ⵜⴰⵎⵓⵏⴰⴷⵉⵍ-ⴰ
Almounadil-a
المناضل-ة
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم
جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 25 مايو 2026

في تقييم مسيرات 17 مايو 2026 العمالية

ملف سجال حول؛ جلبير الأشقر متحايلا؟

- كدش تُصدر أول بارومتر اجتماعي
- ما جدوى الانتخابات؟

- لتخليص العالم من الوقود الأحفوري، ينبغي القضاء على الرأسمالية الاستخراجية
- ينبغي أن يكون المناهضون للرأسمالية في طليعة النضال من أجل الحرية
- نيبال، ربيع 2026: جيل Z في امتحان السلطة
من الانتفاضة إلى المحاكم، إعادة بناء محكومة باكراهات
- من أجل إنهاء «الاصطفافية»، والحرب على إيران، و«تبييض» الجمهورية الإسلامية بصبغة مناهضة للإمبريالية
- كتاب : عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 12)
- من أعلام الحركة العمالية المغربية: ليون سلطان

في تقييم مسيرات 17 مايو 2026 العمالية

بقلم؛ جريدة المناضل-ة

بعد «دخول اجتماعي» فاتر في سبتمبر، مطبوع بنزوع القيادات النقابية الى الاقتراب من الدولة، عوض تقريب منظمات الشغيلة من بعضها البعض لتأليف القوة اللازمة للنضال في سياق تصاعد الهجمة البرجوازية على مختلف الجبهات، و بعد تدبير روتيني طيلة أشهر لمعارك صغيرة، فئوية وقطاعية لا تجمعها مطالب موحدة ولا وجهة واحدة، وبعد خيبة «حوار اجتماعي» تهكمت به الدولة من الحركة النقابية برمتها، توجد هذه الأخيرة في طور انتهاء «الموسم الاجتماعي»، حيث جرت العادة على تباطؤ الحركية النقابية الصادرة عن الأجهزة مع قدوم الصيف، في أفق إعادة انطلاق مع مطلع الخريف.

في هذا السياق دعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى تنظيم مسيرات جهوية يوم 17 مايو 2026، تفعيلا لقرار مجلسها الوطني ليوم 5 ابريل 2026 المفوضة بمقتضاها للمكتب التنفيذي صلاحيةُ تنفيذ البرنامج النضالي الذي وضعه المجلس. هذا البرنامج لم يُعلن عن أطواره في الحين، ما يضفي عليه طابع سعيٍ آني للضغط بالتهديد من أجل جعل «الحوار الاجتماعي» مثمرا. وهذا ما أدركته الدولة، فلم تكترث بقرار المجلس الوطني للنقابة، وتصرفت بكل عنجهية في «الحوار الاجتماعي».

كانت المسيرات الكونفدرالية الجهوية، في المقام الأول، تعبيرا عن صمود قسم من الشغيلة، وحفاظه على قوة تنظيمية، في ظل هجوم كاسح على التنظيم العمالي بسلاحي تعميم هشاشة التشغيل وقمع الأجنة النقابية، لا سيما في القطاع الخاص، فضلا عن حملة الاعلام البورجوازي المستغل لمثالب المنظمات النقابية لتنفير الشغيلة منها.

لم تكن المسيرات تعبيرا عن كامل ما يعتمل داخل الطبقة العاملة من سخط متنام، لأن قسما منه يعبر عن نفسه خارج أي تنظيم، وبوجه خاص في وسائل التواصل الاجتماعي التي باتت أداة تفريغ للغضب، وحتى التماس رحمة الظالمين، وذلك بحكم الطابع الابتدائي للوعي العمالي غير المسترشد بدروس التجارب.

عبرت المسيرات الكونفدرالية عن قوة جزء فقط من الحركة النقابية، حيث لم تول المركزيات النقابية الأخرى أي اهتمام بالخطوة النضالية التي أقدمت عليها الكونفدرالية. د.ش، رغم انها (المركزيات الأخرى) عبرت عن استيائها من تعامل الدولة، ومن نتائج «الحوار الاجتماعي»، ومن تصعيد التعديات على الطبقة العاملة. ولم تقتصر سلبيتها على الاستنكاف عن المشاركة مع الك.د.ش، بل إنها لم تبادر من جانبها إلى أي رد، ما خلا كلام البيانات.

ومن أشكال التعبير عن الغضب العمالي التي لم تصُبْ في مسيرات 17 مايو ما يشهده قطاع الحراسة (المشغل لزهاء مليون أجير/ة)، حيث لا تزال درجة التنظيم غير متناسبة مع حجم الاستياء رغم الجهود المحمودة لفريق المناضلة لبنى نجيب في صفوف هذه الفئة ضحية قهر بالغ.

ويتخذ التعبير عن الاستياء شكلا ما قبل نضالي، بعيد عن الهيكلة النقابية وعن الفعل المنظم، في قطاع الكابلاج حيث يشهد نفورا عارما من قبل الشغيلة، تحت ضغط ضراوة الاستغلال، ما أحدث خصاصا كبيرا في اليد العاملة، تسعى شركات القطاع إلى سده بحملة إعلامية لاجتذاب الشغيلة.

ويدل هذان المثالان عن حجم جهود الانفتاح الواجبة على الحركة النقابية المغربية، الانفتاح بحملات من اجل تنظيم اقسام الطبقة العاملة الغاضبة خارج النقابات، ومساعدة شغيلة القطاعات المقهورة بالهشاشة بتنظيم تحركات نضالية تضامنية معها، وحملات تشهير بفرط الاستغلال والفتك بالشغيلة في ظروف عمل غير آمنة.

وإلى جانب هذا الانفتاح الواجب إزاء اقسام من الطبقة العاملة غير منظمة، يتعين على حركة نقابية مناضلة ان تنفتح على فئات الشعب الأخرى المكافحة، والتي يستهدفها قمع الدولة كما يستهدف الطبقة العاملة. وكم حز في النفس ألا تُشهر في مسيرات فاتح مايو، ولا في مسيرات 17 مايو، لافتات تضامن مع شباب جيل زد المقموعين/ت، ومطالبة بإطلاق سراح المسجونين منهم.

إن بناء النقابة العمالية يتطلب مصداقية قوية، لا تكتسب بالدفاع عن جزء يسير من الطبقة العاملة، جزئها المنظم، بل عن الطبقة برمتها وعن كل ضحايا القهر الطبقي والاضطهاد من كل نوع.

إن المنوال الذي سار عليه هذا العام النقابي، ونتيجة مساعي القيادات النقابية لتحقيق مكاسب باقتصار على «الحوار الاجتماعي»، دليل إضافي لمن لم يفطن بعد على ان تحقيق مكاسب فعلية لمنخرطي/ النقابات، وللطبقة العاملة برمتها، يتطلب نضالات قوية ومديدة، مثالها حراك التعليم في 2025/2024.

ولا يستمد هذا المثال دلالته من حجم التعبئة التي اندمجت فيها المقدرات النضالية لشغيلة التعليم طيلة أشهر ثلاثة، بل أيضا من كون تلك الدينامية النضالية الوحدوية إنما فرضتها القاعدة من أسفل.

مقدرات الكفاح العمالي عظيمة، لكنها مشتتة في منظمات عديدة، وحتى خارج المنظمات. وقد برهنت الأجهزة النقابية أنها غير منشغلة بجمع القوة العمالية، وانها لا تفكر خارج منطق «الشراكة الاجتماعية». منطق النضال هو على طرف نقيض من الشراكة المزعومة، قوامه التعويل على تحريك قوة الشغيلة بتوحيدها ومدها ببرنامج نضالي، من مطالب ذات قدرة على التجميع، واشكال نضال كفاحية وذات نفس. المبادرة إلى التضامن مع النضالات الجارية، و السعي إلى تضافر الجهود، من مختلف المشارب النقابية، في ابسط معركة عمالية، والتربية على الديمقراطية وجماعية القرار، وتجاوز العصبيات «القبلية النقابية»، هذا سبيل السير قدما بالحركة النقابية لامتلاك المقدرة على انتزاع مكاسب فعلية.

ما جدوى الانتخابات؟

بقلم: سعيد الريشة

هذا سؤال يُطرح بشكل دوري عشية كل «موسم انتخابي». يُطرح عادة من طرف الكتلة الكبيرةِ من الشعب الذي لا يلمس أي تغيير في وضعه الاقتصادِي والاجتماعي مع كل تغير في واجهة المؤسسات، أي تلك المنتخبة بالضبط (جماعات ترابية وبرلمان بغرفتيه). ولكن يطرح أيضا من طرف قادة أحزاب سياسية، منها المشاركة في هذه الانتخابات ومنها المستنكفة عنها.

صرَّحت نبيلة منيب (النائبة عن الحزب الاشتراكي الموحَّد في مجلس النواب) متحسرة: «لماذا الانتخابات أصلا إذا كان القرار سيصبح في يد المعيَّن؟». [1]. أما عن المستنكِفين فقد كتب حسن بناجح (عضو جماعة العدل والإحسان) تدوينة تحت عنوان: «حين تُصاغ السياسات من فوق.. فما دور الانتخابات؟» [2]. وهذا الاستنكاف، أو الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات، تخترق أيضا أقساما من اليسار الجذري، بدعوى أن المؤسسات المنتخَبة لا سلطة فعلية لها، وكل مشاركة فيها إنما تعني إضفاء المصداقية عليها، وبالتالي على النظام ذاته.

إذا كانت النائبة عن الحزب الاشتراكي أعلنت «لماذا الانتخابات أصلا إذا كان القرار سيصبح في يد المعيَّن؟»، فإن هذه الشكوى إنما هي صادرة عن يأسها وقنوطها من تطبيق خط الحزب السياسي، الخط القائم على استعمال المؤسسات من أجل الإصلاح، أي الانتقال إلى الديمقراطية جرعة جرعة بلغة عبد الرحيم بوعبيد، فإن الدعوة إلى الاستنكاف عن المشاركة في الانتخابات (المقاطعة)، إنما هي صادرة عن عدم فهمٍ لما توفره اللحظة الانتخابية من فرصة لمخاطبة الشعب، كما هو أيضا عدم فهم لما تمثله المؤسسات المنتخَبة من ميدان للصراع ضد الحكم المُطلق.

سبق لمُنتخبي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في سيتينات القرن العشرين، أن استعمل تلك «المجالس باعتبارها منابرا سياسية، بحيث إنهم قد رفضوا، والحالة هذه، التعاون مع الإدارة، وذلك من أجل ضمان الحد الأدنى في السير العملي التقليدي عبر المصالح الإدارية. ويعتبر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الوحيد الذي ربط بين المشاكل الجماعية وبين المشاكل الوطنية» [3]، رغم أن هذا الحزب لم يطالب «قط بتغيير النظام، بل بإعادة توزيع السلطات» [4]. فإذا كان حزب، كان يطالب فقط بنصيبه من السلطة وليس إسقاط النظام، قد استطاع استعمال الانتخابات والمجالس المنتخَبة لمقارعة الاستبداد وضمن بذلك لنفسه إشعاعا سياسيا كبيرا في صفوف الجماهير، فماذا سيكون عليه الوضع إن كان هذا الاستعمال من طرف حزب ديمقراطي حقيقةً وحتى النهاية.

هذا الاستعمال للمجالس المنتخَبة من أجل خلق هيمنة أيديولوجية (بلغة غرامشي) في صفوف الشعب، قد أتقنته دوما قوى سياسية غير عمالية، أي برجوازية (ليبرالية كانت أو رجعية): الاتحاد الاشتراكي طيلة عقدين (من منتصف السبعينيات إلى حدود منتصف التسعينيات)، والعدالة والتنمية منذ بداية سنوات الألفين. رغم إدراك هذين الحزبين أن المؤسسات المنتخَبة لا دور فعلي لها أمام السلطة الفعلية للمَلكية، واتفاقهما مع هذه السلطة ورضاهما بلعب دور الواجهة المؤسساتية لهذه السلطة، إلا أنهما يُدركان فعلا أهمية استعمال تلك المؤسسات المنتخَبة. وهذا ليس جديدا، فالساسة البرجوازيون يتفوقون دوما في ميدان الغريزة السياسة الحادة على ما دونهم من ساسة شعبيين .

نبيلة منيب قانطة من الانتخابات والمؤسسات المنتخَبة لأنها تُحس بأن السلطة الفعلية منفلتة من هذه المؤسسات المنتخَبة، ولديها أمل في إصلاح سياسي، قد يأتي يوما، يعطي قدرا معينا من هذه السلطة لتلك المؤسسات، قدرٌ معيَّن من السلطة تتنازل عنه الملكية، طوعا وليس كرها، وهذا ما يسمى في أدبيات الحزب الاشتراكي الموحد: التوافق من أجل الوصول إلى مَلكية برلمانية. يتناسى هذا الطيف السياسي من المعارضة الليبرالية/ الإصلاحية أن السلطة الفعلية لن تتنازل عن صلاحيتها إلا مجبَرة تحت وقع النضال الشعبي والعمالي، والواجب إذن استعمال تلك المؤسسات المنتخَبة من أجل حفز ذاك النضال وتنظيمه، بدل التعويل على تنازل سياسي من أعلى.

المستنكفون والداعون إلى مقاطعة الانتخابات (اليسار منهم حصرا) يتمنون يوما أن يكون في المجتمع الحالي (أي مجتمع الرأسمالية) مؤسسات تتمتع بسلطة فعلية، غير مُدركِين أن السلطة الفعلية ما دامت في يد الملوك الاجتماعيين (أي الرأسماليين، الذين يشكِّل الملك السياسي قمتهم المتوَّجة)، وأن بمقدور الرأسماليين دوما التحكم في أكثر المؤسسات ديمقراطية في المجتمع الرأسمالي، عبر شتى القيود: الرشوة وتمويل الحملات الانتخابية، التخريب الاقتصادي... إلخ. وكما قال إنجلس، ففي ظل أكثر الجمهوريات ديمقراطية لا تزال الثروة تمارس سلطتها بصورة غير مباشرة، ولكن بضمان أكبر. [5]

يتشارك الداعون إلى المشاركة في الانتخابات من أجل استعمال المؤسسات للتغيير من الداخل (المعارضة الليبرالية، أي الحزب الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار) من جهة، والمستنكفون والداعون إلى المقاطعة، يتشارك كل هؤلاء نفس الأمل في إمكانية مؤسسات منتخَبة ديمقراطية فعلا، مالكة لسلطة فعلية، في ظل المجتمع الرأسمالي... لذلك فإن هذين الخطين السياسيين (المشاركون والمستنكِفون) يشكلان وجهين لعملة واحدة.

لكن هناك خط ثالث يغفل عنه أصحاب الخطين أعلاه، وإن كان الساسة البرجوازيون (أمثال الاتحاديين سابقا، والعدالة والتنمية حاليا) أكثر إدراكا لجدواه. إنه استعمال الانتخابات والمؤسسات المنتخَبة، ليس بأمل أن يأتي تغيير من داخلها وعبرها، وإنما كأدوات لشحذ الوعي العمالي والشعبي. استعمال تلك المؤسسات كمنبر لمخاطبة جماهير الشعب العامل وحفزه على النضال، واستعمال كل حادثة سياسية وكل خطاب من أجل التبيان للشعب أن الديمقراطية الحقيقية والفعلية والناجزة، إنما ستكون ناتجة لتنظيمه ونضاله، وأن هذه الديمقراطية لن تكون ثمرة توافق مع الحكم المطلق، إنما ثمرة نضال شرس ضده إلى نهايته.

لقد تركت لنا الحركة العمالية دروسا لا غنى عنها، وتجاهُلها هو تجاهل للإمكانات العظيمة التي تتيحها اللحظات التي يفتح فيه الشعب عينيه على السياسة، وضمنها لحظة الانتخابات. ودور ساسة الطبقة العاملة، ليس إدارة الظهر لتلك اللحظة السياسية، بمبرر أن القوانين غير ديمقراطية أو أن المؤسسات المنتخَبة لا سلطة فعليه لديها، فما دام المجتمع الرأسمالي قائما، سيظل القرار السياسي الفعلي خارج المؤسسات المنتخَبة، وبالتالي سيكون قرار المقاطعة/ الاستنكاف ليس تكتيكا خاصا بلحظة سياسية بعينها، بل شعارا صالحا لعصر بأكلمه.

على ساسة الطبقة العاملة أن يتميزوا عن ساسة البرجوازية، ليس بالاستنكاف عن المشاركة في الحملات الانتخابية، وإنما بطبيعة تلك المشاركة، وهو ما عبَّر عنه لينين أفضل تعبير: «... إن المهمة الرئيسية في الحملة الانتخابية تقوم، بالنسبة للديمقراطية العمالية، بالنسبة للماركسيين، في تبيان كنه مختلف الأحزاب السياسية للشعب، في تبيان من وما يؤيد وأي مصالح فعلية، حياتية توجه هذا الحزب أو ذاك، وأي من طبقات المجتمع تتستر وراء هذه اللافتة أو تلك». [68]

علينا الدفاع على شعار «كل السلطة للمنتخَبين»، حتى وإن كان هذا الشعار صعبَ التحقيق أو مستحيله في ظل المجتمع الرأسمالي. ففقط حينما يتأكد الشعب أن سلطته، أي الديمقراطية الفعلية، مستحيلة في ظل الاستبداد وفي ظل الرأسمالية، سيجمع قواه من أجل إسقاط هاتين القوتين اللتين تحكمان عليه بالبؤس والشقاء والطاعة.

الدفاع عن «كل السلطة للمنتَخبين» يعني الدفاع عن مؤسسات تملك سلطة فعلية، كاملة، الدفاع عن ديمقراطية لا تمنح الشعب العامل حق انتخاب من يمثله في تلك المؤسسات وحسب، بل أيضا حقه في مراقبة ممثليه ومحاسبتهم وعزلهم. هذا ما سيضمن مؤسسات منتخَبة عاملة ومنفِّذة لما تقرره. أما الحصول على برلمان يملك فقط صلاحية «طرح الأسئلة على الحكومة وانتظار تلقي الأجوبة... فإنه يساوي لا شيء، يساوي إطلاق صرخات الأسى مثل صرخى منيب في مجلس النواب: «لماذا الانتخابات أصلا إذا كان القرار سيصبح في يد المعيَّن؟».

بالإمكان فعل يساري موحَّد للدفاع عن هذا الشعار (أي شعار «كل السلطة للمنتخَبين). فعل يساري موحَّد يجتمع فيه اليسار الإصلاحي الذي يعوِّل على تغيير من الداخل، إذ لا تغيير بمؤسسات لا يمتلك في المنتخَب أي سلطة بينما يحتكِر المعيَّن كل السلط، وأيضا اليسار المقاطع، إذ لا ضمانة لما يريده شرطا لمشاركته في الانتخابات إلا بالدفاع عن نزع السلطات الفعلية من يد المعيَّن ومن يد غير المنتخَب ووضعها فعلا وحقيقة في يد من ينتخبه الشعب العامل، ويراقبه ويحاسبه ويعزله.

إحالات

[1]- نبيلة منيب (2026-01-20)، https://www.facebook.com/watch/?ref=saved&v=1375179304354372.

[2]- حسن بناجح (2026-04-11)، «حين تُصاغ السياسات من فوق.. فما دور الانتخابات؟»، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0m8LmMvns8C6gdZ9GR3KvR99MZotEhDFUQ6f15fjfZs73QS6MVD2RtPWo1umUPjNml&id=61577551723198.

[3]- ريمي لوفو (2011)، "الفلاح المغربي المدافع عن العرش"، ترجمة محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر (2)، الطبعة الأولى، ص -62 63.

[4]- نفسه.

[5]- فلاديمير لينين، المختارات، المجلد 7، ترجمة إلياس شاهي، دار التقدم، موسكو- الاتحاد السوفييتي، ص 179.

[6]- فلاديمير لينين، المختارات، المجلد 3، ترجمة إلياس شاهي، دار التقدم، موسكو- الاتحاد السوفييتي، ص 54.

كدش تُصدر أول بارومتر اجتماعي

بقلم: شادية الشريف

أصدرت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كتيبا يحمل عنوان «الباروميتر الاجتماعي 2025، قراءة نقابية لواقع قوى العمل والعمال (ت) بالمغرب». إنها خطوة جبارة إلى الأمام في الإعلام العمالي (النقابي). ففي والوقت الذي كانت تصدر فيه وزارة الصناعة والتجارة «بارومتر الصناعة المغربية»، مركزة على إشاعة أرقام تتغنى بما حققته الصناعة من تقدم، ترمي كدش في وجه الدولة (والرأسماليين) وثيقة اتهام كاملة، مدعومة بالأرقام والمعطيات، على أن ما يسمى المنجزات الاقتصادية تظل الطبقة العاملة (منتجِة الثروة الوطنية) مقصية من الاستفادة من «ثمارها الاجتماعية».

طبعا الوقوف في هذا الحد يظل ناقصا، إذ حتى الدولة، والخطابات الملكية (وحتى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، ظلت تشير إلى أن النمو الاقتصادي لا ينعكس على شكل ثمار اجتماعية ومجالية، داعية إلى «نموذج تنموي جديد»، هو نفس القديم مع لمسات إحسانية (اجتماعية)، خطَابية في أغلبها. لكن إصدار الكدش للبارومتر الاجتماعي يُعتبر خطوة في الطريق الصحيح، يلزم دعمه بالنقاش والمقترحات، وهو ما أكد عليه خليد العلمي الهوير، الكاتب العام لكدش، في الكلمة الافتتاحية للبارومتر: «إن هذا البارومتر الاجتماعي هو دعوة إلى نقاش مسؤول حول معنى العدالة الاجتماعية في بدلانا». وغاية هذا المقال هو الإسهام في هذا النقاش. وسيكون مجديا أكثر إذا بادر المكتب التنفيذي إلى إنزال النقاش، أو سيكون أجدى إذا قامت الفروع والاتحادات المحلية بفتح نقاش حول البارومتر الاجتماعي لإغنائه بوجهات نظر أخرى وتدقيق ملفه المطلبي. وسيكون ذلك فاتحة لإبراز الطاقات والمواهب الموجودة داخل الطبقة العاملة، ونحن واثقون جدا من وجودها، فإصدار البارومتر الاجتماعي ذاتُه دليل على تلك الطاقة والموهبة المعطَّلة منذ مدة.

تسفيه لدعاية الدولة الاجتماعية والنمو الاقتصادي

اعتمادا على الأرقام والمعطيات الرسمية، يعطي البارومتر الاجتماعي صورة حقيقية عما تعتبره التصريحات الرسمية على أنه تقدُّمٌ في «إرساء الدولة الاجتماعية».

أ. تفنيد خرافة خلق مناصب الشغل

مع تأكيد البارومتر على أهمية خلق مناصب الشغل، أكد أنه لا يكفي وحده لتحسين سوق الشغل. ومعتمدا على معيار «معدل الشغل» الذي يقيس نسبة الأفراد المشتغلين فعليا من إجمالي السكان في سن العمل، أظهر أن معدل الشغل بالمغرب «عرف منحى تنازليا واضحا خلال الفترة 2017-2025، إذ انتقل من 41.9% سنة 2017 إلى 378% سنة 2025، ما يعني فقدان 4.1 نقطة خلال أقل من عقد».

وبدل أن يربط هذا بالصعوبات الاقتصادية الظرفية، يشير البارومتر إلى أسبابه العميقة الجذور في المجتمع: «إن معدلات البطالة المرتفعة... تعبير عن اختلال عميق في ميزان القوى بين العمل ورأس المال».

بـ. محدودية الزيادات في الأجور

ترى الكدش إلى الزيادات الأخيرة (من 2022 حتى 2025) في الأجور بمنظار أوسع من الإضافات الرقمية إلى الحد الأدنى للأجور (SMIG وSMAG)، وتضعها في سياقها العام حيث يقضم التضخم والغلاء كل تلك الزيادات ويحد من مفعولها: «إذا انتقلنا من الأرقام الاسمية إلى السؤال الجوهري حول القيمة الحقيقية للأجور بعد موجة الغلاء، يتضح أن المكاسب الأجرية خلال الفترة 2022-2025، كانت محدودة جدا. فبالنسبة للحد الأدنى للأجر في القطاعات غير الفلاحية، انتقل الأجر الأدنى الشهري الإجمالي من حوالي 2828 درهم قبل سبتمبر 2022 إلى حوالي 3268 درهم ابتداء من يناير 2025، أي بزيادة اسمية تقارب 15.5% في الأجر الأدنى الشهري. وخلال نفس الفترة، سجل مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (التضخم) زيادات سنوية قدرها 6.6% في 2022، و6.1% في 2023، و0.9% في 2024، و0.8% في 2025، حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، وهو ما يعادل تضخما تراكميا يقارب 15% بين بداية 2022 ونهاية 2024... وبحساب الفرق بين الزيادة الاسمية في الأجر الأدنى (15.5% تقريبا) والزيادة التراكمية في الأسعار (15% تقريبا) نحصل على تحسن حقيقي ضعيف جدا في الأجر الأدنى لا يتجاوز 4% على امتداد أربع سنوات، أي أن كامل الزيادات الأجرية تم امتصاصه بواسطة موجة التضخم... النتيجة النهائية لهذا التحليل هي أن الأجور في المغرب عرفت خلال الفترة 2022-2025 شبه جمود حقيقي: زيادات اسمية تُستعمَل لتدارك ارتفاع الأسعار أكثر مما تستعمل كأداة لرفع مستوى العيش وتحسين القدرة الشرائية للأجراء».

ويُحسب لكدش أنها ضمَّنت البارومتر الاجتماعي مطلب «السلم المتحرك للأجور»، واعتبرته «مطلبا مصيريا». ولكن لكي يكون لهذا المطلب مفعول، خصوصا في سياق مطبوع باختلال ميزان القوى لصالح الرأسمال على حساب العمل، يجب إقرانه بمطالب أخرى تُضعف من سلطة الرأسمال مثل: رفع السر التجاري والبنكي وإخضاع كل المعاملات المالية والتجارية للرقابة العمالية والشعبية والمؤسساتية، تأميم المؤسسات البنكية في مصرف وطني واحد، إخضاع البنك المركزي (بنك المغرب) لرقابة المؤسسة التشريعية المنتخبة ديمقراطيا بدل استقلاليته المالية والإدارية الحالية.

ج. إدماج للبعد النسوي

عكس ما كان سائدا في الأدبيات النقابية، أضاف البارومتر الاجتماعي البعد النسوي في قراءته للوضع الاجتماعي والاقتصادي للطبقة العاملة ومطالبه. وخلص بناء على الأرقام والمعطيات الرسمية المتوفرة إلى هذه الخلاصة: «إن الانخفاض الظاهر في معدل البطالة لدى النساء لا يعكس بالضرورة تحسنا حقيقيا في أوضاعهن داخل سوق الشغل، بقدر ما يخفي حجما واسعا من الإقصاء وعدم الولوج إلى سوق العمل أصلا. فالمشكلة لا تكمن فقط في عدد النساء العاملات، بل أيضا في العدد الكبير من النساء اللواتي يوجدن خارج سوق الشغل ولا يتم احتسابهم ضمن البطالة وفق التعريفات الإحصائية المعتمدة».

د. استحضار البعد البيئي

كان العيب الأكبر للعمل النقابي القائم في المغرب، هو تركيزه على المطالب المهنية والاقتصادية للطبقة العاملة، دون أن أدنى اهتمام بالأبعاد الأخرى التي تحكم بالضرورة حياة الطبقة العاملة تلك. وضمن تلك الأبعاد: البيئة. خصص التقرير فصلا كاملا لهذا البعد (الفصل السادس- تقاطع ثلاثة انتقالات غير عادلة). مؤكدا إحدى الخلاصات الرئيسية للحركات المناضلة من أجل عدالة بيئية: «فالأزمة المناخية لا تنتجها الطبقة العاملة، لكنها تتحمل تكلفتها». مقترحا « سياسة اقتصادية، صناعية وخدمية تقوم على انتقال عادل ومسؤول اجتماعيا وبيئيا». إنه تقدُّم (إلى جانب إدماج البعد النسوي) يستحق كل التنويه والدعم لتطويره.

ما يستدعي التقويم في البارومتر الاجتماعي

طبعا يتضمن البارومتر نقاطا تستدعي النقاش الجماعي والديمقراطي من أجله تقويمها، كي يعبِّر البارومتر (بتشخيصاته واستنتاجاته ومطالبه) عن المصالح الحالية والمستقبلية لطبقة المنتِجين- ات (عموم الشغيلة، من أجراء- ات وصغار المنتجين- ات بالقرى والمدن).

أ. تعريف الأجر

في بداية الفصل الثاني (الأجور والدخل والقدرة الشرائية) يورِد البارومتر عبارة لا مجال للتشكيك فيها: «لا تتعامل كدش مع الأجر باعتباره «معطى محاسباتي» يحدد في مكاتب الحكومة وأرباب العمل، بل تعتبره في قلب الصراع حول نموذج التنمية وحول طبيعة الدولة ووظيفتها الاجتماعي».

لكن عند التقدم في التحليل يظهر النقص النظري (وما ينتج عنه من مطالب عملية) في تعريف

الأجر. ورد في البارومتر عبارات لتعريف الأجر مثل: «تهميش الأجر كأداة لتوزيع الدخل»، «الأجر المنصف». لكن في المجتمع الرأسمالي (وليس فقط في اقتصاد الريع والاستحواذ)، لا يمكن الحديث بتاتا عن «أجر منصف». فحتى إذا كانت الأجور عالية وقادرة على تغطية كلفة المعيشة، فإن تظل «استغلالا» للعامل المأجور من طرف الرأسمالي. فربح هذا الأخير (المستخلَص من فائض القيمة) إنما هو قسم من يوم العمل الذي يقدِّمه العامل المأجور للرأسمالي مجانا، أي القسم غير المؤدّى عنه من يوم العمل، بينما يمثل الأجر (الرأسمال المتغيّر) تعويضا عن قسم فقط من يوم العمل ذاك.

هذا هو الأساس الاقتصادي للاستغلال الذي يتعرض له العامل المأجور من طرف الرأسمالي (فرديا كان أو جماعيا، طفيليا كان أو غير طفيلي). لماذا؟ لأن قوة العمل في المجتمع الرأسمالي سلعة. وهي كغيرها من السلع، تُحدَّد قيمتها التبادلية في السوق، بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لإعادة إنتاجها. ويُقصدَ بإعادة إنتاج قوة العمل: 1) إعادة إنتاج قوة العمل الحالية: استراحة العامل كي يكون قادرا للعمل (الأكل والاستحمام والسكن والملبس... إلخ)؛ إعادة إنتاج قوة العمل المستقبلية: التناسل وتربية الأطفال؛ 3) رعاية قوة العمل الشائخة (وهنا يدخل في الحسبان الأجر المتأخر: معاشات التقاعد والزمانة... إلخ)، حيث تقوم النساء بدور مهم دون أدنى اعتراف بالطابع الاجتماعي لعملهن ذاك. لذلك فعكس البارومتر الذي يعتبر شيئا غير مستساغا أن يكون الأجر «مجرد وسيلة للبقاء لا الاندماج الاجتماعي»، فهو بالفعل كذلك بالضبط في المجتمع الرأسمالي: «مجرد وسيلة للبقاء».

لكن قوة العمل كسلعة تتمتع بميزة غريبة، لا تتمتع بها سائر السلع الأخرى. هذه الميزة هي أنها قادرة على إنتاج مقدار من القيمة أكبر من ذلك المقدار المخصص لإعادة إنتاجها (الأجور وملحقاتها). لذلك فمهما بلغ توزيع الدخل من عدالة (أي تقسيم الدخل الوطني بين الربح/ الرأسماليين، والأجر/ قوة العمل) فإنه يظل في التحليل الأخير يعبر عن استغلال الرأسمال للعمل. وعندما يبادل العامل الأجير قوة عمله مقابل أجر مع الرأسمالي؛ فإن تلك المبادلة «عادلة»؛ إذ إن الأجر يمثل قيمة قوة العمل بقوانين السوق، ولكنها (أي قيمة قوة العمل) في العمق تمثل فقط جزءا من يوم العمل الذي يقدمه العامل لصالح الرأسمالي، بينما يستولي هذا الأخير على الجزء الآخر، المجاني وغير المؤدى، حيث يُنتج العامل فائق القيمة، مصدر ربح الرأسمالي. وما يجعل هذا ممكنا في المجتمع الرأسمالي هو ما عبَّر عنه البارومتر بقول: «يصبح الأجر ليس فقط مقابلا لساعات العمل، بل تعبيرا عن موقع الشغيلة في بنية السلطة والثروة». وعندما يُعلن بارومتر كدش الاجتماعي «الأجر المعيشي» أفقا مغربيا»، فإنما يُعلِن الأمر الواقع في كل مجتمع رأسمالي «أفقا نقابيا».

تركز المطالب النقابية حصرا، عند الحديث عن العدالة الاجتماعية، على عدالة التوزيع، ولكن ما دام المجتمع قائما على احتكار وسائل الإنتاج من طرف طبقة الرأسماليين، بينما تُجبر الطبقة العاملة على بيع قوة عملها خوفا من الموت جوعا أو مرضا، فإن أي عدالة في التوزيع، لن تصحح الاختلال الأصلي القائم في ميدان الإنتاج: طبقة تملك تستغل طبقة لا تملك.

لذلك فإن الأفق الذي يجب أن ندافع عليه كنقابيين هو «إلغاء عبودية العمل المأجور»، وفي هذا السياق تلعب المطالب الآنية مثل الزيادات في الأجور والسلم المتحرك للأجور، دور رافعة للوعي العمالي كي ينتقل من المطالبة بتلطيف شروط الاستغلال إلى النضال من أجل إلغاء كل استغلال.

بـ- قراءة نقابية؟

في كل فاتحة فصل يؤكد البارومتر على أن الأمر يتعلق بتقديم «قراءة نقابية». لكن قراءة متن البارومتر يُظهر أن الأمر يتعلق فعلا بقراءة سياسية. إلا أن السياسة ليست «عامة» بل «خاصة»، أي لا تعبِّر عن المصلحة العامة، بل عن المصالح الخاصة بالطبقات الرئيسية في المجتمع. لذلك هناك سياسة عمالية وسياسة برجوازية. وقد تصدر قراءة سياسية برجوازية عن تنظيم عمالي. وهذه إحدى نقاط الضعف الرئيسية في بارومتر كدش الاجتماعي.

رغم التأكيد أكثر من مرة على «ميزان القوى غير المتكافئ بين العمل والرأسمال»، إلا أن البارومتر يركز أكثر، على نوع معين من الرأسمال: الرأسمال الاستحواذي والريعي والفساد: «هذا الواقع يتقاطع مع تحليل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي تنتقد نموذجا اقتصاديا مبنيا على الفساد والريع والاحتكار»، «نموذج اقتصادي استحواذي يفضل الربح السريع والاستثمار الريعي»، «منطق الريع والاستحواذ والريع واستغلال الأزمات».

إنها لغة اتهام سياسي تميزت بها المعارضة البرجوازية في المغرب منذ العقود الأولى ما بعد الاستقلال الشكلي، ولا تزال. فهذه المعارضة، لأنها تدافع عن اقتصادي رأسمالي نقي/ منتِج غير طفيلي قائم على قانون التنافس الشريف، تنتقد أعراض الرأسمالية (الفساد، الريع، الاحتكار، الاستحواذ)، وليس الرأسمالية بحد ذاتها. وهي بذلك تعبِّر عن طموحات ومصالح أقسام من الرأسماليين المغاربة المستائين من احتكار الرأسمال الكبير (الملكية وبطانتها) لفرص الاغتناء الاقتصادي الكبيرة وللسلطة. لذلك تطالب تلك المعارضة بتوافق سياسي (عقد اجتماعي جديد بلغة بارومتر كدش) من أجل تقاسم السلطة (الملَكية البرلمانية) وبرأسمالية شريفة (القضاء على المخزن الاقتصادي).

هذه المطالب المشروعة من وجهة أقسام معينة من الرأسماليين (الصغار والمتوسطين) والتي يدافع عليها مثقفون ليبراليون وأحزاب معارضة (برجوازية إصلاحية من فيدرالية اليسار والحزب الاشتراكي الموحد)، لا يجب أن يكون لها مكان في تنظيم من المفترض أن يدافع عن العمل في وجه الرأسمال، خصوصا في «سياق يتميز بميزان قوى غير متكافئ بين العمل والرأسمال»، كما عبَّر عن ذلك البارومتر الاجتماعي.

نفس الشيء يصدق على تركيز البارومتر على «تحالف السلطة والمال»، وهو تعبير مألوف على لسان المعارضة البرجوازية، المعبِّرة عن الرأسماليين الصغار والمتوسطي، الذين لا تُسعفهم ثروتهم كي يصلوا إلى مواقع السلطة السياسية، ويؤدي بعدهم عن هذه إلى إقصائهم من فرص الاغتناء الاقتصادي الكبيرة. في المجتمع الرأسمالي الثروة سلطة، إنها سلطة اقتصادية تتيح لمالكها التأثير في السلطة السياسية، وهذه الأخيرة بدورها تتيح لمالكها القدرة على مراكمة الرأسمال بشتى الطرق. لذلك ليس مقبولا، من وجهة نظر عمالية، المناداة (من تنظيم عمالي/ نقابة) بمجتمع رأسمالي يمكن أن ينفصل فيه المال عن السلطة، والسلطة عن المال.

النقابة تنظيم عمالي

طيلة عقود ظلت النقابة عمالية بحكم الانخراط، ولكن ملحَقة سياسيا بقوى سياسية غير عمالية؛ إما أحزاب معارضة برجوازية (ليبرالية ورجعية)، أم مباشرة بالقصر (حالة الاتحاد المغربي للشغل). وهذا الإلحاق السياسي هو مصدر تسلل مفاهيم غريبة عن الحركة العمالية، مفاهيم ومطالب قوى سياسية غير عمالية، قوى سياسية برجوازية، إلى أدبيات الحركة النقابية، وضمنها طبعا ما تناولناه في البارومتر الاجتماعي الصادر عن كدش.

نعتبر إصدار البارومتر الاجتماعي من طرف كدش ودعوة كاتبها العام لنقاشه وإغنائه خطوة جبارة وعظيمة، بمقياس وضع الإعلام النقابي/ والعمالي حاليا. كما أن إعلان خليد الهوير أن إصدار البارومتر «خطوة نريدها تقليدا سنويا يواكب التحولات الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا»، يثلج صدر أنصار النضال العمالي. فاستمرار إصدار البارومتر سنويا سيكون دليلا على جدية النقابة العمالية، بدل أن يكون هذا الإصدار مرتبطا بسياق انتخابي، غايته مساجلة أحزاب غير عمالية، توجد حاليا في موقع مسؤولية حكومة الواجهة (تسفيه ادعاءات إساء الدولة الاجتماعية)، لصالح أحزاب أخرى، غير عمالية بدورها، تسعى إلى إيجاد موقع قدم لها داخل نفس مؤسسات ما سماه البارومتر الاجتماعي «الاستبداد السياسي».

المسيرات الجهوية التي دعت اليها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم الأحد 17 مايو 2026: خطوة بحاجة لما يليها

16 مايو، 2026

ينزل مناضلو الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومناضلاتها، ومن يستجيب لدعوتها من الشغيلة عامة، الى الشارع يوم غد الأحد 17 مايو 2026 في مسيرات احتجاجية جهوية.

إنها الخطوة النضالية الوحيدة ذات الطابع الوطني، ردا على عنجهية الدولة التي تخرق التزاماتها وتمعن في إبقاء الطبقة العاملة في شظف العيش وخنق الحريات. مع الأسف ترد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وحدها، بسبب حالة التفرقة التي توجد عليها الحركة النقابية المغربية، في ظل هجوم كاسح على كافة الحقوق العمالية، وانعدام أي مساع لتوحيد الصف العمالي.

ومع الأسف أيضا أن جماهير شعبية كادحة، عريضة جدا، من ضحايا النظام الاقتصادي-الاجتماعي الرأسمالي، من غير الشغيلة، لم تعتد الانضمام إلى المسيرات العمالية، بسبب نقص الجهود النقابية لمد الجسور النضالية نحوها.

تبرز هذه النواقص مدى ما يستطيع ان يكون عليه الضغط العمالي والشعبي لو تحققت وحدة الصف العمالي وتآلفت مع النضال الشعبي الذي ما فتئ يعبر عن نفسه خارج أي إطار تنظيمي، آخره، وبلا ريب لن يكون الأخير، الهبة الشبابية لجيل زد.

سنقول يوم 17 مايو لا للسياسة المعادية للطبقة العاملة، وسنجدد العزم على مواصلة الكفاح من اجل الحرية والحياة اللائقة، وكلنا وعي بأن الوضع بحاجة إلى خطوات نضالية نوعية. فما من أحد بوسعه تصور أن تستجيب الدولة للمطالب النقابية بضغط من مسيرات جهوية دعت إليها مركزية نقابية وحيدة. لا بل حتى لو شاركت مركزيات أخرى (ما سيظل مجرد أمنية طالما تغض الأجهزة النقابية الطرف عن تشتت الصف العمالي) لن يكفي هذا الشكل النضالي غير المؤثر على الاقتصاد (الأرباح) والإدارة لإرغام الدولة على الإصغاء.

إن هكذا خطوة نضالية خارج أماكن العمل، بعد الإحباط الذي أعقب خيبة انتظارات "الحوار الاجتماعي"، وحجم مسيرات فاتح التي ابرزت مرة أخرى انكماش النسيج النقابي، لن تكون إلا خطوة رمزية للتعبير عن رفض سياسة الدولة وتأكيد المطالبة بما ضاع من حقوق. أي ان مقدرتها على الضغط الكفيل بانتزاع مكاسب ليست بالحجم الذي يقتضيه ميزان القوى القائم. هذا ما يوجب ان نجعل من مسيرات 17 مايو لبنة في سيرورة تراكم نضالي لاستنهاض قوى الطبقة العاملة وتوحيدها على مطالب جامعة.

علمتنا التجربة، مرارا، أن خطوات جزئية، في ظل تشتت الصف العمالي، لم توقف الهجمات النوعية على الطبقة العاملة (ميثاق التعليم النيوليبرالي، ما سمي التغطية الصحية الاجبارية، مسلسل الخوصصة، تفكيك الوظيفة العمومية، ما يسمى اصلاح التقاعد، قانون الإضراب...)، وتظل غير كافية. لا بد من برنامج نضالي حقيقي تدريجي، منطلق من المعارك الجارية، بروح وحدوية، ومساعي جدية لبلوغ تعاون بين المركزيات النقابية. وبما أن قسما متناميا من الغضب العمالي يعبر عن نفسه خارج النقابات، يتعين التوجه صوبه. كما يتطلب وضع قطاعات عريضة ضحية هشاشة التشغيل تنظيم حملات توعية وتعبئة وتضامن إزاءها.

ان تنظيم معارك جزئية ناجحة، في القطاعات الأكثر تأهلا لذلك، ضمن برنامج اجمالي تدريجي، وحدوي، هو الكفيل بإعادة الثقة وتجاوز الإحباط الناجم عن الهزائم السابقة (اعظمها تمرير قانون الإضراب).

لذا يتعين علينا جعل الخطوة الحالية بداية مسار يبني بطول نفس من القاعدة على أساس برنامج استعجال اجتماعي، وأشكال نضال تبنى من الأسفل، بتنسيقات محلية وإقليمية ووطنية، من أجل بناء ميزان قوى يتيح إمكانيات انتصارات عمالية وشعبية تكون فاتحة لنضال حازم من أجل تحرر شامل وعميق.

ومما لا شك فيه ان هذه المهام تقع في المقال الأول على الشغيلة الشباب، رجالا ونساء، ممن غدوا الحركة النقابية في السنوات الأخيرة بدماء جديدة، في قطاعات الدولة وفي القطاع الخاص على حد سواء، مستلهمين دروس الكفاحات المريرة التي شهدها العقدين الأخيرين، وواعين بحاجة الطبقة العاملة الى وحدة النضالات قبل أي شيء.

عاشت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

عاشت الحركة النقابية المغربية

النصر لكفاح الشغيلة المنصهر بالكفاح الشعبي

جريدة المناضل-ة

مزن النيل، 1986-2026 في ذكرى حياة ثورية سودانية

بقلم شيرين أكرم-بوشار

في جوانب كثيرة، مثّلت مزن النيل روح الثورة السودانية لعام 2018، كما عبرت عن الإرث العريق والنضال التاريخي للثوريات السودانيات.

كانت مزن صاحبة وعي ثوري واستراتيجية واضحة؛ إذ لم تكن مجرد مشاركة في الحراك، بل كانت منخرطة في تحليل مساره، وفي الوقت نفسه تؤدي دور المتحدثة التي تنقل أهمية الثورة إلى الثوار والنشطاء حول العالم. وقد شاركت في اعتصام الخرطوم مطلع عام 2019، محذّرة من فضّ الاعتصام أو تسليم السلطة إلى الجيش.

إن إدراك–أن الثورة لا يمكن أن تُسلَّم للمؤسسة العسكرية، وأن إسقاط البشير ثم ابن عوف لا يكفي وحده–كان أمراً محورياً في انتقال الثورة السودانية إلى مرحلة أكثر تقدماً. وقد استوعبت الثورة السودانية هذا الدرس من إخفاقات الثورة المصرية عام 2011، حين تبيّن أن إسقاط الواجهة الأساسية للنظام لا يعني بالضرورة إسقاطه بالكامل. ولهذا مضت الثورة السودانية إلى مدى أبعد، وبقي كثيرون ينظرون إليها بأمل وتفاؤل، باعتبارها تقدّم درساً مهماً لكل الثوار في أنحاء العالم.

كانت مزن تتمتع أيضاً برؤية واضحة وإدراك عميق لمخاطر التفاهم بين الحكومة الانتقالية والمؤسسة العسكرية، ولذلك رأت أن الانقلاب العسكري عام 2021 كان نتيجة متوقعة وحتمية لذلك المسار. فقد كانت تؤمن بأن أي تسوية بين حركة ثورية وجيش مناهض للثورة لا بد أن تنتهي بالعنف والثورة المضادة.

كما كانت مزن واعية بإنجازات رابطة المهنيين السودانيين وحدود دورها، إلى جانب إدراكها لقيود حمدوك والحكومة الانتقالية. فقد أدّت الرابطة دوراً مهماً في المراحل الأولى من الثورة عبر تعبئة الطبقة العاملة وتنظيم أيام المقاومة الجماهيرية، لكنها لم تعد تمثل لاحقاً بديلاً ثورياً حقيقياً.

وشددت مزن على الأهمية المحورية للجان المقاومة في الأحياء، معتبرة أنها تتعرض للتهميش والتجاهل من قبل الإعلام الدولي والمعلقين، رغم كونها أساسية لاستمرار النضال ودفع الثورة إلى الأمام. كما تناولت بالإشارة إمكانات هذه اللجان وما تواجهه من تحديات ونقاط ضعف، موضحة أن لجان الأحياء في المناطق الأكثر ثراءً تتأثر بسياسات الطبقة الوسطى، ما يجعل مواقفها أقل راديكالية مقارنة بغيرها من المناطق.

كانت مزن تمتلك رؤية تحليلية عميقة مكّنتها من فهم تعقيدات النضال الثوري وتقلباته. وربما كانت من أكثر الأشخاص إدراكاً للعوامل الضرورية لنجاح أي ثورة. فحركات التحرر تحتاج بشدة إلى مفكرين واستراتيجيين ثوريين من طراز مزن كي تتمكن من تحقيق أهدافها والنجاح في مسارها.

إلى جانب ذلك، حافظت مزن على تفاؤلها الثوري رغم كل الظروف. كانت تؤمن بأن الثورات عمليات طويلة وممتدة زمنيًا. وحتى بعد اندلاع الحرب عام 2023 بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، بقيت متمسكة بالأمل، مع وعي واقعي بما تتطلبه كل مرحلة على الأرض. وكانت تدرك الدور الحيوي الذي أدّته لجان المقاومة في تقديم الدعم والمساعدات والرعاية الصحية والخدمات الأساسية خلال الحرب. كما ظلت تؤمن بأنه بعد توقف الحرب يمكن للثورة أن تستعيد زخمها، وأن تعود لجان المقاومة إلى تبني استراتيجية سياسية تضع أهداف الثورة في مقدمة أولوياتها.

لم تكن مزن أسيرة للتشاؤم، رغم تجاهل جزء كبير من العالم لما شهدته السودان من ثورة وانقلاب مضاد. بل ظلت منفتحة على التعاون مع كل من يدرك خطورة الأوضاع ويتعامل بجدية مع الثورة السودانية.

إن رحيل مزن يشكل خسارة فادحة، ليس فقط للحركة الثورية في السودان، وإنما أيضاً للنضال العالمي الأوسع من أجل الحرية والتحرر. فقد كانت تؤمن بأن حركات التحرر والنضالات الثورية في مختلف أنحاء العالم مترابطة ومتشابكة المصير.

كانت مزن واحدة من بين العديد من النساء السودانيات الملهمات اللواتي أتيحت لي فرصة بناء علاقات معهن من خلال العمل التضامني مع الثورة منذ عام 2018. فقد أنجب التاريخ الثوري للسودان، بما يحمله من إرث يساري وتجارب نضالية وثورات متعاقبة، نساءً ثوريات يمتلكن وعياً سياسياً عميقاً، ويهتممن بدراسة التاريخ والتقاليد الثورية، كما يدركن الروابط الجوهرية بين حركات التحرر، مثل النضالين في السودان وفلسطين.

كانت مزن امتداداً حقيقياً لهذه التقاليد الثورية، وهي تقاليد تستحق قدراً أكبر من الاهتمام والتضامن والجدية مما نالته حتى الآن. لقد كانت في مقدمة من حملوا هذا الإرث ودافعوا عنه. ومن الضروري أن تسعى حركاتنا حول العالم إلى استعادة روح الجدية الثورية والاهتمام بالتاريخ والتحليل السياسي، وهي القيم التي آمنت بها مزن وجسّدتها في تجربتها ونضالها.

/05/https://tempestmag.org/2026
/2026-muzan-alneel-1986

ملف سجال حول؛ جلبير الأشقر متحايلا؟

16 مايو، 2026

بقلم، علي أموزاي

كتب الصديق وائل نصيح، معلِّقا على مقال لجلبير الأشقر [1]، تدوينة هذا نصها:

”جلبير الأشقر يمارس التحايل في مقالاته، بحيث تدور مضامينها حول فكرة بسيطة، مفادها أن الكيان يمتلك قوة تدميرية وعسكرية وبأن حركات المقاومة تغفل هذا التفوق... بكتاباته التي تتشابه، يريد تخويف كل حركات المقاومة على التجرؤ على قوى الاضطهاد والاستغلال. فكرة المقاومة في الأساس، تستند إلى أن المستعمر أو المحتل بالضرورة في موقع تفوق عسكري وتقني وحتى تاريخي... لو كان جلبير الأشقر ثوريا كما يدعي لما حشد كل هذا الوقت لكتابة مقالات تدعي الواقعية التي تخفي الدعوة للخنوع والاستسلام. جريدة المناضلة مدعوة للتحقق من مغزى كتابات الأشقر“.

تنطوي تدوينة الصديق وائل على حجتين جوهرتين:

التأكيد على تفوق الكيان الصهيوني (قوة تدميرية وعسكرية) غايتها تخويف كل حركات المقاومة على التجرؤ على قوى الاضطهاد والاستغلال؛

فكرة المقاومة، في الأساس، تستند إلى أن المستعمِر أو المحتل بالضرورة في موقع تفوُّق عسكري وتقني وحتى تاريخي.

والاستنتاج الذي يخلص إليه الصديق وائل هو أن الأشقر ليس ثوريا، كما يدعي، لأن مقالاته التي ”تدعي الواقعية“ تخفي الدعوة للخنوع والاستسلام. لذلك يدعو الصديق وائل جريدة المناضل-ة للتحقق من مغزى كتابات الأشقر. وهذا هو مغزى هذا المقال، الذي أتمنى أن يتلقى صدرا رحبا لدى الصديق وائل.

هل يدعو الأشقر إلى الخنوع والاستسلام؟

من غير استحضار مقالات عديدة للأشقر، وباقتصارنا على المقال المنتقَد من طرف الصديق وائل، ليس هناك ما يشير، لا من قريب ولا من بعيد، إلى أن الأشقر يدعو إلى ”الخنوع والاستسلام“.

بل بالعكس، وكأنه تكهَّن أن العديدين (وضمنهم الصديق وائل) سيتهمونه بذلك، أكد في مقاله الأخير ما يلي: ”بادئ ذي بدء، لا بدّ هنا من التنويه بأن نقدنا ينطلق من الإقرار بشرعية مقاومة الاحتلال بكافة الطرق الضرورية. وقد سبق وأكدنا على قناعتنا أن ’تجدد احتلال إسرائيل لجنوب لبنان يعيد إضفاء شرعية وطنية على مقاومة حزب الله له‘“.

ما يناقشه الأشقر ليس شرعية المقاومة ولا ضرورتها. ما يناقشه الأشقر شيء آخر تماما، وهو ما قاله بالحرف في نفس المقال: ”لكنّ شرعية المقاومة لا تغني عن مناقشة سبلها واستراتيجيتها. فالشرعية حكمٌ سياسي وأخلاقي، وليست حكماً عملياً، وطريق المقاومة معبّدة بالاستراتيجيات العقيمة والتوجّهات المؤدية إلى مآزق بدل أن تؤدي إلى التحرير المرجو، ولو انطلقت من أحسن النوايا. وأخطر خطأ استراتيجي يواجه خيارات المقاومة بوجه عام، إنما هو الاستخفاف بالعدو وسوء تقدير قوته، بل وما هو أخطر من قوته: استعداده لاستخدام هذه القوة بلا حدود“.

وهنا يستنتج الصديق وائل استنتاجه الخاطئ، من وجهة نظري، فحين يكتب الأشقر ”أخطر خطأ استراتيجي يواجه خيارات المقاومة بوجه عام، إنما هو الاستخفاف بالعدو وسوء تقدير قوته، بل وما هو أخطر من قوته: استعداده لاستخدام هذه القوة بلا حدود“، يستنتج منه الصديق وائل، أن الأشقر إنما يدعو إلى ”الخنوع والاستسلام“.

ما يناقشه الأشقر إذن ليس شرعية المقاومة ولا ضرورتها، بل استراتيجيتها وسبُلها، لذلك أنهى مقاله كالآتي: ”فإن درساً أساسياً من عقودٍ من تجربة حروب التحرير يقوم على تفادي مواجهة أمامية مع جيش محتلّ يملك من القوة ما يزيد كثيراً عمّا لدى قوات التحرير، والاستعاضة عن ذلك بما يسمّى ’حرب عصابات‘ تضرب المحتلّ في نقاط ضعفه بلا هوادة بغية إنهاكه. وهذه الاستراتيجية هي التي أتاحت للمقاومة اللبنانية بهيمنة ’حزب الله‘ أن تُنهك المحتلّ الصهيوني وتدفعه إلى إنهاء احتلاله للجنوب اللبناني قبل خمس وعشرين سنة. أما الطريق الذي يسلكه الحزب اليوم فإنه طريق مسدود هو الآخر، لن يؤدي إلى تحرير الجنوب، ولو كان أكثر واقعية وشرعية من الوهم الخطير الذي يعمل به الحكم اللبناني في اتكاله على إدارة ترامب“.

أن نفهم من هذه الخاتمة أن الأشقر يدعو إلى ”الخنوع والاستسلام“، إنما يعني أننا نقرأ ولا نفهم، أو نقرأ ونرفض أن نفهم... وهو ما أنا متأكد من أن الصديق وائل ليس مشمولا به.

أسلاف الأشقر ”الخنوعين“

لا ينطلق الأشقر من اقتناعات شخصية، بل من دروس حركات المقاومة السالفة، الحركات الثورية التي كان لها قصب السبق في مواجهة الاستعمار والإمبريالية، وكل صنوف الاستغلال.

فهل التأكيد على أن ”الاستخفاف بقوة العدو وسوء تقدير قوته“ هو ”خطأ استراتيجي“ هو خاصية الأشقر، بما يجعله داعية لـ”الاستسلام والخنوع؟ الإجابة هي لا.

أعظم سلف للأشقر، والذي لا يمكن لأحد أن يشك في نواياه الثورية والمناهضة للإمبريالية، بله أن يُعتقَد في أنه يدعو إلى ”الخنوع والاستسلام“ هو أحد أهم قادة الثورة الروسية: فلاديمير لينين.

والسابقة هنا أقرب إلى ما يناقشه الأشقر: المقاومة الفلسطينية واللبنانية في وجه الكيان الصهيوني المدعوم من طرف الإمبريالية الإمبيرالية، وبالنسبة للينين: سابقة دفاع لينين الشرس لعقد ”الصلح المنفرد“ مع الإمبريالية الألمانية في وجه من كانوا ينادون بـ”الحرب الثورية“ ضدها. وهنا يصطف الأشقر إلى جانب لينين، بينما يقف الصديق وائل في صف من كان لينين ينعتهم بأصحاب ”الجملة الثورية“.

بماذا برَّر لينين دفاعه عن الصلح المنفرد مع الإمبريالية الألمانية؟ هذا ما قاله بالحرف (ضمن مبررات أخرى): ”وواضح للجميع (باستثناء أولئك المنتشين كليا بخمرة الجملة) أن الإقدام على اصطدام انتفاضي أو حربي جدي من الجلي أنه لا تتوفر له القوى، من الجلي أنه لا يتوفر له جيش، إنما هو مغامرة لا تساعد العمال الألمان، بل تصعِّب نضالهم وتسهِّل أمور عدوهم، عدونا“ [2].

”مغامرة لا تساعد العمال الألمان“، ”تصعِّب نضالهم“، ”تسهِّل أمور عدوهم، عدونا“، إنها عبارات وكأنها كُتبت بقلم الأشقر، ولا بد أن أسلاف الصديق وائل كانوا لينعتوا لينين بأنه ”حشد كل هذا الوقت لكتابة مقالات تدعي الواقعية التي تخفي الدعوة للخنوع والاستسلام“.

وهاذا ما كان، فقد اتهمه معارضوه آنذاك، قائلين: ”... فقط أولئك الذي لا يؤمنون بالثورة، فقط الانتهازيون يسعهم في ظل ثورتنا، التي هي أشد عمقا، أن يعارضوا الحرب الثورية“ [3].

”واقعية“ الأشقر، و”عقلانية“ لينين

ورد في تدوينة الصديق وائل: ”لو كان جلبير الأشقر ثوريا كما يدعي لما حشد كل هذا الوقت لكتابة مقالات تدعي الواقعية التي تخفي الدعوة للخنوع والاستسلام“.

والمقصود بـ”الواقعية“ هنا أن الأشقر يشير إلى ضرورة الأخذ بالحسبان ”أن الكيان يمتلك قوة تدميرية وعسكرية“، و”أن المستعمر أو المحتل بالضرورة في موقع تفوق عسكري وتقني وحتى تاريخي“. فهل هذه ”الواقعية“ حصرٌ على الأشقر؟ أم أن لدى لينين سابقة من هذا النوع؟

في رفضه الشديد لـ”الحرب الثورية“ ضد الإمبريالية الألمانية، ساق لينين نفس الحجة. ففي سياق رفضه مقارنة روسيا الثورية (سنة 1918) مع فرنسا الثورية (سنة 1793)، كانت حجة لينين هي التالية: ”تعبٌ من الحرب لا يصدَّق، لا وجود بعدُ لنظام اقتصادي جديد أرقى من رأسمالية الدولة المنظَّمة في ألمانيا، المجهَّزة بالأعتدة والتجهيزات الممتازة“. [4]. ورفضَ لينين محاكمةَ أنصار الحرب الثورية قائلا: ”... يحاكم ”الثوريون“ المناحيس: يجب قبول القتال عندما يكون من الجلي أن إمبريالية ألمانيا... أقوى منا. إن ”ثوريي“ الشعور يحاكمون بصورة رائعة، يحاكمون بصورة ممتازة!“. [5].

وكان استنتاج لينين السياسي هو انتظار انتصار

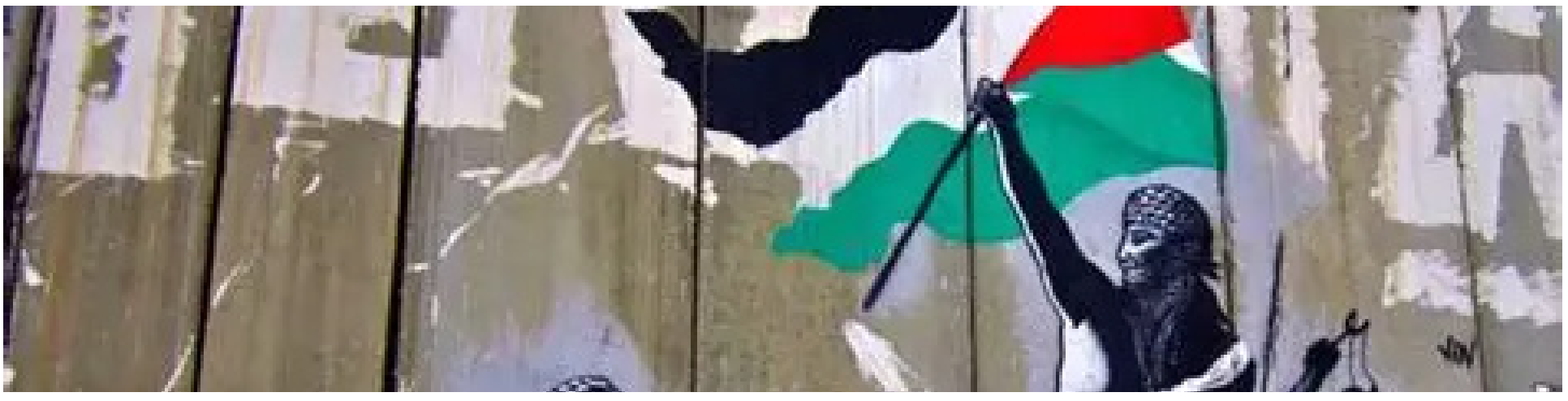

الثورة الألمانية، الذي سيجنب الثورة الروسية "غباوة الحرب الثورية". وكان ثمن الانتظار هو توقيع صلح منفرد مع الإمبريالية الألمانية، وهكذا وصف لينين "الواقعي" ذلك الصلح: "إننا نُقْدِمُ على عقد معاهدة مُرهقة وعلى صلح منفرد، مع علمنا أننا الآن غير مستعدين بعدُ للحرب الثورية، وإنه ينبغي لنا أن نعرف كيف ننتظر... كيف ننتظر إلى أن نصبح أقوى من ذي قبل". [6].

"عقد معاهدة مُرهقة"، "ينبغي لنا أن نعرف كيف ننتظر" "لأننا الآن غير مستعدين بعدُ للحرب الثورية"، "ننتظر أن نصبح أقوى من ذي قبل"... أليس هذا حشدا من لينين "لكل هذا الوقت لكتابة مقالات تدعي الواقعية التي تخفي الدعوة للخنوع"؟

ليست "واقعية" الأشقر، المذمومة من طرف الصديق وائل، سوى حفيدة أمينة لـ"عقلانية" لينين، الذي قال في وجه دعاة "الحرب الثورية"، أو كما وصفهم لينين "أصحاب الجمل الثورية"، ما يلي: "هل كل "مقاومة" للإمبريالية الألمانية تساعد، يا ترى، الثورة الألمانية؟ إن من يريد أن يفكر قليلا أو أن يتذكر على الأقل تاريخ الحركة الثورية في ورسيا، يرى بسهولة أن المقاومة العقلانية في وجه الرجعية هي وحدها التي تخدم الثورة. نحن نعرف وقد رأينا خلال نصف قرن من الحركة الثورية في روسيا طائفة من الأمثلة على مقاومة غير عقلانية في وجه الرجعية. ونحن، الماركسيين، قد افتخرنا دائما بكوننا قد حددنا، وفق حساب دقيق للقوى الجماهيرية وللعلاقات بين الطبقات، عقلانية هذا الشكل أو ذاك من أشكال النضال، وقلنا، ليس من العقلاني على الدوام القيام بانتفاضة، فالانتفاضة بدون مقدمات جماهيرية معينة إنما هي مغامرة". [7].

حسن نصر الله الجليبري/ اللينيني!

هذا التقييم لميزان القوى هو ما انتبه إليه حسن نصر الله، بعد أن كان بدوره في يوم من الأيام، نصيرا لـ"الجملة الثورية"، التي وصفها لينين بـ"السَّكر برنين الكلمات". فعند الاحتفال بالنصر التاريخي الذي أدّى إلى انسحاب الجيش الصهيوني من جنوب لبنان، قال نصر الله إن "إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت". ولكن بعد ذلك بست سنوات، عندما انتهزت الدولة الصهيونية فرصة العملية التي أجراها حزب الله عبر الحدود الجنوبية لخطف جنود إسرائيليين، كي تشنّ هجوماً فتاكاً ومدمراً على لبنان بوجه عام ومناطق انتشار الحزب وحاضنته الشعبية بوجه خاص. يومها، تحوّل خطاب الأمين العام تحولاً جذرياً، وقد أعلن في 27 غشت 2006: "لو كنتُ أعلم أن عملية الخطف هذه ستؤدي

إلى حرب بهذا الحجم بنسبة واحد بالمئة، فقطعاً لما فعلنا لأسباب إنسانية وأخلاقية وعسكرية واجتماعية وأمنية وسياسية".

فهل يعني ذلك أن حسن نصر الله لو تفادى القيام بعملية الخطف أخذا بعين الاعتبار أنها كانت ستؤدي "إلى حرب بهذا الحجم بنسبة واحد بالمئة... لأسباب إنسانية وخلاقية وعسكرية واجتماعية وأمنية وسياسية"، فإن نصر الله سيكون آنذاك "واقعيا يدعو إلى الاستسلام والخنوع"، أم أنه سيكون "واقعيا" مثل الأشقر و"عقلانيا" مثل لينين، يتفادى الدخول في "مغامرة" غير محسوبة العواقب، "غباوة الحرب الثورية" بتعبير لينين، "لا تساعد الفلسطينيين واللبنانيين" إنما "تصعّب نضالهم، وتسهّل أمور عدوهم، عدونا"، إذا استعملنا كلمات لينين.

سوريا الممانِعة "الواقعية"

الحذر من الدخول في حرب غير متكافئة مع دولة صهيونية بحكومة من أشدها يمينية وتطرفا في تاريخها، هو أيضا أحد الأسباب التي دفعت نظام بشار إلى رفض عملية دعم الإسناد المحدودة التي باشرها حزب الله دعما لغزة. وكان هذا الرفض بنفس المبررات؛ أي "الواقعية"، وأخذ ميزان القوى بعين الاعتبار. فنزولا عند نصائح موسكو (بالأحرى أوامرها) القاضية بـ"ضرورة فصل مساره عن المسار الايراني، لانّ الانخراط في هذه المعركة سترتد عليه وسيكون على خطى حماس وحزب الله، اي سيتلقى تداعيات ذلك بتدمير بلاده"، فضَّل بشار الاستنكاف عن أي دعم لعملية إسناد حزب الله لمقاومة الفسطينيين في غزة.

لم يتعرَّض أحد لنظام بشار ويتهمه بأنه، ليس يدعو فقط إلى الاستسلام والخنوع، بل إنه يرفض كليا ما كان يسمى "وحدةَ الساحات"، رغم أن مبررات بشار انتهازية وبراغماتية؛ 1) تجنب حرب شعواء من إسرائيل ستؤدي إلى انهياره؛ 2- طاعة أوامر موسكو أحد حلفاء إسرائيل في المنطقة؛ 3) الرغبة في تسوية ترفع عنه العقوبات الغربية... إلخ.

الأولويات لدى الثوريين

ما هي الحجة الاستراتيجية في رفض لينين لـ"الحرب الثورية" ودفاعه عن "صلح منفرد" مع الإمبريالية، وبالتالي تفادي كل مغامرة حربية لا تأخذ بعين الاعتبار ميزان القوى القائم آنذاك. إنه مصير الجمهورية الاشتراكية السوفييتية. فقد كان أنصار "الحرب الثورية" يرفضون الصلح المنفرد بمبرر أنه خيانة لبولونيا وليتوانيا... إلخ. وكان جواب لينين على شكل سؤال: "أيُّهما أعلى: حقُّ الأمم في تقرير مصيرها أم الاشتراكية؟"، وأجاب قائلا: "الاشتراكية أعلى"، شارحا الفكرة كالتالي: "فهل يجوز، بسبب من انتهاك حق الأمم في تقرير مصيرها تسليم الجمهورية الاشتراكية السوفييتية لقمة سائغة وتعريضها لضربات الإمبريالية عندما يكون من الجلي أن الإمبريالية أقوى ويكون من الجلي أن الجمهورية السوفييتية أضعف؟ كلا، لا يجوز. فإن هذه ليست سياسة اشتراكية، بل سياسة برجوازية" [8].

يرفض الثوريون كل نظرة جزئية إلى النضال الثوري، ويضعون تحرر الشعوب ضمن إطار أعم وأشمل: التحرر الأممي. لذلك رفض الثوريون دوما إشعال حروب لتحرير قوميات صغيرة إذا كانت ستؤدي إلى حروب تكون كلفتها ملايين الضحايا. هذا ما كتبه لينين ذاته عن الأمر:

* "... خذوا أوضاع بولونيا الخاصة. فإن استقلالها "مستحيل" الآن دون حروب أوثورات. فإذا أيد المرء قيام حرب عامة في أوروبا من أجل مجرد استقلال بولونيا، كان من شر القوميين المتعصبين، وكان يعني بموقفه هذا أنه يضع مصالح عدد صغير من البولونيين فوق مصالح الملايين من الناس الذين سيعانون ويلات الحرب... فإن رفع شعار استقلال بولونيا الآن، في النسبة الراهنة بين قوى الدول الإمبريالية المجاورة، إنما يعني الوقوع في هاوية الطوباوية، والتخبط في لجة التعصب القومي الضيق، ونسيان المقدمة الضرورية لقيام ثورة عامة في أوروبا أو على الأقل لقيام الثورة الروسية والثورة الألمانية". [9].

* "ولكننا لا نستطيع مع ذلك أن نؤيد حربا بين أمم كبيرة، أن نؤيد ذبح 20 مليونا من البشر، بغية احتمال تحرير أمة صغيرة، يتراوح عدد أبنائها من بين 10 و 20 مليون نسمة فقط. كلا، بكل تأكيد: وليس ذلك لأننا نمحو من برنامجنا المساواة التامة بين الأمم، بل لأنه من المهم إخضاع مصالح الديمقراطية في بلد واحد لمصالح الديمقراطية في عدة بلدان وفي جميع البلدان". [10].

هذا المصير هو ما كان وراء تقييم الأشقر لأحداث السابع من أكتوبر، وهو يتفق تماما مع مقتطفي لينين أعلاه: " ومن المحتمل جداً ألّا ترضى هذه الأخيرة هذه المرّة بأقل من تدمير القطاع إلى حد يفوق كل ما شاهدناه حتى اليوم، وذلك بغية إعادة احتلاله بأقل كلفة بشرية إسرائيلية ممكنة والتسبب في نزوح معظم سكانه إلى الأراضي المصرية، كل ذلك بحجة استئصال «حماس» منه استئصالاً كاملاً. لذا يُخشى بشدّة أن يجرف «طوفان الأقصى» في نهاية مطافه قطاع غزة بأكمله مثلما جرف الطوفان الطبيعي مدينة درنة الليبية قبل شهر، لكن على نطاق أوسع بكثير". [11]

ماذا سيكون موقف لينين إذا رأى الإبادة الجماعية بغزة منذ أكتوبر 2023، التي هي أكبر بما لا يقاس من مذابح نكبة 1948، ألن يقول "لا نستطيع أن نؤيد مجزرة، أن نؤيد ذبح أكثر من 70 ألف غزيٍّ واحتلال أجزاء من سوريا وجنوب لبنان وحربين ضد إيران وقصف اليمن... إلخ، من أجل تحرير أمة صغيرة"؟ كان سيُعنَت لينين آنذاك بأنه "لو كان ثوريا كما يدعي لما حشد كل هذا الوقت لكتابة مقالات تدعي الواقعية التي تخفي الدعوة للخنوع والاستسلام".

"وحدة الساحات" الفعلية: وحدة ساحات الشعوب لا أنظمة الاستبداد

"وحدة الساحات" إحدى شعارات النظام الإيراني وهلاله الشيعي بالمنطقة. الشعار صحيح، لكن مضمونه يختلف. فالنظام الإيراني يقصد بوحدة الساحات استعمال أذرعه في لبنان والعراق واليمن، من أجل مناوشة الإمبريالية للوصول إلى تسوية إقليمية. في حين أن وحدة الساحات الفعلية، التي ستضمن تحرر فلسطين وكل المنطقة، هو ما انطلق سنة 2011؛ أي سيرورة ثورية تُسقط أنظمة الاستبداد الإقليمية (العربية منها والإيرانية والتركية). ولكن وحدة الساحات هذه قد جرى تشتيتها بعنف من طرف الثورة المضادة، وأهم أقطابها النظام السوري، بدعم من إيران وحزب الله، وبعد ذلك روسيا. وحدة الساحات جرى القضاء عليها عندما وقف ضد انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 2019، واصفا إياها بـ"الفوضى المدعومة أمريكيا". لقد كان تدخل إيران وحزب الله ضد الانتفاضة السورية، وبعدها الانتفاضة اللبنانية، فضلا عن الدور الإيراني في العراق، هو ما دمَّر وحدة فعل شعوب المنطقة، معوِّضا إياه بوحدة ساحات فوقية، بين نظام الملالي وأذرعه الطائفية، لما فيه مصلحة ذلك النظام، في تنافس حول النفوذ مع أنظمة رجعية عربية، بشكل يئِد كل طموح إلى تحرر شعبي إقليمي.

أمام هذا فإن ما سيجعل التحرر من الصهيونية والإمبريالية وأنظمة الاستبداد الإقليمية ممكنا ومتاحا، هي "واقعية" الأشقر و"عقلانية" لينين، هي ما يمنحنا أدوات لفهم الواقع المعقد للوضع الإقليمي. تلك الواقعية وهذه العقلانية التي تعتمد فقط على الشعوب ووحدتها.

أتفهم كليا دواعي الصديق وائل، فالعنف الصهيوني والإبادة التي بلغت مديات لم تبلغها من قبل، تجعل المرء يحس بالغضب الشديد. ولكن الاستراتيجية والتكتيك لا تبنى على الغضب، بل لا بد من "واقعية" الأشقر" و"عقلانية" لينين لاجتراح استراتيجية

وتكيتيك كفيلين بتحرير، ليس فقط فلسطين، بل كل شعوب المنطقة. و"الشعور" هو أحد المعايير التي عمل لينين (وقبله ماركس) على تخليص الثورة والنضال منه مرة وإلى الأبد. وقد كتب عنه لينين ما يلي: "الشعور، الرغبة، الاستياء، السخط، ذلك هو المضمون الوحيد لهذا الشعار [أي "الحرب الثورية" في الوقت الحاضر، والشعار الذي يقتصر مضمونه على هذا هو الذي يسمى بالجملة الثورية". [12]

قد يؤدي "الشعور" (الحماس والغضب) إلى أعمال مشهدية، تؤلم العدو في هذه النقطة أو تلك، لكنه لم يؤدِّ قطُّ يوما إلى التحرير، كل ما تؤدي إليه هو ما عبر عنه الأشقر بقول: " فإذا أخذنا التفاوت العظيم بين قوى الطرفين بالحسبان كما يجب، بدل أن نساق وراء العواطف كما يحلو للضعفاء الذين يتوقون إلى أعمال تتوخّى روعة المشهد (روعة هنا بمعنى الفزعة) تعويضاً عن ضعف الإمكانيات وتنفيساً للاحتقان، لا بدّ لنا أن ندرك أن عملية «طوفان الأقصى» سوف يصنّفها التاريخ في خانة اعتداءات «الحادي عشر من سبتمبر» التي خضّت أمريكا والعالم في عام 2001 أكثر مما في خانة 'حرب أكتوبر 1973". [13]

أتمنى ألا يكون الصديق وائل من أصحاب "الجملة الثورية" الذين يفضلون "أعمالا تتوخى روعة المشهد نعويضا عن ضعف الإمكانيات وتنفيسا للاحتقان"، تلك "الجملة الثورية" التي وصفها لينين بـ"إن الجملة الثورية إنما هي تكرار الشعارات الثورية دون حسبان الحساب للظروف الموضوعية الناشئة عند وقوع انعطاف معني في الأحداث وعند ظهور وضع معني. الشعارات الممتازة، الجذابة، المسكرة- التي لا تربة تحتها- ذلك هو كنه الجملة الثورية". [14]

إحالات

[1]- جلبير الأشقر (14-05-2026)، "لبنان بين طريقين مسدودين: طريق الحزب"، https://www.almounadila.info/archives/27886?fbclid=IwY2xjawR1BrBleHRuA2FlbQIxMQBzcnRjBmFwcF9pZBAyMjIwMzkxNzg4MjAwODkyAAEeHkX6Sl4pMg8AFON72pXam39QdH_EfmUD3rfKWB4kjRVucyC55WJRl7uSGZ4_aem_yad8NmeUEHGLfQxozLqExA.

[2]- فلاديمير لينين، "المختارات- المجلد 7، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم- موسكو، 1977، ص 473.

[3]- فلاديمير لينين، نفسه، ص 469

[4]- نفسه، ص 469.

[5]- نفسه، ص 476.

[6]- نفسه، ص -475 476.

[7]- نفسه، ص -472 473.

[8]- نفسه، ص 477.

[9]- لينين، "المختارات- المجلد 6، ص 127.

[10]- لينين، "المختارات- المجلد 6، ص 120.

[11]- جلبير الأشقر (10-10-2023)، «طوفان الأقصى» ينذر بأن يجرف غزة، https://www.alquds.co.uk/طوفان-الأقصى-ينذر-بأن-يجرف-غزة/.

[12]- لينين، المختارات- المجلد 7، ص 468.

[13]- الأشقر، مذكور.

[14]- لينين، "المختارات- المجلد 7، ص 466.

تفاعل مع تعليقات حول مقال "جلبير الأشقر متحايلا؟"

17 مايو، 2026

بقلم؛ علي أموزاي

أثار المقال المنشور بموقع جريدة المناضل- ة، تحت عنوان "جلبير الأشقر متحايلا" [1]، بعضَ النقاش. باستثناء الرفيق عبد الغني القباج، الذي قبض على جوهر المقال، أي فكرته الرئيسية، كل التعليقات الأخرى تترك هذا الجوهر وهذه الفكرة الرئيسية، لتناقش أمورا لا علاقة بهذا بالمقال.

هل ميزان القوى، عند الأشقر، قدر تاريخي ثابت؟

كتب الرفيق إبراهيم حاتمي: "المشكل في هذا النوع من الواقعية ليس فقط أنه يبالغ في تقدير قوة العدو، بل أنه يحول ميزان القوى القائم إلى قدر تاريخي ثابت. نعم كل حركات التحرر واجهت تفوق عسكريا ساحقا ولو انتظرت الشروط المثالية لما تحررت الشعوب أصلا»

فهل يعتقد الأشقر أن ميزان القوى القائم حاليا بين الدولة الصهيونية والمقاومة "قدر تاريخي ثابت" وبالتالي فـ"واقعيته تبالغ في تقدير قوة العدو"؟ إن النصف الثاني غير قائم قط، فالمبالغة في قوة العدو ليست هي القائمة حاليا في المنطقة، بل بالعكس: الاستخفاف.

يوجد اعتراف من طرف نصر الله ذاته بأنه استخف بقوى العدو الصهيوني، عندما وصفه سنة 2000 بـ"أوهن من بيت العنكبوت"، ليصحح هذا الوصف بعد ست سنوات، أي سنة 2006، عندما صرح قائلا: "لو كنتُ أعلم أن عملية الخطف هذه ستؤدي الى حرب بهذا الحجم بنسبة واحد بالمئة، فقطعاً لما فعلنا لأسباب إنسانية وأخلاقية وعسكرية واجتماعية وأمنية وسياسية". ولم يكرر حسن نصر الله خطأ الاستخفاف بقوة العدو الصهيوني أثناء عمليات إسناد غزة، عندما اقتصر على عملية محدودة جغرافيا، وصرح حسن نصر الله: "منذ البداية وضعنا ضوابط أو عناوين للرد ... ألا يكون الهدف مدنياً، نُريد ضرب هدف إسرائيلي، ولكن لا نريد ضرب مدني، مع العلم أنه هناك شهداء مدنيّون في الضاحية الجنوبية ويحق لنا أن نستهدف المدنيين هناك، ... لكن لأننا نعمل على معادلة [تتضمن] حماية المدنيين في لبنان، فمن أجل تأكيد حماية المدنيين في لبنان وتجنيبهم أي أذى قد يُلحقه العدو بهم فضّلنا أن نتجنّب المدني عند العدو..."

أما النصف الثاني من الاعتراض (ميزان القوى الحالي قدَرٌ تاريخي)، فلا يمكن لأحد أن يستنتجه من كتابات الأشقر. لو كان الأشقر يؤمن بأن تفوق العدو الصهيوني ثابت كقدر تاريخي لما اختتم مقاله قائلا: " إن درساً أساسياً من عقودٍ من تجربة حروب التحرير يقوم على تفادي مواجهة أمامية مع جيش محتلّ يملك من القوة ما يزيد كثيراً عمّا لدى قوات التحرير، والاستعاضة عن ذلك بما يسمّى «حرب عصابات» تضرب المحتلّ في نقاط ضعفه بلا هوادة بغية إنهاكه". إن الإيمان بأن "ميزان القوى قدر تاريخي" لا يمكن أن يُستنتَج عنه مهام مثل "ضرب المحتل في نقاط ضعفه بلا هوادة بغية إنهاكه". بل إن الإيمان بأن قوة العدو ثابتة كقدر تاريخي سينتج عنه دعوة إلى استسلام نهائي للعدو الصهيوني ونزع سلام المقاومة، وهو ما انتقده الأشقر بشدة: "إن سلوك الحكم اللبناني برئيسه وحكومته ليس مخزياً وحسب، والمخزي فيه بالدرجة الأولى هو قرار الانسحاب الفوري للجيش اللبناني من المناطق التي تعهد بها وفق القرار الدولي 1701 الذي جرى تجديده في خريف عام 2024. إنه سلوك ليس مخزياً وحسب في تخلّيه عن أدنى ممارسة للواجب الدستوري والأخلاقي الذي يفرض على حكم البلد وجيشه أن يذودا عن الوطن، بل تعدّى ذلك إلى استعجال إلقاء اللوم على «حزب الله» تبريراً للقرار الجبان، والتنصّل من مقاومة الاحتلال بإصدار فرمانات عديمة الجدوى (إن دلّت على شيء، فعلى بؤس الحكم اللبناني) ضد الحزب تقضي بحظر نشاطه العسكري". [2]

ربما على المرء أن يقرأ جيدا قبل أن يصدر أحكامه، وإلا فإن هذه الأحكام ستظل أحكامَ قيمة، أحكاما أخلاقية وليست علمية. وهو نفس ما يصدق على تعليق الرفيق إبراهيم حاتيمي: "الحديث المتكرر عن الواقعية دون الحديث عن وظيفة المقاومة سياسيا وأخلاقيا وحتى رمزيا، وعن أثرها في إعادة تشكيل الوعي الشعبي والإقليمي، يجعل التحليل أقرب إلى فكرة الهزيمة منذ البداية". فلا شيء من هذا في كتابات الأشقر، وضمنه مقاله الأخير الذي استدعى كل هذا النقاش، وبدلا من إثقال النص باستشهادات، يمكن الرجوع إليها في مصادرها.

انتظار الشروط المثالية؟

النزعة الانتظارية شيء مذموم في النضال العمالي شأنه شأن حركات المقاومة. ليس هناك من شروط مثالية لانطلاق الثورات وحروب التحرير، فهذه الأخيرة قد تنطلق بشكل عفوي، ويفاجأ بها الثوريون أكثر من الأنظمة الحاكمة.

لكن الانتظار، في حالة ميزان قوى غير ملائم، أمر مطلوب، وقد أكد عليه كبار زعماء الحركة العمالية وحركات التحرر الوطني. هكذا كتب ماو تسي تونغ: "إذا كان العدو المهاجم يفوقنا كثيرا عددا وعُدة على حد سواء كانت هناك وسيلة واحدة لتغيير نسبة القوى هي انتظار الوقت الذي يتغلغل فيه عميقا في قواعد ارتكازنا وينوء بعبء جميع الصعوبات التي تنتظره في هده المناطق"، على غرار لينين: "إن الواجب الصريح للاشتراكيين الظافرين في بلد واحد (وخاصة إذا كان متأخرا) هو الامتناع عن قبول المعركة ضد عمالقة الإمبريالية، والسعي إلى اجتناب هذه المعركة، وانتظار أن يؤدي الصراع في ما بين الإمبرياليين إلى إضعافهم أكثر أيضا، وأن يقرب أكثر أيضا الثورة في البلدان الأخرى". فهل كان لينين وماو انتظارهم الشروط الملائمة (وليس المثالية) قد أخروا تحرر شعبيهما؟

وجهتي نظر داخل حركة حماس

ليس فقط حسن نصر الله هو من تخلى عن الاستخفاف بالعدو الصهيوني، وبالتالي تفادي الانجرار إلى حرب مدمّرة مع عدو أقوى. فداخل حركة حماس تتعايش وجهتا نظر متناقضتين إزاء ما وقع في غزة: الرأي المعتدل الذي عبَّر عنه موسى أبو مرزوق، الذي كرر مقولة حسن نصر الله: "لو كنت أعلم": "لو كان متوقَّعاً أن ما حصل (في غزة) سوف يحصل، لما جرت عملية السابع من أكتوبر". [3]

أما وجهة النظر "القصَوية"، المهيمنة داخل حركة حماس، والتي عبَّر عنها أبو زهري، الذي أكد أنه كان يتوقع أن يكون ردّ الفعل الصهيوني على «طوفان الأقصى» على ما جاء عليه، مصرحا: «بل نحن اليوم أكثر يقينا بصوابية المعركة حين نجحنا، نحن وشعبنا، أن نصمد خمسة عشر شهراً". [4]

الأشقر يدافع عن وجهة النظر الأولى، وهي وجهة نظر موجودة داخل حركة حماس، وإن كانت أقلية. فلماذا يُنعث الأشقر حصرا باعتبار ميزان القوى قدرا ثابتا وبتبخيس المقاومة... إلخ؟

هل ندد الأشقر بطوفان الأقصى؟

كتب الرفيق حسن الصعيب هذا التعليق: "إبان معركة طوفان الأقصى، كتب جلبير الأشقر، ما يشبه التنديد بها". فهل ندد فعلا الأشقر بـ "طوفان الأقصى"؟

هذا ما كتبه الأشقر يوم 10 أكتوبر 2023، أي ثلاثة أيام بعد عملية "طوفان الأقصى": "لا شكّ في أن عملية «طوفان الأقصى» التي شنّها مقاتلو «حماس» صبيحة يوم السبت الماضي عملية مدهشة للغاية، وأنها خضّت الدولة الصهيونية بطريقة تضاهي الصدمة التي لحقت بهذه الدولة من جراء الهجوم الذي شنّته عليها مصر وسوريا قبل نصف قرن تحديداً، بما دشّن «حرب أكتوبر» لعام 1973" [5]. وليس في المقال ما يفيد "شبه تنديد بها".

في مقال آخر مؤرخ بـ 5 ديسمبر 2023، عنوانه "'طوفان الأقصى'، خطأ في الحساب"، وهو ما يمكن أن يعتمده من يعتقد أن الأشقر أطلق "ما يشبه التنديد"، ورغم ذلك فلا يوجد ما يشبه التنديد في المقال، لا من قريب ولا من بعيد. تناول المقال احتمالين لحركة حماس عندما أطلقت عملية "طوفان الأقصى": الاحتمال الأول؛ عدم إدراك حماس لما سوف تجره العملية من كارثة وبالتالي عدم مبالاتها بالأمر، وهو ما استبعده الأشقر، مؤكدا أن الأقرب إلى الواقع هو الاحتمال الثاني؛ إسقاط الرغبات على الواقع وتوقّع المعجزات الإلهية. وهو ما أكده الأشقر بإيراد مقتطف من رسالة صوتية أدلى بها محمد الضيف، القائد العام لـ"كتائب عز الدين القسام" جناح الحركة المسلّح، صبيحة العملية: "قررنا أن

نضع حداً لكل ذلك بعون الله ليفهم العدو أنه قد انتهى الوقت الذي يعربد فيه دون محاسب... مجاهدونا الأبرار، هذا يومكم لتُفهموا هذا العدو المجرم أنه قد انتهى زمنه... قاتلوا، والملائكة سيقاتلون معكم مردفين، وسيمددكم الله الملائكة مسوّمين، وسيوفي الله بوعده لكم". لا يوجد في المقال ما يشبه التنديد، لا من قريب ولا من بعيد، بل تحليل سياسي لحساب سياسي لحركة سياسية في سياق سياسي ملموس.

هل يدعو الأشقر للتخلي عن المقاومة المسلحة؟

أكمل حسن الصعيب تعليقه كالتالي: "واقترح [الأشقر] استراتيجية معارضة جذريا للمقاومة، تتلخص في ضرورة النضال الجماهيري مع جماهير الكيان الصهيوني. هنا يكمن خطأه الاستراتيجي، ومنظوره للمقاومة، بغض النظر عن تفوق العدو العسكري والاستخباراتي".

كل مقالات الأشقر ليس فيها ما يدل على دعوته للتخلي عن المقاومة واقتراح استراتيجية معارضة جذريا للمقاومة. كتب الأشقر في مقاله الأخير، الذي أثار كل هذا النقاش: "بادئ ذي بدء، لا بدّ هنا من التنويه بأن نقدنا ينطلق من الإقرار بشرعية مقاومة الاحتلال بكافة الطرق الضرورية". إن استنتاج من عبارة "مقاومة الاحتلال بكافة الطرق الضرورية"، أن الأشقر يدعو للتخلي عن المقاومة المسلحة، سيكون ناتجا عن سوء فهم، أو كتابة من الذاكرة، وهو ما اعتقد أن الرفيق حسن الصعيب قام به.

أما عن "النضال الجماهيري مع جماهير الكيان الصهيوني"، فلم أجد أي شيء له علاقة بهذا الأمر في كتابات الأشقر. ربما اطلع الرفيق حسن الصعيب على مقال الأشقر المعنون بـ"مصير فلسطين في ضوء العدوان على غزة"، كتب فيه الأشقر: "فلا بدّ للنضال الفلسطيني من أن يستهدف شقّ المجتمع الإسرائيلي سياسياً بدل توحيده من جرّاء أعمال عشوائية، وذلك من خلال إخضاع أنماط المقاومة المسلّحة الضرورية لمقتضيات العمل السياسي والجماهيري". [6]

الفكرة الموجودة في الاقتباس من بديهيات الماركسية في الحرب، وهي مقتبَسة من الجنرال الألماني كلاوزفيتز، ومن يعارضها إنما يصدق عليه قول ماو تسي تونغ: "كل ميل لدى العسكريين الذين يخوضون حرب المقاومة، إلى استضغار السياسة، بفصل الحرب عن السياسة والنظر إلى الحرب في المطلق، ميل خاطئ ينبغي تصحيحه". [7].

إن شق صفوف العدو وتفادي كل ما يمكن أن يجعل صفوفه متراصة هي من أولى قواعد الحرب التي لا تشكل إلا استمرارا للسياسة بوسائل أخرى، وكل من يتعامى عن ذلك إنما يدفع رأسه لتتهشم بقوة تحت نيران العدو. وليس هناك من شيء يمكن الاستنتاج منه أنه الأشقر يدعو إلى التخلي عن المقاومة المسلحة، حين يصرح بضرورة إخضاع هذه الأخيرة لـ "مقتضيات العمل السياسي والجماهيري".

هذا الحرص على إخضاع المقاومة المسلحة لمقتضيات العمل السياسي الجماهيري، وتفادي توحيد المجتمع الإسرائيلي بدل شقِّه سياسيا، هو ما كان وراء تصريح حسن نصره الله، أثناء إطلاق عملية إسناد غزة: منذ البداية وضعنا ضوابط أو عناوين للرد ... ألا يكون الهدف مدنياً، نُريد ضرب هدف إسرائيلي، ولكن لا نريد ضرب مدني، مع العلم أنه هناك شهداء مدنيّون في الضاحية الجنوبية ويحق لنا أن نستهدف المدنيين هناك، ... لكن لأننا نعمل على معادلة [تتضمن] حماية المدنيين في لبنان، فمن أجل تأكيد حماية المدنيين في لبنان وتجنيبهم أي أذى قد يُلحقه العدو بهم فضّلنا أن نتجنّب المدني عند العدو...".

وقد كان حسن نصر الله حريصا على شق صفوف العدو، إلى حد أن بحثا حول أداء الإعلام الإسرائيلي خلال حرب سنة 2006 على لبنان أظهر أن الدعاية والإعلام الإسرائيليين عانيا في ما يتعلق بالحرب من قصور شديد وعدم مصداقية، لدرجة أن قطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيلي كانت ميّالة للاعتماد على تقارير "حزب الله" والثقة بصدقية بيانات أمينه العام، وأشار مُنجِز البحث إلى أنه نشأ خلال الحرب وضع نفسي غير مفهوم "فبدلاً من أن ينتظر الجمهور متحدثنا القومي ليوضح له ما يحدث كل يوم، وأن يبدو كمتحدث موثوق، فقد حدث شيء غير مسبوق، إذ بات الجمهور يرى في زعيم العدو الذي نحاربه متحدثاً موثوقاً أخذ الجمهور الإسرائيلي ينتظر ويترقب خطبه وبياناته". [8] وفي حوارات حسن نصر الله ما يشير إلى ضرورة الإلمام بوضع العدو الداخلي شرطا لتفكيك صفوفه: "نحن نعلم كيف يفكرون وماذا يحبون وماذا يكرهون وبماذا يتأثرون وما هي الانقسامات القائمة والخلافات السياسية والخلافات الحزبية والخلافات الدينية الموجودة عندهم، وتقييم القيادات السياسية والعسكرية". [9]

هذا تماما ما قصده الأشقر بـ " شقّ المجتمع الإسرائيلي سياسياً بدل توحيده من جرّاء أعمال عشوائية"، ولا أظن أن الرفيق حسن الصعيب سيفكر عكس ذلك، أو سيقبل بالأمر عند صدوره عن نصر الله، ويرفضه عند صدوره عن الأشقر.

طوفان الأقصى وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

انتقاد آخر جاء من الرفيق الحبيب التيتي، الذي كتب تدوينة مطوَّلة عنونها بـ " أي نوع من الثوار يمكنه ان يكتب مثل هذا الكلام؟". وجاء في التدوينة: "جلبير الاشقر يضع طوفان الاقصى في خانة اعتداءات 11 سبتمبر 2011 أي انه عمل ارهابي ولا علاقة له بحرب اكتوبر 1973 والمعروفة باقتحام جدار باراليف من طرف الجنود المصريين". وهذا هو المقطع الوحيد من تدوينة الرفيق الحبيب التيتي التي لها علاقة بالموضوع... وكلمة "أي" هي جوهر الفقرة، إذ يستنتج الرفيق التيتي من مقارنة الأشقر لطوفان الأقصى مع أحداث 11 سبتمبر 2001، أن الأشقر يصف الأولى بـ "عمل إرهابي".

ربما الرفيق التيتي قرأ عن هذا في الاقتباس الوارد في مقال علي أموزاي دون الرجوع إلى مقال الأشقر الأصلي. وإذا كان الأمر كذلك، فالرفيق التيتي معذور.

ورد الاقتباس في أول مقال للأشقر بعد ثلاثة أيام من طوفان الأقصى. عندما قارن الأشقر هذه العملية مع هجوم القوات المصرية والسورية على الكيان الصهيوني قبل نصف قرن (أكتوبر 1973)، مؤكدا أن وجه الشبه الوحيد بين العمليتين هو تاريخ انطلاقهما. بينما أوجه الفرق جوهرية، وهي: أن الجيشين المصري والسوري خاضا حربا نظامية: "اصطدمت في عام 1973 الطائرات بالطائرات والمجنزرات بالمجنزرات والقذائف بالقذائف على أنواعها"، بينما كانت قوات حماس، بتعبير الأشقر، "أضعف من قوات الدولة الصهيونية بما لا يُقاس": "الطائرات الشراعية التي استخدمها المقاتلون الفلسطينيون في العبور فوق السياج المحيط بالقطاع مقارنةً بالطائرات النفاثة والمروحيات الثقيلة التي يحوز عليها الإسرائيليون. وحتى الصواريخ التي تطلقها «حماس» بغزارة يبقى مفعولها محدوداً جداً مقارنة بالقصف الجوّي والصاروخي الإسرائيلي الفتّاك".

هنا فقط يلجأ الأشقر إلى أوجه الشبه بين عملية طوفان الأقصى وأحداث 11 سبتمبر؛ أي تأثيرات وتداعيات ذينك العمليتين، وليس دوافعهما السياسية، أو بالأحرى الدوافع السياسية والعملية لحركة حماس ومقترفي أحداث 11 سبتمبر، حيث كتب الأشقر: "فإذا أخذنا التفاوت العظيم بين قوى الطرفين بالحسبان كما يجب، بدل أن ننساق وراء العواطف كما يحلو للضعفاء الذين يتوقون إلى أعمال تتوخّى روعة المشهد (روعة هنا بمعنى الفزعة) تعويضاً عن ضعف الإمكانيات وتنفيساً للاحتقان، لا بدّ لنا أن ندرك أن عملية «طوفان الأقصى» سوف يصنّفها التاريخ في خانة اعتداءات «الحادي عشر من سبتمبر» التي خضّت أمريكا والعالم في عام 2001 أكثر مما في خانة «حرب أكتوبر»".

لذلك قارن الأشقر بين التداعيات السياسية والعسكرية لعمليات 11 سبتمبر 2001 التي استغلها جورج بوش "كي يشنّ، بدعم شعبي ما كان يستطيع أن يحلم به، حملات عسكرية ما كان قادراً على شنّها لولا الاعتداءات التي نفّذها تنظيم «القاعدة» على نيويورك وواشنطن"، وبين التداعيات السياسية والعسكرية لعملية طوفان الأقصى التي "أدّت إلى إعادة توحيد صفوف مجتمع إسرائيلي كان يعاني من انشقاق عميق وأزمة سياسية خطيرة، وخوّلت بنيامين نتانياهو وزملاءه في أقصى اليمين الصهيوني جرّ صهاينة الضفة السياسية الأخرى معهم في الاستعداد لحرب أخذت تبدو عليها بصورة متزايدة ومقلقة للغاية معالم حرب الإبادة".

هذا كل ما قال الأشقر حول الشبه بين العمليتين، وأن يفهم منها المرء عكس ذلك، ويقوِّل للأشقر ما لم يقل: "طوفان الأقصى عمل إرهابي"، كما قال الرفيق التيتي، فإنني أرجح أن ذلك ناتج فقط عن عدم الاطلاع على مصدر الاقتباس من طرف الرفيق التيتي.

عودة إلى أصل النقاش

المقال الأصلي الذي أثار كل هذا النقاش، كان مركّزا على فكرة بعينها: "هل التأكيد على قوة العدو دعوة للخنوع والاستسلام"، كما كتب الصديق وائل نصيح في تدوينته؟ كل هذا تركه المساجلون أعلاه، وانبروا يناقشون ما ليس صحيحا في كتابات الأشقر، وهو ما تؤكده تصريحات حسن نصر الله، الذي قال بُعيد تفجيرات البيجر: "ونحن نعرف أن عدونا لديه تفوق ولم نقل غير ذلك في يوم من الأيام، تفوق على المستوى التكنولوجي لأنه هنا لا يوجد فقط الإسرائيلي، الأمريكي معه والغرب معه والنيتو معه وكل القوى التي تملك أحدث تكنولوجيا وأحدث القدرات التكنولوجية في العالم هي في الجهة المقابلة" [10].

اعتمد المقال الأول على استشهادات من كتابات لينين حول ضرورة عقد صلح منفرد مع ألمانيا الإمبريالية، وقد يدفع ذلك المرءَ للاعتقاد أن جلبير الأشقر يدافع عن سلم منفصل مع الكيان الصهيوني، وهو ما ليس صحيحا. فدفاع الأشقر عن المقاومة بكل الأشكال الضرورية واضح في كل كتاباته. الاعتماد على كتابات لينين كان للتدليل على أن الأخير يتبنى نفس وجهة النظر حول عدم إغفال والاستهانة بقوة العدو والانخراط في مغامرة حربية ضده تكون عقابيلها كارثية.

هذه العقابيل الكارثية كانت كالتالي، في حالة روسيا سنة 1918، بعد التلكؤ على توقيع الصلح مع ألمانيا ومبادرة هذه الأخيرة بالهجوم: "إن الأسبوع الواقع بين الثامن عشر والرابع والعشرين من فبراير 1918، من يوم الاستيلاء على دفينسك حتى يوم الاستيلاء على بسكوف (التي استعيدت في ما بعد)، أسبوع الهجوم الحربي الذي شنته ألمانيا الإمبريالية على جمهورية السوفييت الاشتراكية، كان درسا مرا، قاسيا، مضنيا، ولكنه

ضروري، ونافع ومفيد"، وكانت النتيجة حسب لينين: "الأنباء المخزية المؤلمة عن رفض الأفواج التمسك بمراكزها، عن رفضها الدفاع حتى عن خط نارفا، عن عدم تنفيذ الأمر القائل بتدمير كل شيء أثناء التراجع، ناهيك عن الفرار والفوضى والخراقة والعجز واللامبالاة" [11]. إن مجرد المقارنة بين حصيلة هجوم الإمبريالية الألمانية على روسيا السوفييتية، مع الحصيلة الكارثية للإبادة الصهيونية في غزة، ستكون مقارنة بائسة ومخزية، رغم أن حماس لم تكن في وضع الجمهورية السوفييتية اليائس آنذاك، كما عبر عنه لينين، الذي كتب بعد ذلك الهجوم: "وإنه لمن الإجرام، من حيث الدفاع عن الوطن القبول بخوض المعركة الحربية مع عدو أقوى بما لا حد له وأحسن استعدادا بينما من الجلي أننا لا نملك أي جيش، فمن واجبنا من حيث الدفاع عن الوطن، أن نوقع على صلح قاس، جائر، وحشي، مخزٍ، ولا أكثر، لا من أجل "الاستسلام" أمام الإمبريالية، بل لكي نتعلم ونستعد بصورة جدية وفعالة لمحاربتها" [12].

لكن الأقرب إلى حالة فلسطين وكتابات الأشقر، هي الكتابات العسكرية لماو تسي تونغ، الذي أكد بدوره على نفس الدروس السياسية للينينية، وهي نفس الدروس التي دافع ويدافع عنها الأشقر. كتب ماو: "التراجع الاستراتيجي تدبير استراتيجي يجري حسب خطة ويتخذه جيش عليه أن يجابه عدوا يفوقه قوة ويرى أنه لا يستطيع قهر هجومه على الفور، بغية صيانة قواته وانتظار الفرصة السانحة لهزمه" [13]، وسطروا جيدا على عبارة "عدوا يفوقه قوة". ليؤكد ماو على تلك الدروس في صفحة أخرى: "وجميع نظريي وممارسي الماضي العسكريين أقروا أيضا بأن ذلك مبدأ ينبغي أن يطبقه في المرحلة الأولية من العمليات العسكرية، جيش ضعيف ضد عدو قوي".

"التراجع الاستراتيجي" كما هو عند ماو تسي تونغ، هو ما دافع عنه الأشقر في مقاله الأخيرة: "إن درساً أساسياً من عقودٍ من تجربة حروب التحرير يقوم على تفادي مواجهة أمامية مع جيش محتلّ يملك من القوة ما يزيد كثيراً عمّا لدى قوات التحرير، والاستعاضة عن ذلك بما يسمّى «حرب عصابات» تضرب المحتلّ في نقاط ضعفه بلا هوادة بغية إنهاكه".

هذا هو جوهر النقاش، وما دون ذلك مجرد إغفال لهذا الجوهر.

إحالات

[1]- علي أموزاي (2026-05-16)، "جلبير الأشقر متحايلا؟"، https://www.almounadila.info/archives/27901.

[2]- جلبير الأشقر (2026-05-06)، "لبنان بين طريقين مسدودين: طريق الحكم"، https://www.alquds.co.uk/لبنان-بين-طريقين-مسدودين-طريق-الحكم/.

[3]- جلبير الأشقر (2025-02-25)، "«لو كنتُ أعلم» موسى أبو مرزوق"، https://www.alquds.co.uk/لو-كنتُ-أعلم-موسى-أبو-مرزوق/.

[4]- جلبير الأشقر (2025-05-20)، "عن منطق الجناح القصوي في «حماس»"، https://www.alquds.co.uk/عن-منطق-الجناح-القصوي-في-حماس/.

[5]- جلبير الأشقر (2023-10-10)، "«طوفان الأقصى» ينذر بأن يجرف غزة"، https://www.alquds.co.uk/طوفان-الأقصى-ينذر-بأن-يجرف-غزة/.

[6]- جلبير الأشقر (2024-04-30)،"مصير فلسطين في ضوء العدوان على غزة"، https://www.alquds.co.uk/مصير-فلسطين-في-ضوء-العدوان-على-غزة/.

[7]- ماو تسي تونغ، "كتابات عسكرية"، دار ابن سينا، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1967، ص 296.

[8]-"نصر الله أكثر مصداقية من الزعماء والمتحدثين الإسرائيليين"، 24- 10-2006، https://www.madarcenter.org/المشهد-الإسرائيلي/-465من-الارشيف/-34ارشيف-الاخبار/-3984نصر-الله-أكثر-مصداقية-من-الزعماء-والمتحدثين-الإسرائيليين.

[9]- 28 سبتمبر 2019، https://www.i24news.tv/ar/أخبار/middle-east/1569694222-حسن-نصر-الله-يتباهى-بإحاطته-بـ-خبايا-المجتمع-الإسرائيلي.

[10] كلمة الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصرالله حول آخر التطورات (2024-9-19)، https://mediarelations-lb.org/post.php?id=19056.

[11] لينين، "المختارات، المجلد- 7، ص 188- 189.

[12]- لينين، "المختارات، المجلد- 7، ص 490.

[13]- ماو تسي تونغ، "كتابات عسكرية"، دار ابن سينا، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1967، ص -136 137.

سجال حول مقال " الأشقر متحايلاً": رد وائل الناصح على أموزاي

19 مايو، 2026

بقلم؛ وائل الناصح

الأشقر متحاملا!

موازين القوى، هذا المفهوم الذي أصبح أكثر تداولًا لدى من يمارسون التحليل السياسي، وبالخصوص لدى الممارسين في حقول الصراع، وفي كثير من الأحيان أصبح هذا المفهوم مرادفًا للموضوعية، من أجل إضفاء مصداقية أكثر على آراء مستخدميه.

لا يهم سؤال: ما هي موازين القوى؟ بقدر ما يبدو التساؤل عن وضعها في لحظة تاريخية ما أكثر جدوى. وهنا أتساءل مع علي، ومن خلاله مع صديقه جلبير الأشقر: كيف كانت موازين القوى عشية حرب التحرير الجزائرية الكبرى؟ وما هو مقياس ميلها لصالح الثوار الفيتناميين عشية مواجهة الإمبريالية الأمريكية؟ ألم يكن خطر التلويح باستخدام فائض القوة ممكنًا؟ وكيف تجرأ الشعب الفيتنامي على قوة أظهرت، في مناسبتين، قدرتها على استخدام أكثر الأسلحة فتكًا في هيروشيما وناكازاكي؟ أتخيل هنا ماذا لو كان صوت جلبير الأشقر مسموعًا في تلك اللحظة، ليردد في آذان الجزائريين والفيتناميين عصارة نظرته الواقعية لموازين القوى!

في البداية، أود الإشارة إلى ملاحظة منهجية ربما أغفلها الرفيق علي عندما التزم، في بداية فقرة "هل يدعو الأشقر إلى الخنوع والاستسلام؟"، عندما قال بأن من غير استحضار مقالات سابقة للأشقر، وبالاقتصار على المقال المنتقَد. لكن يبدو أن صاحب الرد قد استعان بمقالات سابقة، وللأمانة فتعليقي على مقال الأشقر حركته مطالعتي لمقالات متتالية للكاتب على صفحات جرائد مختلفة. بعد الإشارة المنهجية بشكل مقتضب، نمر لمناقشة أفكار الرد، ومن خلالها لجزء كبير من مواقف الأشقر.

مع المقاومة ولكن...

حالات اللبس التي تورط فيها الأشقر في كتاباته السابقة ربما دفعته، كما كتب الصديق علي، لتدبيج مقاله بموقفه من المقاومة خشية التأويلات الخاطئة، ولكن هذه الديباجة ليست كافية لتبديد هواجسنا اتجاه الكاتب الذي عودنا على التضارب في الأفكار من داخل نفس المقال. ولا نشكك هنا في موقف الأشقر من المقاومة كفكرة، بل ننقده من منطلق ادعائه الثورية، وذلك من خلال تصديه المستمر لشكل معين من المقاومة. ومن باب التذكير فحتى أكثر الليبراليين ليبرالية لا يبدون عداءً واضحًا للمقاومة ولفكرتها، بل أكثر من هذا نجد نصوص الأمم المتحدة تنص على حق الشعوب في المقاومة، وعلى حق المقاومة المسلحة. فهل هذا الإقرار كافٍ لنصف هذه المواثيق بالمرجعية الثورية؟

واقعية الأشقر كتوأم مزعوم للينين.

يبدو أن منطق استحضار لينين للدفاع عن ثورية مقاربة الأشقر المعادية لمسألة المقاومة المسلحة، والتي تتكرر في الكثير من كتاباته، فيها نوع من الإسقاط الفج. فهذا المنهج المتبع في استقراء مواقف الكاتب على ضوء مواقف لينين من معاهدة الصلح مع ألمانيا الإمبريالية، يحتاج لاستحضار اختلاف السياقات التاريخية، وإعادة التذكير بهوامش المناورة التي كانت متاحة، والتي ساهمت في سدادة الموقف اللينيني من قضية الصلح.

أول الأسباب التي دعمت موقف لينين في مواجهة دعاة الحرب الثورية هي ارتفاع فرص بناء الاشتراكية في روسيا، والثانية هي الرهان على تثوير الطبقة العاملة الألمانية، استنادًا للتحليل الذي صاغه ماركس بأن شروط الثورة ناضجة بألمانيا بما يكفي. وهنا أتساءل مع صاحب الرد وصديقه الأشقر: هل يمتلك الفلسطينيون المحاصرون ترف الاختيار بين مجموعة من السيناريوهات، كما الأمر أثناء التوقيع على معاهدة الصلح؟

الاستناد إلى لينين لا يجعل من الكاتب لينينيا بالضرورة يا صديقي. فحتى اليسار الانتخابي في المغرب يجد في دعوة لينين للمشاركة في الانتخابات، ولاستغلال منبر الدوما سندا لموقفه!

منهجية الدفع بالحجج المبتورة من سياقها، وتغييب الشروط المحيطة بها، تزيد الأمور غموضًا ولبسًا بخصوص العديد من النقاط المثارة في ردكم. وهنا أتقدم لتوضيح نقطة استعملت بشكل تعسفي، من خلال إقحام فكرة ندم حسن نصر الله على الهجوم المؤدي لحرب 2006، ببساطة لأن الغرض من فتح جبهة مع العدو كان بهدف أسر عدد من الجنود للوصول إلى عملية تبادل، بمعنى أن هدف الحرب وكلفتها غير متناسبين، ولم تكن للحرب استراتيجية كبرى.

وبالعودة لسياق انطلاق الطوفان، فالوضع مختلف جدا، والمنعرج الذي كانت تمر منه القضية الفلسطينية كان يسير نحو تصفيتها وإدخالها رفوف النسيان، ولذا يمكن القول بأن الوضع الفلسطيني كان ضاغطًا، ولا يترك لمن يملك جزءًا من إمكانية المواجهة سوى هامش بسيط يناور فيه. وقد نجد أنفسنا أمام وتناقض أخلاقي ونحن نحاكم حركات المقاومة بأدوات التحليل المترف، وكما يبدو، من السخافة أن نبارك طرح جلبير الذي لا يزال يراهن على انبثاق تحول لصالح القضية الفلسطينية من داخل مجتمع الاحتلال، كما أورد في إحدى مقالاته السابقة " أما الدعم الإقليمي الذي يجب أن يعول عليه الشعب الفلسطيني فليس هو دعم الحكومات المستبدة، من قبيل حكومة طهران، بل الدعم الصادر عن الشعوب التي تناضل ضد هذه الأنظمة المُضطهِدة. هنا يكمن أفق التحرر الفلسطيني الحقيقي، الذي يجب ربطه بتحرر المجتمع الإسرائيلي ذاته من منطق الصهيونية الذي أنتج بصورة محتمة انحراف نظامه السياسي المستمر نحو اليمين".

المنظور الجيلبيري: عندما تتحمل الضحية مسؤولية إبادتها.

لا يمكن إلا أن نكون في وضع المذهولين أمام استخدام هذا التعبير، الذي أعدت نشره في ردك: "لذا يخشى بشدة أن يجرف طوفان الأقصى، في نهاية مطافه، قطاع غزة بأكمله، مثلما جرف الطوفان الطبيعي مدينة درنة قبل شهر، لكن على نطاق أوسع". هل خانت اللغة صاحبها في تحميل تبعات عملية الطوفان للمبادرين به؟ أي مثقف ثوري يمكن أن يروج لمثل هكذا أفكار؟ من حسن حظ الفلسطينيين أن صوت الأشقر ليس مؤثرًا بما يكفي لتكون هذه الجملة أنسب غطاء لتبرير الإبادة وتحميل الضحية مسؤولية تعرضها للإبادة.

الأشقر ليس في موقع المغفل لتذكيره بسجل الاحتلال في التنكيل بضحاياه، سواء مارسوا حقهم في المقاومة العنيفة أو لم يمارسوه. وهنا، من باب التذكير بالحالات المعروفة: الضفة، واحتلال سوريا بعد سقوط الأسد، وكأن الاحتلال يحتاج للذرائع ليمارس فجوره. منذ متى كان رد الفعل القمعي والدموي مرهونًا بحجم فعل المضطهدين وانتفاضهم ضد القهر؟ وما دمنا أمام ما وقع في سوريا إبان انتفاضة 2011، ألم يكن رد الفعل الدموي والعنيف الممارس من طرف النظام في حق المتظاهرين فوق التوقع؟ دموية نظام ما، أو كيان ما، أو قدرته على الإمعان في سحق الآخر، هي أشياء غالبا ما تكون خارج المعرفة المسبقة والحساب القبلي، ولا يجوز بأي حال من الأحوال إثقال المنتفضين بتحمل وزرها.

جلبير في تأكيده لدوره المسفه لحركات التضامن.

تتبع مقالات جلبير الأشقر وضعنا أمام مفاجأة دخول الرجل في نوبة تسفيه مستمرة في حق كل عمل تضامني مسلح

دعمًا لغزة. هنا سيستخدم كل قدراته التحليلية الصائبة وغير الصائبة في التقليل من الخطوات التي اتخذها الحوثيون في معركة إغلاق باب المندب، بين التأكيد على تضرر الكيان بصورة طفيفة بفعل هجمات الحوثيين، وبين التخويف من الغضب الأمريكي. بل استعمل العبارة التالية: "لكنّ الاعتداء على بواخر قوة عظمى في ممرّ بحري دولي إنما هو سلوك أرعن من حيث عواقبه المحتملة، لا بدّ من أن يجرّ الويلات على شعب اليمن، الذي هو بالتأكيد غنيّ عنها بعد كل ما تكبده خلال حرب طاحنة بدأت قبل عشر سنوات ولم تنته، وإزاء الفقر المدقع والمجاعة المستشريين في صفوفه".

سقطت تحليلات الأشقر، سقطت أمام قوة الوقائع، وهو صاحب المقاربة الواقعية المفرطة. وهنا نحيل الأشقر وصديقنا علي على مصادر لها من المعطيات الكافية حول ما تعرض له ميناء إيلات في خضم حرب الإسناد. كما نذكر صاحبنا بهذا المقال الذي يتناول حجم الخسائر: "انهيار تجاري بعد الإغلاق. عام 2023، حقق ميناء إيلات إيرادات بلغت 212 مليون شيكل (نحو 57.2 مليون دولار)، ولكن الإيرادات تراجعت عام 2024 بنسبة 80% لتصل إلى 42 مليون شيكل فقط (نحو 11.3 مليون دولار) بعد إغلاق مسار التجارة عبر البحر الأحمر. وكان الميناء الإسرائيلي قد استقبل حينها 134 سفينة و150 ألف سيارة، مقارنة بـ16 سفينة فقط عام 2024، و6 سفن فقط في النصف الأول من 2025، بحسب ما أوردته غلوبس".

من غطاء النقد إلى التصنيف الملتبس لعملية الطوفان

مأزق جلبير الأشقر منذ حرب الكيان على غزة سنة 2021، مرورًا بطوفان الأقصى، تجلى أولًا في تصديه للنقد، بدون هوادة، لحركات المقاومة في عز الصراع المدمر وغير المسبوق. ولو كان الكاتب ماركسيًا بما يكفي، وهي عبارة أتمنى أن تلقى صدرًا رحبًا من طرف الصديق علي، لفعل مثلما فعل ماركس خلال تجربة الكومونة، فرغم المؤاخذات لم يطعن ماركس في أبطال الكومونة رغم كل الأخطاء. أما صاحبنا فقد تجاوز كل الخطوط حين صنّف الطوفان بكونه أقرب إلى الحادي عشر من سبتمبر منه إلى بداية حرب 1973. أليس هذا التصنيف تماهيًا مع الذين وصفوا هذه العملية بالإرهابية؟ أمام هذا المستوى، لم يكن الأشقر فقط متحايلًا، بل كان الأشقر كذلك متحا ملًا.

تفاعل مع الصديق وائل الناصح حول المقاومة وموازين القوى

بقلم؛ علي اموزاي

نشر الصديق وائل على صفحته في الفايسبوك ردا على المقال [1] الذي يناقش رأيه في كتابات جلبير الأشقر. نشر موقع المناضل- ة رد وائل [2]، ويتضمن هذا المقال تفاعلا وديا مع الآراء الواردة فيه.

ميزان القوى

كتب الصديق وائل في مقالته: «لا يهم سؤال: ما هي موازين القوى؟ بقدر ما يبدو التساؤل عن وضعها في لحظة تاريخية ما أكثر جدوى». وإذ اتفق مع هذا التشخيص الصحيح جدا، أؤكد من جديد أن ميزان القوى ليس صنما يجب السجود أمامه. وقد سبق لجريدة المناضل-ة أن أكدت ذلك أثناء مساجلة التحجج بميزان القوى، إبان حراك شغيلة التعليم لتبرير توقيع اتفاق القيادات النقابية لاتفاق مع الوزارة، يتضمن تنازلات جزئية، وأيضا أمورا جوهرية تلخص لبَّ هجوم الدولة على القطاع وشغيلته: «ليس ‹ميزان القوى› صنما ينبغي السجود أمامه، بل أمرا يجب تعديل كفته لصالح الشغيلة، بالامتناع عن كل ما يقيد يديهم في النضال. لا شيء (بما فيه ميزان القوى المائل لصالح الدولة) يُلزم قيادة عمالية على توقيع اتفاق يتضمن سلما اجتماعيا، وإن أصرَّت الدولة على تضمين ذلك البند في الاتفاق، فمن الأفضل للقيادة العمالية الامتناع عن توقيعه. ومن الأفضل دائما هزيمة إلى جانب الشغيلة من انتصار وهمي مغلف بمكاسب جزئية».

لذلك فإن تأكيد الصديق وائل أعلاه، والذي نتفق معه تماما، يُعد من قبيل اقتحام أبواب مفتوحة، أي السجال للبرهنة على ما يتفق عليه المساجلون. ولكن إذا لم يكن ميزان القوى صنما ينبغي السجود أمامه، بل ينبغي العمل بجد من أجل تغييره، فهل يجوز إغفاله؟ أبدا. وهذا هو الخطأ الذي تقع فيه عادة حركات النضال والمقاومة (السياسية منها والعسكرية)، ويتلخص باستسهال قوة العدو، الدخول في مواجهة غير متكافئة في سياق غير ملائم، تنتهي إلى عكس ما أريدَ للنضال (وللمقاومة) تحقيقه. وهذا ما سنراه أدناه.

هذا ما يوجد في جوهر النقاش: ليس تضخيم ميزان القوى، من جهة، وليس إغفاله من جهة أخرى، بل تقديره تقديرا صحيحا سليما، أي تقديرا «موضوعيا»، أو بتعبير وائل «أن يكون مرادفا للموضوعية»، وإلا كان تعبيرا عن قراءة «ذاتية» للوضع؛ وفي آخر التحليل، ما أسماه الأشقر عند نقاشه لِما قامت به حماس يوم 7 أكتوبر: «إسقاط الرغبات على الواقع وتوقُّع المعجزات الإلهية».

المثال الجزائري والفيتنامي غير الموفق

لتسفيه منظور الأشقر لميزان القوى، أورد الصديق وائل مثاليْ الجزائر والفيتنام: «كيف كانت موازين القوى عشية حرب التحرير الجزائرية الكبرى؟ وما هو مقياس ميلها لصالح الثوار الفيتناميين عشية مواجهة الإمبريالية الأمريكية؟ ألم يكن خطر التلويح باستخدام فائض القوة ممكنًا؟ وكيف تجرأ الشعب الفيتنامي على قوة أظهرت، في مناسبتين، قدرتها على استخدام أكثر الأسلحة فتكًا في هيروشيما وناكازاكي؟».

كان على الصديق وائل أن يتحدث بـ «موضوعية» عن ميزان القوى في النصف الثاني من القرن العشرين، بدل أن يورِد، بعبارات تقريرية، مثاليْ «الثوار الفيتناميين والجزائريين عشية مواجهة الإمبريالية الأمريكية». ما هي خصائص ميزان القوى آنذاك التي أتاحت لأولئك الثوار إحراز انتصارات؛ هي انتصارات سياسية أكثر مما هي انتصارات عسكرية، على أعتى الإمبرياليات (الأمريكية المسلحة بالقوة النووية)؟ وأين يختلف ميزان القوى الحالي عن الأول؟ هذه هي الأسئلة التي قفز عليها الصديق وائل، ولو حاول الإجابة عليها بـ «موضوعية»، ما سقط في «الذاتية».

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بواقعين اثنين:

1) انتصار قوات الحلفاء على قوات المحور (النازية الألمانية، الفاشية الإيطالية، العسكرية اليابانية)، وضمن قوات الحلفاء آنذاك قوتين عظميين برزتا في ميزان القوى العالمي: الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وكانت هاتين الأخيرتين تتنافسان على بسط النفوذ عالميا، ومن ضمن وسائل بسط النفوذ ذلك، إعلان دعمهما لحق الأمم المستعمَرة في تقرير مصيرها، في وجه الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية (بريطانيا وفرنسا بالخصوص)؛

2) موجة نزع الاستعمار وظهور العالم الثالث ومنظماته (خصوصا منظمة دول عدم الانحياز)، وضمن الدول التي تحررت آنذاك الصين التي أضحت شيوعية، بعد 4 سنوات من نهاية الحرب العالمية الثانية.

لقد كان الاستعمار (الشكل التقليدي لإمبريالية بداية القرن العشرين) يسير إلى حتفه، لذلك كانت قوى تحرر العالم الثالث مدفوعة بسياق عالمي (ميزان قوى عالمي) ملائم تماما.

هل خصائص ميزان القوى هذا متوفرة حاليا؟ أبدا. لقد تغير كليا. إذ نشهد هزيمة تاريخية للحركة العمالية العالمية لا تزال مستمرة إلى الآن، ومعها هزيمة تاريخية للأنظمة التي نشأت عن حركات التحرر الوطني، ومن أوجهها أن الصين بدل أن تصوت بالرفض (الفيتو) على قرارات مجلس الأمن الخاصة بالموضوع تلجأ إلى تقنية الامتناع عن التصويت، لأن لها مصالح اقتصادية واستراتيجية مع الكيان الصهيوني، ونفس الشيء يقال عن روسيا وريثة الاتحاد السوفييتي.

بدَلَ سياقٍ عالمي انهزمت فيه القوى الفاشية، نشهد حاليا صعودا متناميا لليمين المتطرف والفاشية الجديدة، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة، وأيضا الكيان الصهيوني حيث يتولى الحكومة ائتلاف من أشد الحكومات تطرفا في تاريخه (نازيين جدد) لا تتورع عن اقتراف أشد الجرائم من أجل تحقيق «إسرائيل الكبرى».

أما السياق الإقليمي وهو الأكثر تحديدا هنا، فيتميز باستمرار الثورة المضادة التي هزمت الموجة الثورية منذ سنة 2013. وأحد أسباب هذه الهزيمة هي تدخل إيران وحزب الله في سوريا إلى جانب نظام بشار الأسد الدموي، وتدخل حزب الله ضد انتفاضة أكتوبر 2019. منعت الثورة المضادة الشعوب من القدرة على رفض التطبيع العربي مع إسرائيل.

هذا هو السياق العام (ميزان القوى) الذي أطلقت فيه حماس عملية «طوفان الأقصى»، وهذا ما كان يجدر على الصديق وائل نقاشه، بذل جمل عامة عن ميزان القوى، والتقدم بأمثلة غير ملائمة تماما للسياق الحالي (الثوار الجزائريون والفيتناميون). فهل يدعو الأشقر إلى الكف عن المقاومة لأن ميزان القوى غير ملائم؟ فقط «المتحامل» هو من سيقول بذلك، إذ إن الأشقر يدعو إلى «شكل معين من المقاومة» ضد «شكل معين آخر من المقاومة»، ولا «يتصدى لشكل معين من المقاومة» بشكل عام، كما يصر الصديق وائل على تكراره. هذا ما قاله الأشقر، بخصوص جنوب لبنان، مشيرا إلى دروس حركات التحرر الوطني: «فإن درساً أساسياً من عقودٍ من تجربة حروب التحرير يقوم على تفادي مواجهة أمامية مع جيش محتلّ يملك من القوة ما يزيد كثيراً عمّا لدى قوات التحرير، والاستعاضة عن ذلك بما يسمّى «حرب عصابات» تضرب المحتلّ في نقاط ضعفه بلا هوادة بغية إنهاكه. وهذه الاستراتيجية هي التي أتاحت للمقاومة اللبنانية بهيمنة «حزب الله» أن تُنهك المحتلّ الصهيوني وتدفعه إلى إنهاء احتلاله للجنوب اللبناني قبل خمس وعشرين سنة. أما الطريق الذي يسلكه الحزب اليوم فإنه طريق مسدود هو الآخر، لن يؤدي إلى تحرير الجنوب، ولو كان أكثر واقعية وشرعية من الوهم الخطير الذي يعمل به الحكم اللبناني في اتكاله على إدارة ترامب» [3].

أشكال المقاومة وموقف الأشقر منها

الأشقر إذن لا يقف «ضد شكل معين من المقاومة»، بل يدعو، في سياق «ميزان قوى معيَّن» إلى «شكل معيَّن من المقاومة/ حرب العصابات»، بدل «شكل معيَّن من المقاومة/ مواجهة أمامية مع جيش محتل يملك من القوة ما يزيد كثيرا عما لدى قوات التحرير»، شكل يحتاج إلى «ميزان قوة معيَّن» غير متوفر حاليا. إذا لم يُرد الصديق وائل فهم هذا، فلا نملك أي قوة خارقة لجعله يفهم.

لفهم موقف الأشقر أكثر من أشكال المقاومة، نورد هنا ما كتبه حول «انتفاضة الشيخ جراح» التي اندلعت في ربيع 2021. في وجه واقع وصفه الأشقر كالتالي: «انحطاط كبير في طبيعة «السلطة الوطنية» الفلسطينية التي باتت تحت قيادة أبو مازن تتعايش مع الاحتلال الصهيوني في «تعايش سلمي» طويل الأمد، لا يُزعج الاحتلال على الإطلاق، بل سمح له تكثيف العملية الاستيطانية، وخلق مناخاً أتاح لأنظمة

الغدر العربية السير قدماً على درب «التطبيع» بينما كانت «السلطة» تغرق في الفساد الاستبدادي وصولاً إلى هذا الدرك الذي تمثّل أخيراً بإلغائها انتخابات أدركت أنها سوف تخسرها»، وصرح مباشرة بعد هذا التوصيف: «وقد بتنا جميعاً نتمنّى انتفاضة شعبية فلسطينية جديدة، فجاءت الاستفزازات الصهيونية الأخيرة في زهرة المدائن، متمثلة بمحاولة اقتلاع أهل الشيخ جراح من ديارهم وبسائر الاستفزازات المتعلقة بالحرم الشريف، جاءت لتفجّر الغضب الشعبي الذي كان قد بلغ الذروة. وقد دخلت فلسطين مجدّداً على درب انتفاضة تمنّينا، ولا زلنا نتمنّى، أن تعادل انتفاضة 1988، بل أن تفوقها»... إن من يكتب لتسفيه المقاومة لا يمكن أن يتمنى اندلاع انتفاضة شعبية فلسطينية جديدة.

ليس الأشقر إذن ضد المقاومة بشكل عام، بل «ضد شكل معيَّن من المقاومة» لا تسعفه موازين القوى على تحقيق الهدف المرتجى: تحرر حقيقي للشعب الفلسطيني. بينما وقف إلى جانب الانتفاضة الجماهيرية (الشيخ جراح). وفي هذا السياق، أيضا، وقف ضد «شكل معيَّن من المقاومة»، أي ما قامت به حركتا حماس والجهاد الإسلامي آنذاك، قصد استغلال هذه الانتفاضة لـ «للاستفادة من عزلة «السلطة» ومن نقمة الشعب الفلسطيني كي يبدوا بمظهر أبطال الساعة، وذلك بتوجيههم إنذاراً إلى إسرائيل وهم عالمون تمام العلم أن الدولة الصهيونية لا تكترث لإنذاراتهم، بل أن أنجع طريقة للحؤول دون تراجع إسرائيل عن أمر ما هو قيام «حماس» أو «الجهاد» بالمطالبة به مصحوبة بإنذار». وكان ذلك ما تمناه نتنياهو للقضاء على الانتفاضة: أي عسكرتها، وقد كتب الأشقر عن ذلك آنذاك: «وبالطبع، انتهى الإنذار فانطلقت الصواريخ، وانفرج بنيامين نتنياهو الذي رأى في الأمر فرصة لإعادة إحياء شعبيته على غرار سلفه شارون، فشنّ هجمة وحشية جديدة على غزة، مصوّراً ما يجري وكأنه حرب بين طرفين مسلّحين وليس قمعاً وحشياً لشعب أعزل من قِبَل دولة استعمارية مدجّجة بالسلاح. وقد انقلب المنحى الدبلوماسي الغربي إلى إدانة إطلاق الصواريخ من غزة و«مطالبة الطرفين بوقف العنف» بعد أن كان يدين إسرائيل لممارستها القمع وجرائم الحرب (بما فيها الاستيلاء على المساكن والممتلكات) في القدس. فإن إطلاق الصواريخ من غزة، إذ يدغدغ المشاعر نظراً للسخط الشديد المشروع ضد الصهاينة، إنما لا يعدو كونه «فشة خلق» أي تنفيساً للمشاعر بكلفة باهظة، ليس أقلها ما يزيد عن عشرين قتيلا سقطوا في غزّة ليل الإثنين من جراء القصف الصهيوني المجرم. فبقي لنا أن نتمنّى أن يغلب العقل الاستراتيجي على العاطفة في المواجهة الدائرة كي يدرك الجميع أن المعركة التناظرية، السلاح في وجه السلاح، ليست في مصلحة الشعب الفلسطيني، بل تكمن مصلحته في الالتزام باستراتيجية «ثورة الحجارة» التي تخشاها إسرائيل أكثر من أي وجه آخر من أوجه المعركة». [4]

عذرا عن الاستشهادات المطوَّلة، ولكن مكره أخوكم لا بطل، لأن الاجتزاء وعدم تناول كتابات من نقرأ في شموليتها يؤدي إلى «تحامل»، إن لم يكن أسوأ إلى «تحايل».

«طوفان أقصى» الجزائر

مثال الجزائر غير موفَّق تماما، وبدل أن يعضد حجج وائل، فإنه يرتد ضده. كتب وائل: «لو كان صوت جلبير الأشقر مسموعًا في تلك اللحظة، ليردد في آذان الجزائريين والفيتناميين عصارة نظرته الواقعية لموازين القوى!».

إنها تقنية معروفة في السجال قوامها: أن تنسب إلى من تسجاله حماقة بيِّنة لكي تدحضها في ما بعد. فالتعبير هنا يصوِّر الأشقر كأنه معارض للمقاومة من الناحية المبدئية، بمبرر أن يركز على موضوع ميزان القوى و«موضوعيته». لكن ما في النقاش شيء آخر تماما، ليس المقاومة بحد ذاتها، بل إحدى عملياتها الملموسة في سياق ملموس. تصور مثلا أن قائدا عسكريا يرفض الدخول في معركة هجومية يُدرك أن شروط تحقيق النصر فيها مستحيلة، ويدعو بدلا من ذلك إلى الانكفاء إلى مواقع دفاعية في انتظار شروط أفضل، فيتهمه البعض بأنه يستعمل حجة «الشروط» ليقف ضد الحرب عامةً. هذا هو مؤدى حجة الصديق وائل، وهي حجة غير صحيحة، تدخل في عداد الحجج المنطقية التي تجعلنا نبدو أغبياء.

ورغم ذلك، لا يعدم تاريخ الكفاح المسلح الجزائري معاركاً، «لو كان صوت الأشقر مسموعا في تلك اللحظة لردد في أذن الجزائريين عصارة نظرته الواقعية لميزان القوى». ما هي تلك «اللحظة» بالذات؟

نلجأ إلى كاتب لن يشك أحد في نواياه التحررية في تلك «اللحظة». إنه محمد حربي الذي كتب مؤلفا ضخما بعنوان: «جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع»، وخصص فقرة بكاملها لما أسماه «مأساة معركة الجزائر [العاصمة]» يناير 1957.

ولحسن الصدف، أو لسوئها بالأحرى، تتشابه السياقات السياسية التي تفجرت فيها تلك المعركة مع «طوفان الأقصى»:

* «في تلك اللحظة»: ضغوط الاستعماريين المتطرفين الفرنسيين ما أدى إلى تصلب جبهة التحرير الجزائرية»، [5]؛

* «في هذه اللحظة»: صعود اليمين المتطرف في الكيان الصهيوني، واغتيال القيادات السياسية «المعتدلة» لحركة حماس، و«تصلب» القيادات الجديدة.

كيف قيَّمت جبهة التحرير الوطني الجزائري ميزان القوى آنذاك (أي سنة 1956)؟ حسب محمد حربي: «اعتبرتْ أن فرنسا على حافة الإفلاس المالي وأن الرأي العام الفرنسي لن يقبل بإطالة الحرب في الجزائر. ومذاك تم استنتاج أن الحرب لن تطول، وساد الاعتقاد في الجزائر العاصمة بأن الإرهاب سيساهم في تقصيرها»، وحسب محمد حربي اعتقد بعض القادة الجزائريون أن «ساعة الانتصار قريبة... للاحتفال بالنصر في بداية عام 1957». [6]

إنه استسهال لقوة العدو من طرف الثوار الجزائريين، وقراءة «ذاتية» لميزان القوى، بدل قراءة «موضوعية» «واقعية»، أو بلغة الأشقر: «إسقاط الرغبات على الواقع».

ماذا كانت نتيجة هذا التكتيك «المغامِر» («المغامِر» بلغة لينين). لقد كانت كالتالي حسب محمد حربي: «... وقد تسببت ضخامة الوسائل التي استخدمها الجيش الفرنسي آنذاك لتحطيم جبهة التحرير الوطني في الجزائر العاصمة بأضرار كبيرة... كانت الضربة... ثقيلة للغاية. انتقل أعضاء الشبكات بالمئات إلى الأدغال، وإلى فرنسا ومراكش وتونس، أو جرى تجميعهم في المعتقلات والسجون. انهارت الحركة العمالية ولجأت البرجوازية إلى الانتظارية ولم تكن تطلب غير الإذن بالحياة... وبالنتيجة، غادرت لجنة التنسيق والتنفيذ العاصمة، مكسوفة، ودون علم قواتها». [7]

لا يمكن مقارنة «الضربة الثقيلة» لـ «مأساة معركة الجزائر» مع «الضربة الثقيلة» للإبادة الجماعية التي اقترفتها أشد حكومات الكيان الصهوني تطرفا وضراوة، بشكل فاق ما كان إبان نكبة 1948، أي ما أسماه الأشقر «جَرفُ غزة».

إن اتهاما لمحمد حربي بأنه ضد حرب التحرير الوطني الجزائرية لأنه انتقد بشدة «معركة الجزائر»، يشابه تماما اتهام الأشقر بأنه ضد المقاومة مبدئيا لأنه انتقد طوفان الأقصى. وإننا نعذر الصديق وائل إذ قدَّم مثال الثوار الجزائريين، دون أن يكون على علم بمنعطفات ومآسي تلك الحرب كلها في تعرجاتها وأخطاء قياداتها وإسقاطهم للرغبات على الواقع، ما أدى إلى إحباط شديد في صفوف الشعب آنذاك: «امتد الإحباط إلى أوساط عديدة. حتى إن أناسا من الشعب انخرطوا حديثا في الحياة السياسية كانوا مقاتلين مثاليين تنكروا لعلمهم الماضي، وشكلوا مجموعات مخبرين، «الزُّرق» وأصبحوا مساعدين لقوى القمع. وقد استخدَمت دوائرُ العمل السيكولوجي تنكرهم وارتدادهم لتطلق باتجاه الأدغال عمليات تسليم كانت لها نتائج قاتلة». [8]

هل كان لهذا مثيل في ما بعد «طوفان الأقصى»؟ طبعا، وإن كان بشكل آخر تماما. إنه الوجه الآخر لـ «التفكير الرغائبي» (هذا التعبير للأشقر أيضا)، والذي يتمثل في تعويل حركة حماس على ترامب للضغط على نتنياهو من أجل إجباره على القبول باتفاق وقف إطلاق النار في غزة، وحول نية الرئيس الأمريكي الجديد فرض تسوية لحرب غزة، بل وللقضية الفلسطينية برمّتها، تلائم حقوق الشعب الفلسطيني. وقد عبَّر موسى أبو مرزوق أحد قياديي حماس المقيم في قطر، عن ذلك الوهم مُعلنا «استعداد حماس للحوار مع ترامب لإنجاز تفاهم «حول كل شيء»، واصفا ترامب بالرئيس «الجدي» الذي «يصر على إنهاء الحرب»!! [9]

نقاش نوايا!

تورط الصديق وائل في طريقة نقاش غير صحيحة، وهي نقاش النوايا: «حالات اللبس التي تورط فيها الأشقر في كتاباته السابقة ربما دفعته، كما كتب الصديق علي، لتدبيج مقاله بموقفه من المقاومة خشية التأويلات الخاطئة، ولكن هذه الديباجة ليست كافية لتبديد هواجسنا اتجاه الكاتب الذي عودنا على التضارب في الأفكار من داخل نفس المقال. ولا نشكك هنا في موقف الأشقر من المقاومة كفكرة، بل ننقده من منطلق ادعائه الثورية، وذلك من خلال تصديه المستمر لشكل معين من المقاومة. ومن باب التذكير فحتى أكثر الليبراليين ليبرالية لا يبدون عداءً واضحًا للمقاومة ولفكرتها، بل أكثر من هذا نجد نصوص الأمم المتحدة تنص على حق الشعوب في المقاومة، وعلى حق المقاومة المسلحة. فهل هذا الإقرار كافٍ لنصف هذه المواثيق بالمرجعية الثورية؟». يبدو أن «التأويلات الخاطئة» هي كل نصيب كتابات الأشقر، ليس لأنه لم يتمكن من «تبديد هواجس» من ينتقده، بل لأن هؤلاء لا يريدون التركيز على لب ما يناقشه الأشقر.

إن كلمة «ربما» لا مكان لها في النقاش العلمي والسجال الجاد. فإما أن يمتلك المرء دليلا قاطعا أو يكف عن الاحتمالات. طبعا، أنا متفق كليا مع ما قاله الصديق وائل حول أن «حتى أكثر الليبراليين ليبرالية لا يبدون عداءً واضحًا للمقاومة ولفكرتها»، ولكن ما قاله حول تناقض «ادعاءات الأشقر الثورية» و«تصديه لشكل معين من المقاومة»، هو «تحامل» على الأشقر، و«تحايل» من الصديق وائل، لأن لا شيء في كتابات الأشقر يدل على ذلك.

كما قلت أعلاه: رفض خوض غمار معركة هجومية، بدل معركة دفاعية، لأن شروط انتصارها منعدمة، لا يعني رفضا مبدئيا لـ«المعركة الهجومية» كـ«شكل معين من الحرب»، هو نفس ما قاله الأشقر: «تفادي مواجهة أمامية مع جيش محتلّ يملك من القوة ما يزيد كثيراً عمّا لدى قوات

التحرير، والاستعاضة عن ذلك بما يسمّى «حرب عصابات» تضرب المحتلّ في نقاط ضعفه بلا هوادة بغية إنهاكه». هذا هو ما يسميه وائل «التضارب في الأفكار من داخل نفس المقال»، ولكنه تضارب في فهم قارئ المقال وليس كاتبه. هذا هو ما لم يفهمه الصديق وائل، وأتمنى ألا يكون، بسبب دواعي سجالية، رافضا لفهمه.

لو كان الأشقر يدبج دعمه المقاومة «مبدئيا» بينما هو ضدها «عمليا»، لاستغل فرصا سياسية ثمينة للدفاع عن نهج آخر غير نهج المقاومة. فعندما توهَّمت قيادة حماس بأن ترامب سيضغط على نتنياهو من أجل توقيع هدنة حرب، سمَّى الأشقر ذلك «وهما وتفكيرا رغائبيا،» بل كتب عن الأمر أسبوعا قبل صدور تلك التصريحات عن قيادات حماس. لماذا لم يدعم الأشقر أوهام قيادات حماس تلك؟ أليس لأنه ضد معركة في غير سياقها الملائم «موضوعيا»، وليس لأنه ضد «شكل معين من المقاومة بشكل عام»؟ لو كان الأشقر، كما يصوره وائل، لشجع هذا المسار لدى قيادة حماس، بدل رفضه وانتقاده.

في الجبهة اللبنانية، عندما سلكت الحكومة اللبنانية مسلك نزع سلاح المقاومة (حزب الله) نزولا عند أوامر واشنطن والكيان الصهيوني، ماذا كان موقف الأشقر؟ إذا صدَّقنا خرافة أنه «مع المقاومة مبدئيا» فقط «ليبدد هواجسنا» وأنه «ضد شكل معين من المقاومة»، لكان دعم موقف الحكومة اللبنانية ذلك. لكن العكس هو ما قام به الأشقر: «إن سلوك الحكم اللبناني برئيسه وحكومته ليس مخزياً وحسب، والمخزي فيه بالدرجة الأولى هو قرار الانسحاب الفوري للجيش اللبناني من المناطق التي تعهد بها وفق القرار الدولي 1701 الذي جرى تجديده في خريف عام 2024. إنه سلوك ليس مخزياً وحسب في تخلّيه عن أدنى ممارسة للواجب الدستوري والأخلاقي الذي يفرض على حكم البلد وجيشه أن يذودا عن الوطن، بل تعدّى ذلك إلى استعجال إلقاء اللوم على «حزب الله» تبريراً للقرار الجبان، والتنصّل من مقاومة الاحتلال بإصدار فرمانات عديمة الجدوى (إن دلّت على شيء، فعلى بؤس الحكم اللبناني) ضد الحزب تقضي بحظر نشاطه العسكري، في إيماءات لم تحقق حتى الغاية الرمزية المقصودة منها». [11]

أين التضارب في أفكار الأشقر هنا. أنا متأكد بأنه يوجد فقط في ذهن الصديق وائل. ولو حاول قراءة كتابات الأشقر قراءة «موضوعية» وليس «ذاتية» ما تورط وائل في هذا التضارب.

الأشقر توأم مزعوم للينين؟

أسمى الصديق وائل المقارنة مع موقف لينين من عقد صلح منفرد مع ألمانيا الإمبريالية ورفضه لـ«الحرب الثورية» «إسقاطا فجا»، وللتصحيح أورد هذه المقطوعة: «أول الأسباب التي دعمت موقف لينين في مواجهة دعاة الحرب الثورية هي ارتفاع فرص بناء الاشتراكية في روسيا، والثانية هي الرهان على تثوير الطبقة العاملة الألمانية، استنادًا للتحليل الذي صاغه ماركس بأن شروط الثورة ناضجة بألمانيا بما يكفي».

فهل هذا صحيح؟ إن من يكتب دون التحقق من المصادر هو فقط من سيكتب مثل هذه الفقرة المليئة بأشياء غير صحيحة.

فهل كانت «فرض بناء الاشتراكية في روسيا مرتفعة» في لحظة «اضطرارها» إلى توقيع صلح منفرد، صلح وصفه لينين بـ«المرهق والمخزي»؟ هذا ما كتبه لينين في نوفمبر 1918، أي في نفس سنة توقيع الصلح: «إن الثورة البروليتارية تنضج أمام البصر، لا في أوروبا وحسب، بل في العالم كله، وانتصار البروليتاريا في روسيا هو الذي ساعدها وعجلها ودعمها. أفلا يكفي كل هذا لانتصار الاشتراكية انتصارا تاما؟ كلا بالطبع. إن بلدا واحدا لا يستطيع أن يفعل أكثر». [التسطير من عندي]. [12] ويمكن ملء المقال بعشرات الاستشهادات، لكن واحدا يكفي.

ماذا عن الرهان على «تثوير الطبقة العاملة الألمانية»؟ هذا ما كتبه لينين أيضا: «... نحن نعرف أن الثورة البروليتارية في أوروبا، رغم تصاعدها السريع في الآونة الأخيرة، قد لا تنفجر في بضعة أسابيع. إننا نعتمد على حتمية الثورة العالمية، ولكن هذا لا يعني إطلاقا أننا نعتمد كالأغبياء على حتمية الثورة في أجل وجيز ومحدد». [13]. بل العكس، لأن الثورة الأوروبية كانت تبدو للينين متأخرة ولن تأتي في موعد «معيَّن»، هذا ما دفعه إلى الدفاع عن صلح منفرد، لكي تتمكن الثورة الروسية من التقاط أنفاسها في انتظار حلول لحظة الثورة الأوروبية. ولو كانت الثورة الألمانية على الأبواب لما تردد لينين، كما قال هو نفسه، في «بذل أي تضحية بما في ذلك التضحية بقسم من أراضي البلد وتحمل الهزائم الشنعاء على يد الإمبريالية». [14]، أي لخاض «حربا ثورية» تساعد الثورة الألمانية، وإن عنى ذلك خسارة السلطة السوفييتية، كما قال هو ذاته: بافتراض «أن الثورة في ألمانيا قد بدأت وأنها بلغت هناك حد الحرب الأهلية العامة الشاملة السافرة وإنه ينبغي لنا لهذا السبب أن نبذل قوانا في مساعدة العمال الألمان، ينبغي لنا أن نهلك نحن بالذات («خسارة السلطة السوفييتية») لإنقاذ الثورة الألمانية التي بدأت معركتها الفاصلة ووقعت تحت ضربات شديدة؟ من وجهة النظر هذه، نُلهي، في سياق هلاكنا، قسما من قوى الثورة المضادة الألمانية، وبذلك ننقذ الثورة الألمانية». [15]

اتفق تماما مع الصديق وائل عندما قال: «الاستناد إلى لينين لا يجعل من الكاتب لينينيا بالضرورة يا صديقي». لكن معضلة وائل، أنه لا يستشهد بلينين، بل يخترع أمورا لم يقلها لينين ليعضد بها موقفه.

إن القضية الفلسطينية، ليست في سياق ملائم تماما، مقارنة بما كان متوفرا للدولة السوفييتية سنة 1918. فإذا كانت هذه مضطرة لتوقيع الصلح، التماسا للراحة والتقاط الأنفاس، انتظارا لقدوم الثورة الألمانية، وهو ما تحقق سنة 1919، وإذا كانت الدول الإمبريالية منهَكة بعد 4 سنوات من مذبحة الحرب العالمية الأولى، فإن هذا سياقٌ محرومةٌ منه القضية الفلسطينية، وهذا ما سماه الصديق وائل، في مقالته: «الوضع مختلف جدا، والمنعرج الذي كانت تمر منه القضية الفلسطينية كان يسير نحو تصفيتها وإدخالها رفوف النسيان، ولذا يمكن القول بأن الوضع الفلسطيني كان ضاغطًا، ولا يترك لمن يملك جزءًا من إمكانية المواجهة سوى هامش بسيط يناور فيه». والسؤال هو هل غير «طوفان الأقصى هذا الوضع أم فاقمه؟ إن قبول حماس بترامب وسيط سلام، ووصفه بالرئيس «الجدي» والتعويل عليه للضغط على نتنياهو من أجل توقيع هدنة، دليل «موضوعي» (وليس «ذاتي»)، على أن «هامش المناورة» تقلص أكثر بدل أن يتوسع.

ربط التحرر الفلسطيني بتحرر المجتمع الإسرائيلي من منطق الصهيونية

كتب الصديق وائل: «من السخافة أن نبارك طرح جلبير الذي لا يزال يراهن على انبثاق تحول لصالح القضية الفلسطينية من داخل مجتمع الاحتلال»، وقد استنتج وائل هذا مما قاله الأشقر في «إحدى مقالاته السابقة»: «أما الدعم الإقليمي الذي يجب أن يعول عليه الشعب الفلسطيني فليس هو دعم الحكومات المستبدة، من قبيل حكومة طهران، بل الدعم الصادر عن الشعوب التي تناضل ضد هذه الأنظمة المُضطهِدة. هنا يكمن أفق التحرر الفلسطيني الحقيقي، الذي يجب ربطه بتحرر المجتمع الإسرائيلي ذاته من منطق الصهيونية الذي أنتج بصورة محتمة انحراف نظامه السياسي المستمر نحو اليمين».

ليس لدي من شك في أن الشق الأول من الاستشهاد: «الدعم الإقليمي الذي يجب أن يعول عليه الشعب الفلسطيني، ليس هو دعم الحكومات المستبدة، من قبيل حكومات طهران، بل الدعم الصدار عن الشعوب التي تناضل ضد هذه الأنظمة»، ليس لدي من ذرة شك في أن الصديق وائل سيعارض هذا الطرح، ولو كان يعوّل على نظام استبدادي (مثل نظام طهران)، ما كان هذا النقاش يجري بهذه الطريقة الودية.

أما الشق الثاني «ربط تحرر التحرر الفلسطيني الحقيقي، بتحرر المجتمع الإسرائيلي ذاته من منطق الصهيونية»، فإنه لب كل ماركسية وكل نظرية تحرر، بما فيها نموذج التجربة الجزائرية والفيتنامية التي رماها وائل في وجه الأشقر. كانت جبهة التحرير الجزائرية تتقن مخاطبة الرأي العام الفرنسي (أي الشعب الفرنسي) لكي يتحرر من الهيمنة الأيديولوجية للاستعماريين المتطرفين، ويدعم كفة من كانوا يسعون إلى حل متفاوَض عليه مع الجبهة، كما أتقن الحزب الشيوعي الفيتنامي مخاطبة الرأي العام الأمريكي كي يضغط على حكومته، وكانت الثورة الفيتنامية بذلك أحد محفِّزات انتفاضات الشباب الأمريكي الذي كان وزنه حاسما (إلى جانب المعركة المسلحة) في فرض الانسحاب من الحرب وانتصار الثوار الفيتناميين.

أن يرفض الصديق وائل هذا المنظور، فهو أن يدافع عن فكرة أن المجتمعات (بما فيها المجتمع الإسرائيلي) مجتمعات منسجمة طبقيا، وبالتالي سياسيا وأيديولوجيا، وبالتالي لا داعي لشقه من الداخل. إن النظر إلى المجتمع الإسرائيلي كأنه مجتمع منسجم بشكل مطلق، إنما يصادق على السردية الصهيونية ذاتها، ويرى إلى ذلك المجتمع نظرة ماورائية/ دينية/ مثالية. في حين أن المجتمع الإسرائيلي تخترقه تناقضات عويصة، شأنه في ذلك شأن كل مجتمع طبقي. وهذا يفسر اهتمام حزب الله بسبر تلك التناقضات، كما صرح حسن نصر الله: «نحن نعلم كيف يفكرون وماذا يحبون وماذا يكرهون وبماذا يتأثرون وما هي الانقسامات القائمة والخلافات السياسية والخلافات الحزبية والخلافات الدينية الموجودة عندهم، وتقييم القيادات السياسية والعسكرية». [16]

أمر لا يحتاج مزيدَ نقاش

أن الأشقر ضد ماركس الذي انتقد الكومونة لكنه لم يطعن في أبطالها، كما الأشقر حين «صنّف الطوفان بكونه أقرب إلى الحادي عشر من سبتمبر منه إلى بداية حرب 1973»، ويمكن للصديق وائل الرجوع إلى مقالي الأخير بموقع المناضل- ة للإطلاع على الرد على هذا. [17]

إن المماثلة الأصح هنا هي مقارنة موقف ماركس من كومونة باريس مع موقف الأشقر من انتفاضة الشيخ جراح، وقد حيا الأشقر بطولة الفلسطينيين في هذه الانتفاضة كما حيا ماركس بطولة الكومونيين. فالكومونة لم تكن من تخطيط أي تنظيم بشكل مسبق، بل كانت انتفاضة عفوية لبروليتاريا باريس ضد تسليم العاصمة لقوات بروسيا، وأيضا انتفاضة الشيخ جراح. أما «طوفان الأقصى» فكان تخطيطا مسبقا لتنظيمٍ بعينه، في سياق بعينه، وميزان قوى بعينه... هذا ما يوجد في جوهر النقاش، الذي يرفض مساجلو الأشقر لحدود الساعة إدراكه.

إحالات

[1]- علي أموزاي (16--05 2026]، «جلبير الأشقر متحايلا؟»، https://www.almounadila.info/archives/27901.

[2]- وائل الناصح (19-05-2026)، « سجال حول مقال " الاشقر متحايلاً": رد وائل الناصح على علي أموزاي»، https://www.almounadila.info/archives/27920.

[3]- جلبير الأشقر (14-05-2026)، «لبنان بين طريقين مسدودين: طريق الحزب»، https://www.almounadila.info/archives/27886.

[4]- جلبير الأشقر (11-05-2021)، « كيف يُهزَم وجه القوّة في زهرة المدائن؟»، https://www.alquds.co.uk/كيف-يُهزَم-وجه-القوّة-في-زهرة-المدائن؟/.

[5]- محمد حربي (1983)، «جهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع»، ترجمة كميل قيصر داغر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ص -165 166.

[6]- محمد حربي، -166 167.

[7]- محمد حربي، ص -167 168.

[8]- محمد حربي، ص 167.

[9]- جلبير الأشقر (28-01-2025)، «في خطورة مواقف ترامب بشأن غزّة وفلسطين»، https://www.alquds.co.uk/في-خطورة-مواقف-ترامب-بشأن-غزّة-وفلسطين/.

[10]- جلبير الأشقر (06-05-2026)، « لبنان بين طريقين مسدودين: طريق الحكم»، https://www.almounadila.info/archives/27826.

[11]- لينين، «المختارات- المجلد 8، ص 245.

[12]- لينين، «المختارات- المجلد 8، ص 137.

[13]- لينين، «المختارات- المجلد 8، ص 125.

[15]- لينين، «المختارات، المجلد 7»، ص 498.

[16]- 28 سبتمبر 2019، https://www.i24news.tv/ar/أخبار/-middle-east/1569694222-حسن-نصر-الله-يتباهى-بإحاطته-بـ-خبايا-المجتمع-الإسرائيلي.

[17]- علي أموزاي (17-05-2026)، « تفاعل مع تعليقات حول مقال "جلبير الأشقر متحايلا؟"، https://www.almounadila.info/archives/27914

من أجل إنهاء «الاصطفافية»، والحرب على إيران، و«تبييض» الجمهورية الإسلامية بصبغة مناهضة للإمبريالية

بقلم سمية روستامبور Somayeh Rostampour

تؤكد سمية روستامبور بأن على معارضي العدوان الأمريكي والإسرائيلي على إيران تجاوز «النزعة الاصطفافية» — وإلا فلن ننجح في إعادة بناء يسار تحرري حقيقي أو في إحياء نزعة أممية شعبية حقيقية.

تجتاز إيران طور عنف و حِدّة غير مسبوقين. في أعقاب الإبادة الجماعية في فلسطين، والدمار واسع النطاق الذي لحق بلبنان، تشارك الولايات المتحدة وإسرائيل أيضًا في تدمير الأرواح والأجساد والأراضي والبنى التحتية الحيوية في إيران. ولم تستهدفا هناك مصافي النفط ومستودعات الوقود فحسب، بل حتى المرافق الصحية وموارد المياه وأنظمة الطاقة ومنشآت النفط والمدارس وغيرها من الأماكن المدنية. وتم في ميناب تدمير مدرسة للبنات وقتل أكثر من 168 شخصاً، من بينهم أطفال بلوش. لقد قلبت هذه الحرب شروط إعادة الانتاج الاجتماعية ذاتها، وزادت تعميق ضعف الطبقات الشعبية. لقد نسفت الأساس المادي للاستقلالية الاجتماعية، ودفعت النضالات من أسفل عدة خطوات إلى الوراء، وعززت أشكال القومية العرقية التي تقودها الدولة أو الموجهة اجتماعيا. بدد التحول السريع، في غضون شهر واحد، من وعد ترامب بـ«إعادة إيران إلى عظمتها» إلى التهديد بإرجاع البلد إلى «العصر الحجري»، أي غموض متبق حول المنطق الإمبريالي السائد — وهي صيغة تذكرنا بلا شك بلغة حرب الخليج عام 1991 ضد العراق.

ومع ذلك، لا يمكن فهم هذا العنف الإمبريالي «الخارجي» بمعزل عن الأزمة الداخلية التي تحاول بها الجمهورية الإسلامية إعادة تشكيل سلطتها. منذ انتفاضة العام 2022، التي أعقبت قتل الشرطة للشابة الكردية جينا ماهسا أميني، سعت الجمهورية الإسلامية باستمرار، في كل حرب وأزمة جيوسياسية، إلى إيجاد سبل لاستعادة بعض مما فقدت من سلطة واحترام.

مفارقة الهجوم الإمبريالي وشرعية النظام

منحت حرب الإبادة التي شنتها القوة الاستعمارية الإسرائيلية على الفلسطينيين/ت بعد 7 أكتوبر 2023، والتي أعقبها أول هجوم إسرائيلي-أمريكي على إيران في يونيو 2025، إطارًا أوليًا لإعادة الاعتبار للجمهورية الإسلامية. بيد أن مذبحة يناير 2026، حيث قُتل آلاف المتظاهرين/ت الإيرانيين/ت في غضون يومين فقط على يد قوات الدولة الثيوقراطية، لمجرد احتجاجهم على الأزمة الاقتصادية والديكتاتورية السياسية، أعادت فتح أزمة حادة في شرعية طهران، محليًا ودوليًا.

وبينما كان الإيرانيون لا يزالون في حالة حداد، وفيما لم تتمكن العديد من العائلات حتى من استعادة جثامين أحبائها الذين قُتلوا في يناير، شنت الولايات المتحدة وإسرائيل غزوًا إمبرياليا جديدًا في 28 فبراير 2026، أشد عنفًا من الهجمات السابقة. ومن المفارقات أن الهجمات ساعدت حتى الآن الجمهورية الإسلامية على استعادة بعض المصداقية التي فقدتها بالقمع الدموي في الشهر السابق.

هذان الحدثان، المذبحة والحرب، لا يشكلان سلسلتين منفصلتين، أو شكلين متعارضين من أشكال العنف — أحدهما قمعي والآخر يُفترض أنه تحرري — بل لحظات متتالية، بل وغير متكافئة، لعملية معادية للثورة مترابطة. تطيل الحرب «الخارجية» الثورة المضادة الداخلية وتعمقها، ما يمكّن الدولة الإيرانية من تشديد التماسك الداخلي، ومرة أخرى، خنق المعارضة الشعبية.

إن الاعتراف بهذا لا يقلل، بأي حال من الأحوال، من حقيقة أن إيران كانت، ولا تزال، هدفاً لعدوان إمبريالي واستعماري يُنفذ بكل افلات من عقاب. على العكس، يتطلب منا ذلك قراءة هذا الهجوم من منظور وظيفته السياسية الأعمق: أولاً، كمشروع تدميري قاتل يستهدف أرواح المدنيين وأجسادهم وبنيتهم التحتية وأراضيهم، يجري تنفيذه تحت ذرائع زائفة، ويمتد ليشمل مشروع الإبادة الجماعية التي تُنفذ في غزة، وكذلك في الضفة الغربية ولبنان؛ وثانياً، كوسيلة لتزويد الجمهورية الإسلامية بموارد جديدة من أجل إعادة تشكيل نفسها.

ما هي «الاصطفافية» (التحيز للمعسكرات)؟

يعزز العدوان الإسرائيلي-الأمريكي عسكرة إيران، والقمع، وسحق الانتفاضات الشعبية. كما أنه يكثف تقاطبا سياسيا قاتلا. من جهة، رحب جزء من المعارضة، ولا سيما الملكيون، بالقصف الإمبريالي باسم عدائهم للدولة الثيوقراطية. من ناحية أخرى، عادت قوى سياسية أخرى إلى فلك الجمهورية الإسلامية باسم مناهضة الإمبريالية ومعارضة الحرب. وبينما قوبلت الطبيعة الرجعية للتيار الأول — المؤيد لإسرائيل والولايات المتحدة والإبادة الجماعية —بمعارضة فورية بناءً على إجماع نسبي بين القوى التقدمية واليسارية، استحوذ التيار الثاني، مع الأسف، على أقسام من اليسار وهو لا يقل أهمية عن الأول.

في هذا المأزق، تعود مسألة «الاصطفافية» لتبرز بأهمية خاصة. وأقصد بـ«الاصطفافية » جملة مواقف واتجاهات تدعم أي قوة أو دولة بناءً على معارضتها للإمبريالية الغربية بغض النظر عن طبيعتها الرجعية أو التقدمية.

الاصطفافية، بما هي موروث من الحرب الباردة، كما يعبّر عنها من يصفون أنفسهم بالمناهضين للإمبريالية ومؤيدو ما يسمى ب»معسكر المقاومة»، غالباً ما تختزل العالم بناءً على منطق ثنائي لـ«معسكرين»: الإمبريالية (الولايات المتحدة، حلف شمال الأطلسي، إسرائيل، وحلفاؤهم) مقابل «المقاومة» (إيران، روسيا، الصين، سوريا الأسد، وما إلى ذلك). وبالتالي، يجري تجاهل الانتفاضات الديمقراطية والتمردية ضد هذه الدول الأخيرة، مثل روج آفا، باعتبارها مشبوهة بطبيعتها أو "حصان طروادة" للعدو. ويتم استبعاد أي انتقاد للديكتاتوريين على الفور باعتباره "تواطؤًا مع الإمبريالية".

ويتم اختزال التحركات الشعبية إلى مجرد "مرتزقة غربيين"، أو يتم استغلالها كلما أمكن لخدمة أحد المعسكرين. يصبح منطق "عدو عدوي" ذريعة: يصبح مبرراً لتجاهل القمع الداخلي والاحتجاجات التي تليه، باعتبارها مجرد عناصر من صراع جيوسياسي أوسع.

والنتيجة هي أن التضامن الأممي والمتبادل، القائم على التجارب والمصائر المشتركة للطبقات المضطهدة، يصبح مشلولاً، عاجزا عن الجمع بين مناهضة الاستبداد ومناهضة الإمبريالية. وتحت ذريعة منع أي «استغلال إمبريالي» للثورات، يميل الاصطفافيون إلى تفضيل يسار»حذر» مهمش هيكلياً، محكوم عليه أحياناً بالهزيمة الدائمة.

تفضل هذه«المناهضة للإمبريالية، القائمة على الهوية» الولاء للدول «المناهضة للغرب» على تحليل للرأسمالية العالمية. وبذلك، يبرر القمع، والسلطة الأبوية، وكره المثليين، والاستعمار الداخلي باسم «المقاومة». تُعطى الأولوية المطلقة للنضال ضد الإمبريالية الغربية، ويصبح ضحايا هذه الدول «المناهضة للإمبريالية» «أضراراً جانبية».

وصف الكاتب الأيرلندي فريد هاليداي هذا النوع من التفكير بأنه «مناهضة الإمبريالية الخاصة بالأغبياء». باسم العداء للولايات المتحدة، يعزز هذا الموقف، عملياً، وبشكل عنيف، دولة ثيوقراطية تقمع اليسار والأقليات القومية والنسويات والمجالس الشعبية. وقد تبنّت المناضلة السورية ليلى الشامي هذا المفهوم لاحقاً في كتابها Burning Country لتوصيف مؤيدي بشار الأسد إبان الثورة العربية في سنوات 2010. ومنذ سحق الاتحاد السوفيتي للانتفاضة المجرية في بودابست عام 1956 وحتى اليوم، أخفت «مناهضة الإمبريالية الخاصة بالأغبياء» هذه عنف الدولة وقمع الثورات.

يمكن ملاحظة مثل هذا الاتجاه داخل شرائح معينة من اليسار الغربي الأبيض، ولكن أيضًا داخل أنماط التفكير الديكولونيالي. إنه ينتمي إلى ما يمكن أن نسميه «مناهضة ظاهرية للإمبريالية »، أي الاستخدام الاستراتيجي للخطاب المعادي للإمبريالية بقصد طمس أو تبرير أو التقليل من أشكال الاستبداد والعنف الفاشي الممارس داخل الحدود الوطنية، خاصةً عندما تُقدَّم هذه الدول على أنها خصوم للقوة الهيمنية الغربية. إن كانت هذه الشخصيات تدين استعمار القوى الغربية، فإنها تظل عمياء إلى حد كبير، بل ومتواطئة، عندما يتعلق الأمر بـ»الاستعمار الداخلي«، أي الطريقة التي تصف بها الشعوب المهمشة، مثل الأكراد والبلوش، علاقتها بالسلطة الإيرانية.

وغالبًا ما يصاحب هذه الممارسة شكلٌ من أشكال

من أجل إنهاء «الاصطفافية»، والحرب على إيران، و«تبييض» الجمهورية الإسلامية بصبغة مناهضة للإمبريالية

بقلم سمية روستامبور Somayeh Rostampour

تؤكد سمية روستامبور بأن على معارضي العدوان الأمريكي والإسرائيلي على إيران تجاوز «النزعة الاصطفافية» — وإلا فلن ننجح في إعادة بناء يسار تحرري حقيقي أو في إحياء نزعة أممية شعبية حقيقية.

التلاعب النفسي العنصري.

كان مصطلح «التلاعب النفسي» يشير في الأصل إلى التلاعب بالنساء بالتشكيك المنهجي في كلامهن وحالتهن العقلية. وبعد أن أصبح مصطلحًا رئيسيًا في علم النفس، ثم أداة نقدية بيد النسوية، أصبح يشمل الآن بنحو أوسع شكلًا من أشكال اللغة السياسية الخادعة والعنيفة، بل والإنكارية. يتم "تعليم" المجتمعات التي تعرضت تاريخياً للسيطرة الإمبريالية والقمع الداخلي، من مواقع امتياز نسبي، التفسير "الصحيح" للإمبريالية والمقاومة. لا يعيد هذا الموقف المتعالي ترسيخ التراتبيات الاستعمارية للمعرفة وحسب؛ بل ينزع الشرعية عن الأفكار والتجارب المعاشة — أي القدرة على الفعل ذاتها — لأولئك الذين يخضعون لأنظمة عنف متداخلة.

والعواقب ملموسة للغاية. تستغل جمهورية إيران الإسلامية هذا الخطاب الديكولونيالي لتصنيف المتظاهرين على أنهم «إرهابيون» وتشديد جهازها القمعي. كما يساعد هذا المنطق في تبرير سياسات الميز ضد المهاجرين الأفغان في إيران، وذلك بتصويرهم على أنهم تهديد داخلي، تلقي عليهم الدولة مسؤولية الصعوبات النابعة في الواقع من نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

منطق « ا لا صطفا فية » المضاد للثورة

بعد الإبادة الجماعية في غزة، والحرب التي شنتها إسرائيل والولايات المتحدة على إيران في يونيو 2025، عادت "الاصطفافية" مرة أخرى لتهيمن على جزء من اليسار الراديكالي العالمي في الغرب، وكذلك في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والعالم العربي. وهي تختزل السياسة الإيرانية إلى صراع بين 'إيران' و"المحور الأمريكي-الإسرائيلي". أما الانتفاضات الشعبية، التي تُقمع بالدم منذ العام 2017، فإما يتم تجاهلها في صمت أو إعادة تأويلها بواسطة الخطاب الرسمي للدولة، من قبيل «تسلل الموساد»، «الثورة الملونة»، «المؤامرة الغربية»، وما إلى ذلك. يحوّل هذا الإطار الحركات الاجتماعيةَ إلى تهديد أمني ويشرعن القمع — من العنف في الشوارع إلى الإعدامات — بحجة «حالة الطوارئ» أو «اللحظة غير المناسبة». ولأنه يعتبر الشعب الثائر العدو الرئيسي، فإنه في الواقع مضاد للثورة بشكل عميق .

في ظل نظام الحرب الدائمة المتوسع، يُطلب من الناس المناضلين مرارًا وتكرارًا الانسحاب، والتراجع باسم أولوية أعلى. حتى أولئك الذين يعترفون بالطبيعة القمعية لهذه القوى غالبًا ما يضعون النضالات التحررية جانبًا باسم الاستراتيجية. هذا ما أطلق عليه مرتضى سامانبور وأمير كيانبور اسم» التحالف الاستراتيجي«. لطالما كانت النضالات النسوية أسيرة هذا المنطق بالذات: يُطلب منها دائماً الانتظار، أولاً من أجل مصلحة الطبقة، والآن من أجل مصلحة مناهضة الإمبريالية. لكن السياسة النسوية أسمت حقيقة هذا التأجيل بوضوح: لاحقاً تعني في كثير من الأحيان أبداً. لا ينبغي إحالة أي نضال إلى» غرفة انتظار التاريخ«باسم تصور خطي للتحرر، أو التضحية به لصالح تراتبية لقضايا يُفترض أنها أكثر إلحاحاً.

أعطت التطورات الجيوسياسية الأخيرة الاصطفافيين مساحة مناورة أوسع. إبان حرب إسرائيل على إيران في يونيو 2025، التي غالبًا ما يُشار إليها باسم»حرب الاثني عشر يومًا«، عززت تجربة الدمار الملموسة الاتجاهات المناهضة للحرب داخل إيران. ومع ذلك، بعد المذبحة الدموية التي ارتكبتها الدولة في يناير 2026، أصبح جزء من المجتمع، المنهك والمواجه لمأزق، ينظر خطأً إلى التدخل الأجنبي كوسيلة لإطاحة الحكومة، بعد أن جُربت سبل داخلية أخرى دون جدوى ولم تستسلم الدولة للضغط. أفاد طبيب بارز أن» ما لا يقل عن ألف «مريض (متظاهر) يعانون من إصابات خطيرة في العين قد توجهوا إلى مستشفى واحد في طهران عقب احتجاجات يناير، وجميعهم كانوا بحاجة إلى علاج عاجل لمحاولة إنقاذ بصرهم.

وهنا بالضبط تنهار "الاصطفافية". إن إدانة الحرب الخارجية، مع التزام الصمت إزاء عنف الدولة الداخلي، ليست موقفاً مبدئياً مناهضاً للحرب، بل شكلا من أشكال النسبية التي تمحو الاختلافات الجوهرية بين الأنظمة وأساليب العنف. ليس القصد هنا أثارة "استثنائية إيران"لتبرير الهجوم العسكري، كما فعلت بعض التيارات المؤيدة لترامب والملكية. بل هو، بالأحرى، الإصرار على أن ديكتاتورية ثيوقراطية، يمارس فيها زعيم غير منتخب سلطة خارجة عن القانون على تسعين مليون شخص بواسطة الإرهاب الاجتماعي، والإعدامات، والتعذيب، والسجن السياسي، والعزلة الرقمية، والحكم الديني المعادي للمرأة، والسياسات العنصرية الاستعمارية تجاه الأقليات القومية والمهاجرين الأفغان، لا يمكن معاملتها على أنها معادلة للدول التي لا تزال فيها الحريات المدنية والقانونية، مهما كانت محدودة، موجودة، وحيث يعمل العنف على نطاق وشكل مختلفين هيكلياً .

إن إدانة الحرب الخارجية أو التدخل الإمبريالي، دون التنديد الصريح بأشكال العنف الداخلية هذه، وتقتيل السكان، كما يفعل الاصطفافيون، هي قراءة سياسية خاطئة تماماً للديناميات في إيران، وتعني الانحياز إلى الدولة ضد الشعب الذي تقتله. تحكم الدول عن طريق تقسيم الناس وسحق الانتفاضات. لا يقاوم الاصطفافيون هذا المنطق؛ بل يتبعونه. إنهم إذ يتخذون الدول وتحالفاتها الجيوسياسية نقطةً مرجعية أساسية، يعيدون إنتاج الانقسامات المفروضة من أعلى، مستعيضين عن صنوف التضامن التي تشكلت من الأسفل بين الناس في النضال بالولاء لمعسكرات الدول.

خيانة لذاكرة الجنوب العالمي

منذ الثورة المضادة الإسلامية ضد الثورة الحقيقية عام 1979، أخضع جزء من اليسار الوطني والدولي التحليل الطبقي والجندري لتفسيره لمناهضة الإمبريالية أحادي الجانب. فعلى سبيل المثال، تم تهميش احتجاجات النساء ضد الحجاب الإلزامي، ما أسهم عن غير قصد في ترسيخ النظام الديني والأبوي، و باتا يُعرضان على أنها ضمانة لـ«الأصالة الثقافية»، وعلامة تمييز عن الغرب، ومؤشر على الاستقلال الوطني. وبهذا النحو، تشكلت مروية سائدة تنظر إلى الثورة الإيرانية حصريًا من موشور معاداة الغرب، وبذلك تطمس القوى العلمانيةَ والنسوية والمثلية والكردية والاشتراكية وغيرها من القوى التقدمية. هذه الأيديولوجية عاجزة هيكليًا عن الاعتراف بشرعية النضالات الداخلية داخل الدول المعادية للغرب. لا يُعترف بالشعوب غير الغربية إلا كأهداف للإمبريالية الغربية، وتُهمل بشكل منهجي التجارب الحياتية والذكريات الجماعية والذاتيات السياسية للمجموعات المهمشة — مجتمعات النساء والمثليين والأقليات العرقية والطبقات الشعبية — باعتبارها انحرافات غير مهمة أو اختراعات غربية.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في العام 1991، استمر هذا التوجه في شكل نزعة «عالم ثالثية» دولانية، حيث انتقل الولاء من الشعوب إلى الدول «المعادية لأمريكا»، وخضعت حقوق النساء ومجتمع الميم والأقليات لـ«الوحدة المناهضة للإمبريالية». هذا النهج، الأوروبي المركزي والاستشراقي في آن واحد، يتجاهل ذاتية الشعوب غير الغربية. و لا يعتبر العنف خطيراً إلا عندما ينبع من المعسكر الأمريكي، ويرفض الاعتراف بأن سكان الجنوب العالمي قد يناضلون حقيقةً من أجل الحقوق والحريات الديمقراطية.

وعلى هذا النحو، تتحول "الوحدة المناهضة للاستعمار" إلى استبداد قومي. وتقبل منطق "حالة طوارئ" تبدو دائمة، حيث تُعطى الأولوية لسلطة الدولة والأمن والنفوذ الجيوسياسي (على سبيل المثال: "نحن نقاتل في سوريا حتى لا نضطر للقتال في طهران").

تحول "الاصطفافية" الذاكرة المناهضة للاستعمار إلى أداة لإضفاء الشرعية على دول ما بعد الاستعمار المستبدة. وهي تجعل الدولة فاعل المقاومة، وتجرد الشعوب من شرعيتها ومن ذاتيتها السياسية. و خون بذلك ذاكرات الطبقات المضطهدة التي غالبًا ما تشكلت ضد الدولة نفسها. ومن المفارقات أن دولًا مثل إيران تُقدَّم على أنها «مستقلة عن الرأسمالية العالمية»، حتى في الوقت الذي تظل

من أجل إنهاء «الاصطفافية»، والحرب على إيران، و«تبييض» الجمهورية الإسلامية بصبغة مناهضة للإمبريالية

بقلم سمية روستامبور Somayeh Rostampour

تؤكد سمية روستامبور بأن على معارضي العدوان الأمريكي والإسرائيلي على إيران تجاوز «النزعة الاصطفافية» — وإلا فلن ننجح في إعادة بناء يسار تحرري حقيقي أو في إحياء نزعة أممية شعبية حقيقية.

فيه آلات للاستغلال الداخلي والعسكرة، مهتمة تحديدًا بدمج نفسها في مسرح الرأسمالية العالمية والتنافس مع الدول الأخرى عليه.

يكشف المنطق عن عنفه بنحو أوضح في علاقته بالهامش المستعمر في إيران. لا تقتصر «الاصطفافية» على طمس تعددية قوى المعارضة الإيرانية فحسب. بل إنها تعيد، برسوخها في مفهوم شبه استعماري وأمني للسيادة والحدود، إنتاج التراتب الداخلي بوضع النضالات العرقية الكردية وغيرها من النضالات غير الفارسية في مرتبة ثانية، أو حتى افقادها الاعتبار. في هذا الصدد، غالبا ما أبان الاصطفافيون، منذ الجهاد ضد كردستان في عام 1980 إلى أكثر من 100 هجوم حديث على الأحزاب الكردية الإيرانية المنفية في كردستان العراق إبان الحرب، عداءً تجاه الأكراد أشد حتى من عداء الحكومة الإيرانية لهم، حيث قللوا من شأن شرعية مقاومتهم أو همشوا هذه الشرعية.

تشكل أعمال العنف هذه جزءًا من تاريخ أعرق، تفاقم بسبب الدعم النشط — أو الصمت — من بعض الفاعلين في العالم العربي ومن قطاعات معينة من اليسار. وتجسد إبادة الأنفال التي نفذها صدام حسين إبان الحرب الإيرانية-العراقية، والتي أودت بحياة حوالي 180ألف كردي لمجرد هويتهم، هذه الدينامية. وتفاقمت صدمة القمع الدموي بسبب دعم جزء من العالم العربي وإنكار المثقفين للإبادة الجماعية.

وفي الآونة الأخيرة، في العام 2018، تسبب احتلال الجيش التركي لعفرين في روج آفا في عنف منهجي وتشريد وتدمير. ورداً على ذلك، صرح زعيم حركة حماس خالد مشعل بأن «النصر في عفرين هو رمز لإرادة تركيا. إن شاء الله، سنقدم ملحمات عظيمة لمساعدة شعبنا»، قبل أن يشيد بقيادة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه، حزب العدالة والتنمية، الذي يحكم منذ أكثر من عشرين عاماً.

لقد تسببت هذه الأحداث، للأسف، في حدوث انقطاع دائم في الروابط بين النضالات الكردية ونضالات العالمين العربي والفارسي، وكذلك مع أجزاء معينة من اليسار المنتسب إلى مناهضة الإمبريالية، والذي تخلف في كثير من الأحيان عن الاعتراف بالنضال الكردي ودعمه.

استغلال الدولة للعقوبات الغربية

لم تظهر الحرب الأخيرة على إيران فجأة؛ بل كانت قيد الإعداد منذ فترة طويلة بنظام عقوبات يعمل كتقنية إمبريالية لإنتاج الضعف الاجتماعي، كما أظهرت حالة العراق من قبل. لم تؤد العقوبات إلى إفقار السكان، وتأجيج التضخم، وتآكل الرعاية الصحية والعمالة، وإضعاف القدرات الجماعية على المقاومة وحسب؛ بل ساعدت أيضًا في تهيئة الظروف الملائمة للتصعيد العسكري. فبحبس البلاد في اقتصاد حصار مطول، جعلت العقوبات حالة الاستثناء أمراً عادياً، وعززت أجهزة الريع والأمن التابعة للدولة، وألقت تكاليف الأزمة على كاهل الطبقات الشعبية. وبذلك، أعدت الأرضية المادية والأيديولوجية للحرب: فالمجتمع المنهك والمجزأ والمحصور في صراع من أجل البقاء يصبح أكثر عرضة لمشاريع العسكرة الخارجية. وبالتالي، تظهر العقوبات على حقيقتها: ليست بديلاً عن الحرب، بل إحدى أشكال تحضيرها.

ومع أن العقوبات حقيقية ومدمرة، لا تفسر وحدها ظروف الحياة غير اللائقة في بلد غني بالموارد مثل إيران. في مواجهة القراءات «الاصطفافية» التي تعزو جميع أشكال عدم المساواة الاجتماعية في إيران إلى العقوبات الغربية، يجب أن يتصدى التحليل

أيضاً للاقتصاد السياسي الإيراني نفسه: نظام رأسمالي يتسم بخصخصة قاسية، وهشاشة عمالية واسعة النطاق — مع أكثر من 90 في المائة من عقود العمل مؤقتة — ونظام هيمنة وحرمان منظم داخلياً، يُستدام جزئياً بالاستغلال الشديد ومصادرة حقوق الشغيلة الذين يُعاملون على أساس العرق والذين بلا أوراق ثبوتية، ولا سيما الأفغان والبلوش. تُفسر الاحتجاجات الشعبية في إيران، في نظر الاصطفافيين، على أنها استياء اقتصادي، ناجم بالكامل عن العقوبات، مما يحجب الدور المركزي لسياسات الدولة نفسها. أحد الآثار المترتبة على هذا المنطق الاصطفافي هو أنه يرسم، ببخسه لأهمية الديناميات الفعلية للمعارضة الداخلية للجمهورية الإسلامية، معادلة زائفة تستند إلى الفكرة الخاطئة بأن هذا «الاستياء الاقتصادي» يتوافق مع المشروع البهلوي الرجعي لتغيير النظام من أعلى. على عكس ادعاءات أنصار هذا المنحى، فإن معارضة تغيير النظام الإمبريالي لا تتطلب تجاهل التمرد الداخلي على الجمهورية الإسلامية، أو نزع الشرعية عنه.

لا يُعزى انتشار الفقر في إيران إلى العقوبات وحدها؛ بل له جذوره أيضاً في اقتصاد سياسي ريعي وفي احتكار الواردات، وكلاهما استغلهما النظام. وليست سياساته الأمنية والإقليمية مجرد ردود فعل على الضغوط الخارجية، بل هي جزء لا يتجزأ من منطق بقاء الدولة، حيث توجه الموارد نحو المؤسسات القسرية والمشاريع الأيديولوجية والعسكرية، بينما يُترك السكان منهكين ومفلسين. كما يقول كايهان فالادبايغي، تساعد العقوبات على تكثيف تركيز الثروة داخل الأوليغارشية مع توطيد هياكل السلطة. فهي تضع التكاليف على كاهل الفئات الأكثر ضعفاً، وتبرر القمع، وتزيد من ثراء الأوليغارشية. وتظهر سياسات الصدمة الاقتصادية — تقلبات الدولار، وإلغاء سعر الصرف التفضيلي — كإجراءات محسوبة من أجل «البقاء» في سياق ضعف.

بالإضافة إلى ذلك، يطمس أنصار الاصطفافية العنف الذي تمارسه الجمهورية الإسلامية ضد الشعب. يجري تجاهل، أو إنكار، جرائم القتل والتعذيب والإعدام وإطلاق النار على الجرحى في المستشفيات والهجمات على مراسم العزاء، وبالتالي يتم إضفاء الشرعية عليها. هذا الدعم لثيوقراطية استبدادية ومناهضة للإمبريالية يفرغ لغة التحرر من أي مضمون حقيقي.

توقفوا عن الحكم على قضية ما بمقياس الطريقة التي يتم بها استغلالها

يجري انتشار الاصطفافية الاستبدادية إلى حد كبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي. هناك، يتشابك إضفاء الشرعية على الدول الاستبدادية مع معاداة الغرب المختزلة، وفي بعض الحالات، مع معاداة السامية وترسيمات قائمة على نظرية المؤامرة.

برغم التباينات الموضوعية بين إسرائيل (المدعومة من الغرب) والجمهورية الإسلامية (الخاضعة لعقوبات غربية)، فإن آليات سياسية ورمزية مماثلة تعمل: أعلام الولايات المتحدة وإسرائيل في بعض التجمعات "المؤيدة لإيران"؛ أعلام الدولة الإيرانية (أو أعلام الجمهورية الإسلامية) وصور علي خامنئي في بعض التعبئات المؤيدة للفلسطينيين. هذه كلها إيماءات من شأنها تحويل النضالات المشروعة إلى تبريرات للعنف، وفي الآن ذاته تشويه سمعة المقاومة الإيرانية والفلسطينية على حد سواء. وينطبق المنطق نفسه على الشعار الشهير الآن «المرأة، الحياة، الحرية» (جين، جيان، أزادي). وقد استولى عليه اليمين المتطرف الغربي، واليمين المتطرف الإيراني في الشتات، والتيارات المؤيدة للإبادة الجماعية، وتم استغلاله لدعم العنف العسكري.

ليس هذا المنطق خاصاً بإيران. فكما أبرز ديفيد بروفي فيما يتعلق بشينجيانغ،

من أجل إنهاء «الاصطفافية»، والحرب على إيران، و«تبييض» الجمهورية الإسلامية بصبغة مناهضة للإمبريالية

بقلم سمية روستامبور Somayeh Rostampour

تؤكد سمية روستامبور بأن على معارضي العدوان الأمريكي والإسرائيلي على إيران تجاوز «النزعة الاصطفافية» — وإلا فلن ننجح في إعادة بناء يسار تحرري حقيقي أو في إحياء نزعة أممية شعبية حقيقية.

تعاملت أقسام من اليسار الدولي مع قمع الأويغور والشعوب المسلمة الأخرى باعتباره مشكلة تتعلق بالدعاية الغربية أو التمويل أو التلاعب الجيوسياسي، أكثر من كونه مسألة تتعلق بالحقوق القومية وعنف الدولة؛ وفي حالة فيجاي براشاد وتينغ تشاك، اعتمد هذا الموقف التبريري حتى على مصادر ملفقة، يبدو أنها مُنتجة بواسطة الذكاء الاصطناعي. لكن الاستغلال الكلبي لحقوق الإنسان من قبل الدول الغربية لا يجعل المعاناة التي تشير إليها تلك اللغة أقل واقعية.

نحن نعلم جيداً كيف ينتهي الأمر بالحركات التقدمية والراديكالية من الجنوب العالمي إلى أن يستولي عليها اليمين بمجرد نقلها إلى الغرب. لكن هذه العملية لا يمكن أن تقودنا إلى التخلي عن واجب التضامن. وتوضح حالة الحركة الكويرية هذا الأمر جيدًا: فـ«الغسيل الوردي »[*] الذي تمارسه دول مثل إسرائيل لا يلغي قوة التحرر الكويرية ولا ضرورة التضامن مع الكويريين الذين يواجهون القمع في أي سياق. تعتمد شرعية المقاومة فقط على محتواها التحرري وعلى تجذرها بين المضطهدين، ولا تعتمد أبدًا على استغلالها المغرض من هذه الجهة أو تلك .

تسهم «الاصطفافية» بطرق ملموسة جداً في إدامة الظلم التاريخي والمعاصر. حيث تخلق فراغاً سياسياً من خلال التشتيت والتجزئة، فراغاً يملؤه تدريجياً اليمين واليمين المتطرف، سواء في المنطقة أو في جميع أنحاء العالم. ويشغل اليمين المتطرف الإيراني في الشتات هذا الفراغ من خلال تبسيط الثورة وتشويه صورة «مناهضة الإمبريالية». وبذلك يمكنه أن يقدم نفسه على أنه قوة التغيير الوحيدة. من خلال التوحيد المصطنع لشعوب بأكملها («جميع الأوكرانيين الذين يقاومون روسيا هم نازيون.» «جميع الثوار السوريين هم جهاديون.» «جميع الإيرانيين الثائرين يدعمون إسرائيل أو الملكيين.»)، تصبح « الاصطفافية» شريكاً في صعود القوى الإمبريالية والرجعية.

اليمين المتطرف هو اليمين المتطرف في كل مكان

في أوروبا، لن يقبل أي يسار متماسك الانضواء تحت رايات اليمين المتطرف بحجة أن قوة معادية تهاجم البلد. لكن عندما يتعلق الأمر بإيران، يعتبر البعض أنه من المقبول مطالبة الإيرانيين بمحو هويتهم والتجمع خلف قوى رجعية وقومية ومتطرفة، بل وحتى فاشية. يعني هذا التباين، في الواقع، أن شعوب الجنوب العالمي يجب أن تكتفي بالاختيار بين الهيمنة الإمبريالية والهمجية الداخلية. ومع ذلك، فإن الجمهورية الإسلامية هي بالضبط دولة يجب تسميتها بما هي عليه: تشكيل فاشي، يميني متطرف غير غربي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأقليات العرقية-القومية والمهاجرين الأفغان.

يكشف البيان «المناهض للحرب» الذي صدر مؤخراً بشأن إيران عن المأزق السياسي لـ«الاصطفافية»: خطاب مناهض للحرب يمكّن شرائح معينة من اليسار من التقارب مع الأوساط الفاشية والمعادية للسامية والنازية الجديدة والمؤمنة بنظريات المؤامرة. جمع البيان موقّعين من أوساط سياسية تبدو متعارضة: من جهة، شخصيات مناهضة للحرب من التيار المناهض للاستعمار و الاصطفافي مثل فيجاي براشاد، وساندیو هيرا، ورامون غروسفوغيل، وبوافينتورا دي سوسا سانتوس، ومونيارادزي موشونغا، وأجامو باراكا، ونوردين سعيدي، وبولينا أروش فوجيلي؛ ومن ناحية أخرى، مجموعة من الشخصيات — بما في ذلك ديودونيه، وألان دي بينوا، وتوماس ويرليت، وجان-ميشيل فيرنوشيه، وكريستيان بوشيه، وماريون سيغو، وجاكوب كوهين، وبيير-أنطوان بلاكفان، وأرنو ديفلاي — بالإضافة إلى منظمات مثل حزب التجمع الوطني، و"المساواة والمصالحة"، و"العمل الفرنسي"، و"حركة المقاومة الفرنسية"، وجميعها مرتبطة بالتيارات المحافظة، واليمينية المتطرفة، والقومية، أو الفاشية. ويوضح هذا التجاور كيف يمكن لشكل جيوسياسي بحت من أشكال مناهضة الإمبريالية أن يصبح متوافقاً مع سياسات اليمين المتطرف. في هذا الإطار، يُعاد تصوير النظام الإيراني ومرشده الأعلى المجرم، علي خامنئي، على أنهما «صوت ضد الغطرسة والإرهاب»، بينما يتم تطبيع التسامح المقلق للغاية تجاه عنف الدول ما بعد الاستعمارية ضد شعوبها تحت راية السياسة المناهضة للحرب.

يتطلب الانسجام السياسي رفض أي ايعاز، بالنسبة للإيرانيين كما بالنسبة لأي شعب آخر، بالتساهل مع الفاشية باسم "أهون الشرور" الجيوسياسية. ينبغي ألا نطلب من الإيرانيين قبول أي واقع سياسي يرفض اليسار قبوله لنفسه في أي مكان آخر. نحن لا نسير مع الفاشيين ولا تحت راياتهم: نحن نحاربهم، بما في ذلك عندما يستولون على مفردات الحرية من أجل قلب معناها.

وكما هو الحال مع الستالينية، التي ساهمت كثيراً في تشويه سمعة الاشتراكية، فإن الانقسام إلى معسكرين في إيران يضعف اليسار ويقوي اليمين المتطرف. وفي الوقت نفسه، فإنه يعمق الانقسام بين الشمال والجنوب ويضفي الشرعية على قمع الحركات المناهضة للطغيان في الجنوب. والنتيجة هي عزل القوى التحررية، وانعدام ثقة المنفيين في اليسار في الشمال (بما في ذلك التيارات المناهضة للاستعمار)، وانهيار التضامن الأممي.

في حين تقدر السجينات النسويات الكرديات، المحكوم عليهن بالإعدام في سجن إيفين، على التعبير عن تضامنهن مع المقاومة الفلسطينية — حتى على حساب خسارة جزء من دعمهن في إيران — يعجز مناهضو الإمبريالية الاستبداديون والهوياتيون، المتحدثون من رغد الغرب أو أي مكان آخر، عن إبداء تضامن مماثل مع النضالات الشعبية في إيران. وفي بعض الأحيان، والأمر أخطر، يتم إنكار حجم تلك المعاناة الكامل أو التشكيك فيه.

من الملح التخلص من «الاصطفافية». وإلا، فلن ننجح في إعادة بناء يسار تحرري حقيقي أو في إحياء أممية شعبية حقيقية، وهو ما تحاول شبكات مثل «Peoples Want» القيام به. لا تكون مناهضة الإمبريالية حقيقية إلا إذا حاربت جميع أشكال الهيمنة، في كل مكان ومن أجل الجميع.

هامش:

[*] الغسيل الوردي (Pinkwashing) هو مصطلح يشير إلى استراتيجية تسويقية أو سياسية تستخدمها جهات (دول، شركات، مؤسسات) لتلميع صورتها وإظهار دعمها لحقوق المثليين (مجتمع الميم) بهدف صرف الأنظار عن ممارسات سلبية أخرى، مثل انتهاكات حقوق الإنسان، أو قمع الاحتلال، أو جرائم بيئية .

مصدر:

https://tempestmag.org/05/-/for-an-end-to-campism-the-iran-war-and-the-anti-imperialist-washing-of-the-islamic-republic/

ترجمة : جريدة المناضل-ة

ينبغي أن يكون المناهضون للرأسمالية في طليعة النضال من أجل الحرية

تدور حالياً معركة ديمقراطية على الصعيد العالمي، رداً على التطرف الاستبدادي للطبقات الحاكمة، والذي يشمل القضية الملحة المتمثلة في عنف الشرطة والعنصرية التي تمارسها الدولة. هذا البعد الاستبدادي متأصل في الرأسمالية، لكنه يتفاقم مع فرض الحكومات لسياسات أكثر وحشية من أي وقت مضى تهدف إلى تدمير المجتمع والبيئة. وفقاً لديفيد هارفي، ينبغي أن يكون المناهضون للرأسمالية الجناح المتحرك والفاعل في هذه المعركة.

بقلم: ديفيد هارفي

تتكرر حجة قوية باستمرار في دعاية اليمين: أن اليسار الراديكالي هو العدو الطبيعي للحرية الفردية، لأنه بدون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وبدون السوق، لا يمكن للحرية أن تزدهر. لكن الحقيقة هي عكس ذلك تماماً: كما يوضح ديفيد هارفي في هذا النص مستشهداً بمواقف ماركس في هذا الشأن، يعمل المناهضون للرأسمالية على تهيئة الظروف المادية للحياة، بعيداً عن القيود التي تفرضها الرأسمالية، والتي بدونها لا يمكن للناس أن يكونوا أحراراً حقاً.

إذا أخذنا مُثُل الحرية والديمقراطية على محمل الجد، فيجب أن يندرج نضالنا الحالي ضمن مشروع أكثر شمولية لتجاوز الرأسمالية وإلغاء علاقات القمع، ويجب أن يمتد ليشمل النضال ضد المؤسسات التي تكرس استعباد الطبقات المستغلة والمقموعة – من الدولة الرأسمالية إلى المؤسسات الدولية أو فوق الوطنية (المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، وحلف شمال الأطلسي، إلخ).

كان موضوع الحرية يُناقش بانتظام في لقاءاتي مع الطلاب في بيرو. كانوا مهتمين جداً بالسؤال التالي: «هل تتطلب الاشتراكية بالضرورة التخلي عن الحرية الفردية؟ » اليمين، الذي استولى على مفهوم الحرية ويستخدمه كسلاح في الصراع الطبقي ضد المناهضين للرأسمالية، يجيب بالطبع بالإيجاب. إن خضوع الفرد لسيطرة الدولة التي تفرضها الاشتراكية أو الشيوعية هو – حسب رأيهم – أمر يجب تجنبه بأي ثمن.

كان ردي أننا لا ينبغي أن نتخلى عن فكرة الحرية الفردية في إطار مشروع اشتراكي تحرري. بل أضفت أن تحقيق الحرية الفردية هو، في رأيي، هدف مركزي لمشاريع التحرير. ولكن بشرط أن تدعو هذه المشاريع إلى البناء المشترك لمجتمع يمنح كل واحد منا الفرصة للتفتح، ولتحقيق الذات عن طريق توظيف كل قدراتنا.

ماركس والحرية

لدى ماركس أفكار مثيرة للاهتمام حول هذا الموضوع. إحدى هذه الأفكار هي «أن مملكة الحرية تبدأ حيث تنتهي مملكة الضرورة».

لا معنى للحرية إذا لم يكن لدى المرء ما يكفي من الطعام، أو إذا لم يكن لديه إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية، أو السكن، أو وسائل النقل، أو التعليم، أو غيرها من الخدمات المهمة. دور الاشتراكية هو تلبية هذه الاحتياجات الأساسية، بحيث يكون الناس بعد ذلك أحراراً في فعل ما يريدونه بالضبط.

النقطة النهائية للانتقال الاشتراكي هي عالم تُحرر فيه القدرات والمهارات الفردية تمامًا من الضرورات والحرمان والقيود السياسية والاجتماعية الأخرى. لهذا السبب، بدلاً من ترك اليمين يحتكر مفهوم الحرية الفردية هذا، يتعين علينا أن نستعيد فكرة الحرية من أجل الاشتراكية نفسها.

لكن ماركس أشار أيضًا إلى أن الحرية سيف ذو حدين لأن العمال، في المجتمع الرأسمالي، أحرار - كما يقول - بمعنى مزدوج.

يمكنهم بحرية عرض قوة عملهم في سوق العمل لمن يشاؤون، وتقديم قوة عملهم بأي شروط تعاقدية، باختصار يمكنهم التفاوض بحرية... لكن في الوقت نفسه، هم ليسوا أحراراً، لأنهم محرومون من أي سيطرة على وسائل الإنتاج أو الوصول إليها. لذا عليهم أن يبيعوا قوة عملهم للرأسماليين ليتمكنوا من ا لعيش .

هذه هي حريتهم ذات الحدين، كما يقول ماركس، وهي التناقض المركزي للحرية في ظل الرأسمالية. في الفصل الخاص بيوم العمل في رأس المال، يقول ما يلي: «الرأسمالي حر في أن يقول للعامل: «أريد أن أوظفك بأقل أجر ممكن لأكبر عدد ممكن من الساعات، وستقوم بالضبط بالعمل الذي أطلب منك القيام به.

هذا ما أطلبه منك عندما أوظفك». والرأسمالي حر في فعل ذلك في مجتمع السوق لأن، كما نعلم، مجتمع السوق يقوم على تقديم عروض للجميع ولأي شيء.

من ناحية أخرى، للعامل أيضاً الحرية في أن يقول: «ليس لديك حق إجباري على العمل 14 ساعة في اليوم. ليس لديك حق أن تفعل ما تشاء بقوة عملي، خاصة إذا كان ذلك يقصر عمري ويعرض صحتي ورفاهيتي للخطر. أنا مستعد للعمل فقط مقابل يوم عمل شريف بأجر شريف».

ونظراً لطبيعة المجتمع القائم على اقتصاد السوق، فإن كل من الرأسمالي والعامل على حق فيما يتعلق بمطالباتهما. وكما يقول ماركس، فإن كلاهما على حق بموجب قانون التبادل الذي يسيطر على السوق. إن القوة هي الحاسمة فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق، كما يقول. يحدد الصراع الطبقي بين رأس المال والعمل هذه المسألة. تعتمد النتيجة على ميزان القوى بين رأس المال والعمل، والذي قد يصبح قسريًا وعنيفًا في لحظة معينة.

سلاح ذو حدين

هذه الفكرة عن الحرية باعتبارها سلاحاً ذا حدين مهمة للغاية عند النظر إليها عن كثب. أحد أفضل المساهمات في هذا الموضوع هو مقال لكارل بولاني. في كتابه التحول الكبير، يقول بولاني إن هناك أشكالاً جيدة وأخرى سيئة من الحرية.

ومن بين أشكال الحرية «الضارة» التي يذكرها: حرية الاستغلال غير المحدود للآخرين، وحرية تحقيق أرباح مفرطة دون إفادة المجتمع منها، وحرية عدم استخدام الاختراعات التكنولوجية من أجل الصالح العام، وحرية الاستفادة من الكوارث العامة أو الكوارث الطبيعية لتحقيق مكاسب خاصة، وغيرها.

لكن، كما يواصل كارل بولاني، فإن اقتصاد السوق الذي يسمح بهذه الأشكال من الحريات يتزين أيضًا بحريات نقدرها كثيرًا: حرية الضمير، وحرية التعبير،

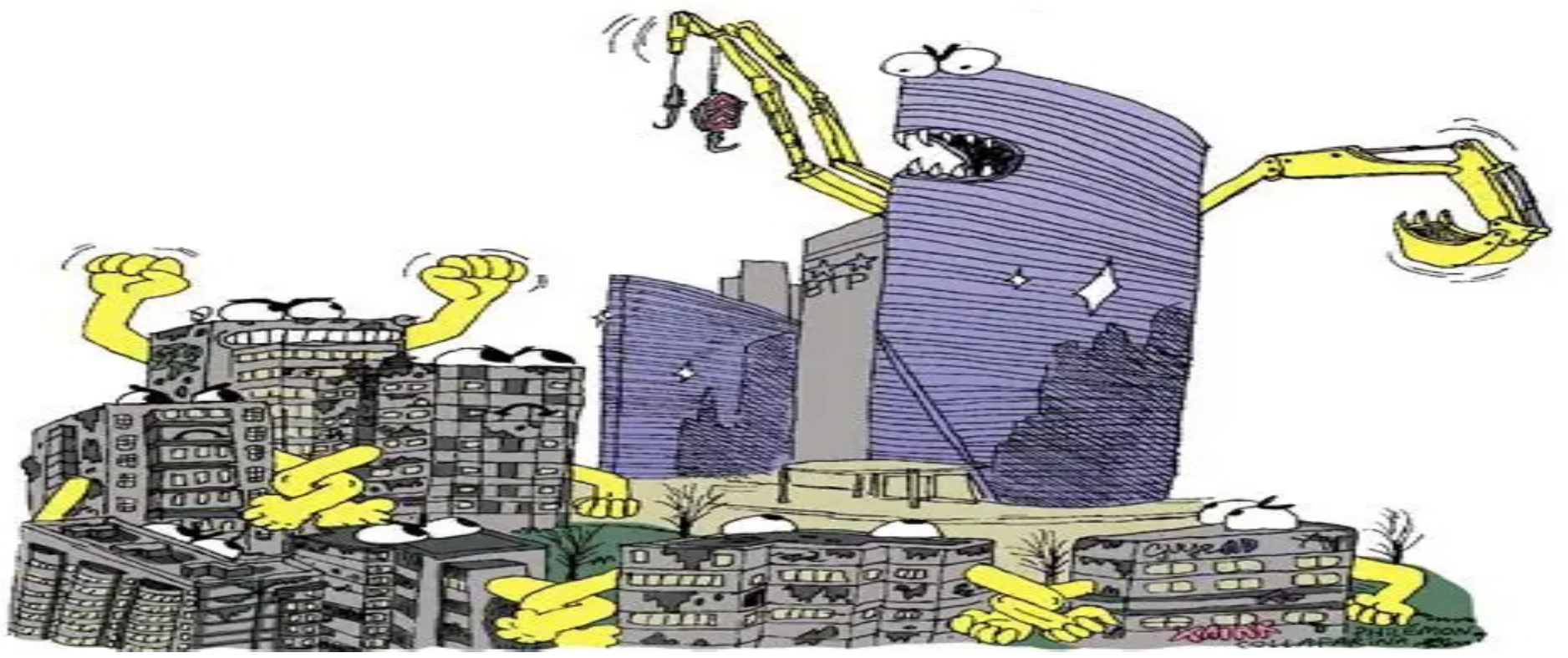

وحرية التجمع، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية اختيار العمل.

على الرغم من أننا قد نعتز بهذه الحريات بسبب أهميتها الجوهرية، إلا أنها إلى حد كبير نتاج ثانوي لنفس الاقتصاد الذي يتحمل أيضًا مسؤولية الحريات الضارة. قد تبدو استجابة بولاني لهذه الثنائية غريبة، في خضم هيمنة الفكر النيوليبرالي حيث الطريقة التي تُقدَّم بها الحرية لنا من قبل السلطة السياسية القائمة هي طريقة منحازة تمامًا.

يكتب في هذا الصدد: «تجاوز اقتصاد السوق» – أي زوال اقتصاد السوق – «قد يكون بداية عصر من الحرية لم يسبق له مثيل». بالنسبة للفكر السائد، هذا تفسير صادم إلى حد ما: القول بأن الحرية الحقيقية تبدأ بعد أن نترك اقتصاد السوق وراءنا! ويواصل قائلاً:

«يمكن توسيع نطاق الحرية القانونية والواقعية وجعلها أكثر شمولية من أي وقت مضى. يمكن للتنظيم والرقابة أن يتيحا الحرية ليس فقط لعدد قليل من الناس، بل للجميع. فالحرية ليست امتيازاً، معيباً في أصله، بل حقاً إلزامياً، يمتد إلى ما هو أبعد من الحدود الضيقة للمجال السياسي ليشمل التنظيم الداخلي للمجتمع نفسه. وهكذا، ستُضاف الحريات القديمة والحقوق المدنية إلى رصيد الحريات الجديدة التي تولدها أوقات الفراغ والأمان اللذين يوفرهما المجتمع الصناعي للجميع. يمكن لمثل هذا المجتمع أن يكون عادلاً وحراً في آن واحد».

الحرية بدون العدالة

أتذكر أن فكرة المجتمع القائم على العدالة والحرية كانت البرنامج السياسي للحركة الطلابية في الستينيات ولجيل 68 الشهير. كان التوق إلى العدالة والحرية منتشراً على نطاق واسع: التحرر من إكراه الدولة، ومن إكراه العمل الذي يفرضه رأس المال وشركاته، والتحرر من إكراه السوق بتطوير العدالة الاجتماعية جذرياً.

من المثير للاهتمام ملاحظة ما كانت عليه الاستجابة السياسية الرأسمالية لهذه الحالة في السبعينيات. يمكن القول إن هذه المطالب عولجت على النحو التالي: «نستجيب لتطلعاتكم بالحرية، حسناً، لكن انسوا العدالة الاجتماعية » .

كان التخلي عن الحريات محدوداً. فقد تم الحفاظ، في الأساس، على حرية الاختيار في السوق. كان السوق الحر وحرية تنظيم الدولة هما الردان على المطالبة بالحرية. لكن انسوا العدالة. كان من المفترض أن تضمنها المنافسة في السوق، التي كان من المفترض أن تنظم بحيث يحصل كل فرد على نصيبه العادل. لكن النتيجة كانت أن العديد من الحريات السيئة (مثل استغلال الآخرين) أُطلقت باسم الحريات الفاضلة.وقد حدد بولاني بوضوح هذا التحول في الأحداث.

وأشار إلى أن الانتقال إلى المستقبل الذي كان يتصوره كان محجوبًا بعائق أخلاقي، وكان هذا العائق الأخلاقي هو ما أسماه «اليوتوبيا الليبرالية». أعتقد أننا ما زلنا نواجه اليوم المشاكل التي تسببها هذه اليوتوبيا الليبرالية. إنها أيديولوجية تسود وسائل الإعلام والخطاب السياسي.

اليوتوبيا الليبرالية للحزب الديمقراطي، على سبيل المثال، هي أحد العوائق التي تحول دون تحقيق الحرية الحقيقية. كتب بولاني: «يتم مهاجمة التخطيط والرقابة باعتبارهما إنكارًا للحرية. ويُعلن أن حرية المبادرة والملكية الخاصة هما جوهر الحرية ذاته. وهذا ما ركز عليه أهم أيديولوجيي النيوليبرالية. »

ما وراء السوق

بالنسبة لي، إنها واحدة من أهم القضايا في عصرنا. هل نتجاوز الحريات المحدودة للسوق وتنظيم حياتنا بقوانين العرض والطلب، أم نقبل، كما تقول مارغريت تاتشر، أنه لا يوجد بديل؟ نصبح أحراراً من سيطرة الدولة، لكننا نصبح عبيداً للسوق. لا يوجد بديل عن ذلك، فخارج هذا الإطار لا توجد حرية. هذا ما يروج له اليمين، وهذا ما أصبح الكثير من الناس يؤمنون به. هذه هي المفارقة في وضعنا الحالي: باسم الحرية، اعتمدنا في الواقع أيديولوجية ليبرالية مثالية تعوق تحقيق الحرية ا لحقيقية .

على سبيل المثال، لا أعتقد أنني أعيش في عالم حر عندما يضطر شخص يرغب في الدراسة إلى دفع مبلغ ضخم من المال أولاً من أجل ذلك، ويبدأ حياته بديون دراسية ستلاحقه لفترة طويلة.

في بريطانيا، في ستينيات القرن الماضي، كان جزء كبير من المنازل مملوكًا للقطاع العام؛ كانت هذه مساكن اجتماعية. عندما كبرت، كانت هذه المساكن الاجتماعية خدمة أساسية بسعر منخفض نسبيًا. ثم جاءت مارغريت تاتشر وقامت بخصخصة كل شيء، قائلة بشكل أساسي: «ستكونون أكثر حرية بكثير إذا كنتم مالكين وستتمكنون فعليًا من أن تكونوا جزءًا من ديمقراطية الملاك».

وهكذا، بدلاً من أن يكون 60٪ من المنازل في القطاع العام، نجد أنفسنا فجأة في وضع لا يوجد فيه سوى 20٪ – أو أقل – من المنازل في القطاع العام. أصبح السكن سلعة، وهذه السلعة أصبحت بدورها جزءًا من النشاط المضاربي. وبقدر ما أصبح السكن أداة للمضاربة، ارتفعت أسعار العقارات، وأصبحنا نشهد ارتفاعًا في أسعار السكن دون أن يكون هناك تحسن حقيقي في الجودة والراحة.

نحن نبني المدن، ونبني المساكن، ولكن بطريقة، وبتصميم عقاري، بحيث إذا كانت هذه المساكن توفر حرية هائلة للطبقات العليا، فإنها تقتصر عملياً على عدم الحرية لبقية السكان. أعتقد أن هذه هي الطريقة التي يجب أن نفسر بها ملاحظة ماركس الشهيرة:

«يجب في الواقع تجاوز مملكة الضرورة للوصول إلى مملكة الحرية».

مملكة الحرية

وهكذا، وفي سياق قطاع العقارات والبناء، فإن الحرية المقدسة للسوق تحد، في الواقع، من إمكانيات الوصول للسكان ككل. ومن هذا المنظور، أعتقد أن القيام بما يقترحه بولاني هو منظور اشتراكي، أي أننا نجمع الوصول إلى الحرية، والوصول إلى السكن. نضع حداً لفكرة أنه لا يمكن الحصول عليها إلا بواسطة السوق، بل نجعلها تدخل في المجال العام. العيش في المجال العام هو شعارنا. هذه إحدى الأفكار الأساسية للاشتراكية في النظام الحالي – جعل أكبر قدر ممكن من الأشياء مشتركة، في المجال العام.

غالباً ما يُقال إنه لتحقيق الاشتراكية، يجب التخلي عن الفردية وعن شيء ما على الأقل. حسناً، إلى حد ما، قد يكون هذا صحيحاً؛ ولكن هناك، كما أشار بولاني، حرية أكبر يمكن تحقيقها إذا تجاوزنا الحقائق القاسية لحريات السوق الفردية.

نعم، لقد قرأت جيداً لدى ماركس أن مهمتنا تتمثل في تعظيم مجال الحرية الفردية، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا بشرط تلبية مجال الضرورة... مهمة المجتمع الاشتراكي ليست تنظيم كل ما يحدث في المجتمع؛ لا على الإطلاق. مهمة المجتمع الاشتراكي هي ضمان تلبية جميع الاحتياجات الأساسية حتى يتمكن الناس بعد ذلك من الاختيار بحرية ما يريدون فعله متى شاءوا.

اسألوا أحداً اليوم: «كم من وقت فراغ لديك؟»، فستكون الإجابة دائماً: «ليس لديّ وقت فراغ تقريباً بسبب هذا وذاك وكل شيء آخر». ولكن إذا كانت الحرية الحقيقية لا تتحقق إلا في عالم نمتلك فيه وقت فراغ لفعل ما نريد، فلنطبق اليوم مشروعاً اشتراكياً للتحرر يقترح هذه الحرية كعنصر أساسي في مهمته السياسية! هذا أمر يمكننا جميعًا، بل ويجب علينا جميعًا، العمل عليه.

****

هذا النص مقتبس من كتاب ديفيد هارفي الجديد، The Anti-Capitalist Chronicles، الصادر عن دار بلوتو برس. وقد نُشر في الأصل على Jacobin.

الترجمة إلى الفرنسية: هامل وفر انسوا من اليسار المناهض للرأسمالية.

ترجمة: م.ح؛ جريدة المناضل-ة

المصدر: https://www.pressegauche.org/Les-anticapitalistes-doivent-etre-au-premier-rang-de-la-lutte-pour-la-liberte

لتخليص العالم من الوقود الأحفوري، ينبغي القضاء على الرأسمالية الاستخراجية

اللجنة الوطنية للبيئة

عُقدت القمة الدولية بشأن التخلي عن الوقود الأحفوري، المنظمة بصورة مشتركة بين كولومبيا وهولندا، في الفترة من 24 إلى 29 أبريل 2026 في سانتا مارتا (كولومبيا). وبينما ترفض مؤتمرات الأطراف (COP) التطرق إلى موضوع الطاقات الأحفورية (النفط والغاز والفحم)، فإن هذه القمة مكرسة حصرياً لتقليصها والقضاء عليها. علاوة على ذلك، استبعدت القمة جماعات الضغط التي تدافع عنها!

الأمر ملحّ. ففي عام 2030، من المتوقع أن يتجاوز إنتاج الوقود الأحفوري بمقدار 120% المستويات المتوافقة مع اتفاقية باريس. شارك في القمة ما بين 50 و60 دولة، تمثل 20% من الإنتاج العالمي للوقود الأحفوري وثلث الطلب، ومن بينها كندا والنرويج. لكن غياب كبار منتجي النفط والغاز (الولايات المتحدة والصين والهند والمملكة العربية السعودية) يحد بشدة من نطاق القرارات المتخذة.

لا التزامات ملزمة

تعد هذه المبادرة الدبلوماسية غير المسبوقة إشارة سياسية قوية. عندما تقترن أزمة المناخ بتوسع الحروب والتسلح المتزايد، يكون الرسالة واضحة: يجب أن تمر مكافحة الاحتباس الحراري عبر التخلي النهائي عن الوقود الأحفوري. وقد جرى تحديد العدو الرئيسي: الرأسمالية المفترسة والمدمرة للبيئة. لكن الفجوة بين التصريحات والسياسات المطبقة عميقة .

الهدف المعلن هو تسريع الانتقال إلى «اقتصادات منخفضة الكربون» وتعليق أي بنية تحتية جديدة للنفط أو الغاز، في حين بلغت الإعانات المخصصة للوقود الأحفوري 7300 مليار دولار على الصعيد العالمي في عام 2023. على الرغم من أن غوستافو بيترو، رئيس كولومبيا، قد ندد بالرأسمالية «الانتحارية» المعتمدة على الوقود الأحفوري، وربط الأزمة الطاقية بالصراعات الجيوسياسية، إلا أنه لم تُتخذ أي إجراءات ملزمة.

نوايا حسنة، دون أي نتائج

طرح ممثلو الشعوب الأصلية أو المهمشة مسألة العدالة المناخية، والديون، والتعويضات المستحقة لدول الجنوب.

وتأمل دول المحيط الهادئ أن تفتح مفاوضات من أجل «معاهدة عدم انتشار الطاقة الأحفورية». وتستلهم هذه المبادرة نموذج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتهدف إلى وقف تمويل وبناء البنى التحتية الجديدة المعتمدة على الوقود الأحفوري، كما تسعى إلى خفض الإنتاج الحالي.

ولكن، في غياب التزامات ملزمة، وبالأخص في غياب مواجهة المصالح الخاصة التي تنظم الاستهلاك المفرط والتدمير البيئي واستغلال الموارد، تظل هذه القمة عاجزة هيكلياً. فقد بقيت مشاركة الشعوب في القرارات المتعلقة بمستقبل أراضيها، ومكافحة التفاوتات الهيكلية المرتبطة بالاستخراج وتأثيره على المجتمعات الأصلية، في مرحلة الإعلانات.

الرد الإيكولوجي الاشتراكي

ستكون اللقاءات الإيكولوجية الاشتراكية السابعة المقررة في بروكسل من 15 إلى 17 مايو 2026 فرصة للتذكير بضرورة وجود حركة عالمية منسقة ضد الرأسمالية الاستخراجية، تدمج النضالات المناهضة للإمبريالية والتضامن بين الجنوب والشمال والتحول النظامي بدلاً من مجرد تعديلات سياسية. المسألة المركزية هي سياسية في جوهرها: من يقرر إنتاج الطاقة، لتلبية أي احتياجات، وفي أي إطار اجتماعي؟

تتطلب الأولويات الإيكولوجية الاشتراكية الوقف الفوري لأي مشروع جديد يعتمد على الوقود الأحفوري، وإلغاء ديون بلدان الجنوب، والرقابة العامة والديمقراطية على الطاقة، فضلاً عن مصادرة الشركات متعددة الجنسيات الاستخراجية.

المصدر: Pour sortir des fossiles, abattre le capitalisme extractiviste | L'Anticapitaliste

ترجمة م.ح؛ جريدة المناضل-ة

نيبال، ربيع 2026: جيل Z في امتحان السلطة
من الانتفاضة إلى المحاكم، إعادة بناء محكومة باكراهات

بقلم؛ نوفاك آدم، روسيه بيار

أسفرت الانتخابات البرلمانية النيبالية ليوم 5 مارس 2026 عن نتيجة غيرمسبوقة منذ العام 1959: فاز حزب راستريا سواتانترا ، الحزب الوطني المستقل) حزب شعبوي وسطي)، بـ 182 مقعدا من أصل 275 مقعدا، و47,8% من الأصوات النسبية، بفارق مقعدين عن الأغلبية الدستورية المطلقة. وتعرض الحزبان الرئيسان في اليسار النيبالي — الحزب الشيوعي النيبالي (الماركسي-اللينيني الموحد) [CPN-UML] بقيادة ك. ب. شارما أولي، والحزب الشيوعي النيبالي [NCP] بقيادة براشاندا — لأسوأ هزائم في تاريخهما لهما، حيث حصلا على أقل من 10% من المقاعد. هزم بالِيندرا شاه أولي في دائرته الانتخابية. ولم يحصل حزب المؤتمر النيبالي [NC]، الذي ينتمي إلى يسار الوسط، سوى على 38 مقعداً.

وبعد ثلاثة أسابيع، تم اعتقال أولي ووزير الداخلية السابق راميش ليخاك (حزب المؤتمر النيبالي) بتهمة الإهمال الجنائي في قمع انتفاضة الشباب في سبتمبر 2025، التي أسفرت عن مقتل 76 شخصًا وأطاحت الحكومة. أُفرج عنهما بشروط في 9 أبريل بأمر من المحكمة العليا، ولم يتم توجيه تهم رسمية لأي منهما حتى الآن.

تعيد سلسلة الأحداث هاته تشكيل النظام السياسي النيبالي دون الغاء تناقضاته. فسلطة الحزب الوطني المستقل الجديدة، المدعومة من جيل Z، مقيدة بمجلس شيوخ لا سيطرة لها عليه، وتطمح إلى أهداف دستورية لا يمكنها فرضها بمفردها. تتعارض مطالبة المساءلة الناشئة عن حركة سبتمبر مع المسائل الإجرائية. ويواجه اليسار النيبالي، بشكل خاص، انهياراً ليس انتخابياً في المقام الأول بل أيديولوجياً: عشرون عاماً من الفشل في ترجمة وعود التغيير التي حملها إلى سياسات عامة.

حكم صناديق الاقتراع

أكدت الانتخابات البرلمانية ليوم 5 مارس 2026، المقدمة عن موعدها عقب إطاحة حكومة أولي، ما جرى التعبير عنه في الشوارع، أي الرفض الجماهيري للسلطة السابقة. فاز الحزب الوطني المستقل، وهو حركة مناهضة للنظام القائم وقومية، بـ 182 مقعداً من أصل 275 في مجلس النواب — وهي أفضل نتيجة يحققها أي تشكيل سياسي نيبالي منذ أول انتخابات ديمقراطية في العام 1959.

أما أكبر خاسرين فهما الحزبان الشيوعيان الرئيسان (الماويان سابقا). فلم يحصل حزب الحزب الشيوعي النيبالي- الماركسي اللينيني الموح، بزعامة أولي، سوى على 13,4% من الأصوات و25 مقعداً؛ وقد هُزم أولي في دائرته الانتخابية الخاصة جابا5-، المعقل التاريخي لحزبه بفارق 49614 صوتًا (68348 صوتًا مقابل 18734)، وهو رقم قياسي مطلق في تاريخ البرلمان النيبالي. وحصل الحزب الشيوعي النيبالي بقيادة براشاندا، الناشئ عن اندماج عدة تشكيلات شيوعية في نوفمبر 2025، على 7.5% من الأصوات و17 مقعداً. وجاء حزب المؤتمر الوطني، اليساري المعتدل، في المرتبة الثانية بنسبة 19.1% و38 مقعداً — وكان رئيسه غاغان ثابا من بين الخاسرين.

وقد برزت تشكيلتان جديدتان: حزب شرام سانسكريتي (حزب ثقافة العمل)، بقيادة هاركا سامبانغ راي، الذي تأسس في الأيام التي أعقبت الانتفاضة، وحصل على 7 مقاعد بنسبة 3,56٪ من الأصوات — منها المقاعد الثلاثة في مقاطعة كوشي، التي انتزعت من الحزب الشيوعي النيبالي (الوحدوي) في معقله التاريخي في التلال الشرقية؛ وحصل حزب راستريا براجاتانترا (الحزب الوطني الديمقراطي)، الملكي والهندوسي القومي، على 5 مقاعد بنسبة 3,05٪.

النظام الانتخابي النيبالي– يضم مجلس النواب 275 مقعدًا، يجري الانتخاب اليها وفقًا لنظام مختلط مواز. يُنتخب 165 نائبًا ونائبة بنظام الأغلبية البسيطة في جولة واحدة، في عدد مماثل من الدوائر الانتخابية؛ ويُنتخب 110 نائبا ونائبة بنظام التمثيل النسبي للقوائم المغلقة، على أساس دائرة انتخابية وطنية واحدة، مع عتبة 3٪ من الأصوات المُعبَّر عنها وتوزيع المقاعد وفقًا لطريقة سانت-لوجي. يجب أن تلتزم

القوائم النسبية بحصص للنساء (ثلث المقاعد على الأقل لكل حزب)، والداليت، والجاناجاتي (الشعوب الأصلية)، والماديشي، والثارو، والمسلمين، وسكان المناطق النائية. لم يتم تجديد الجمعية الوطنية، وهي مجلس أعلى دائم مكون من 59 عضواً يُنتخبون بالاقتراع غير المباشر ويتم تجديد ثلثهم، إبان انتخابات 5 مارس؛ وكذلك الحال بالنسبة للمجالس الإقليمية.

انساقت الأحزاب التاريخية لعملية استمالتها وإفسادها منذ نهاية النزاع المسلح في العام 2006. ومنذ العام 2008، شهدت نيبال ثلاثة عشر حكومة، حيث توالت نفس الشخصيات — أولي، وبراشاندا، وديوبا — على السلطة دون أن تجري أبدًا إصلاحات جوهرية. [1] ظل الفيدرالية، التي وُعدت بها الأقليات العرقية، والماديشيون في سهول الجنوب، والشعوب الأصلية، حبراً على ورق: منذ العام 2015، لم تقم أي حكومة بنقل الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور إلى المقاطعات، ولا سيما الإشراف على الشرطة والإدارات الإقليمية. وقد ساهم الماويون، الذين جعلوا من الفيدرالية راية نضالهم المسلح، إسهاما نشيطا في إفراغها من مضمونها بمجرد وصولهم إلى الحكم. [2]

يمثل هذا الحكم الانتخابي صدى لانتفاضة شعبية. فقد وصلت سنوات من الإحباط المتراكم — الفساد المستشري، والمحسوبية، وبطالة الشباب، وغياب المساءلة — إلى نقطة الانهيار. كانت الحملة الكثيفة NepoBabies قد كشفت علنًا عن نمط الحياة الفاخر لأبناء النخبة السياسية، مقارنةً بمصير شباب نيبال المرغمين على الهجرة بسبب انعدام الفرص. في هذا السياق، حظرت حكومة أولي، في 4 سبتمبر 2025، ستة وعشرين منصة للتواصل الاجتماعي. وكانت ذلك قشة قصمت ظهر البعير. [3]

وبدون قيادة رسمية، نظمت الحركة نفسها عبر منصة Discord بعد حجب المنصات الرسمية. وأدى ذلك إلى انفجار عنيف: أُحرقت المباني العامة ومنازل القادة، وسقط ما لا يقل عن 76 قتيلاً. [4] وطالت أعمال العنف البوليسية بشكل غير متناسب الداليت والماديشي والشباب من الطبقات الشعبية. وبذلك أصبحت نيبال ثالث دولة في جنوب آسيا، بعد سريلانكا (2022) وبنغلاديش (2024)، تشهد إطاحة حكومتها على يد حركة شبابية. [5]

شاه، والحزب الوطني المستقل، والقيود المؤسسية

تم تعيين باليندرا شاه (بالين)، البالغ من العمر 35 عامًا، رئيسًا للوزراء في 27 مارس 2026 — وهو الأصغر سنًا في تاريخ نيبال البرلماني. شاه مغني راب يحظى بشعبية كبيرة بين الشباب والطبقات المحرومة، ومهندس إنشائي بالتدريب، وقد برز في العام 2022 بفوزه برئاسة بلدية كاتماندو كمرشح مستقل. وباعتباره من مؤيدي حركة سبتمبر، انضم إلى الحزب الوطني المستقل (RSP) في يناير 2026 كمرشح لرئاسة الحكومة.

يتضمن برنامج الحزب الوطني المستقل التزامات مهمة: تعديلات دستورية تستجيب لبعض مطالب الحركات الماديشية والجاناجاتية، وإصلاحات تقودها جيل Z، والانتقال إلى نظام تنفيذي منتخب بالاقتراع المباشر. أدت هذه الوعود دوراً في الفوز؛ لكن تنفيذها ليس مضمونا. شاه وطني مؤكد، ولا يملك خبرة في التفاوض مع شركاء سياسيين خارج العاصمة. ولا تتمتع قاعدته الانتخابية، التي تركز على الأوساط الحضرية والشباب المتعلمين، بجذور عميقة في المجتمعات الريفية، أو الماديشي في تيراي، أو الشعوب الأصلية في المناطق النائية. ويعاني الحزب الوطني المستقل نفسه من تنافس جوهري بين شاه ورئيس الحزب، رابي لاميشاني، الذي لا تزال قضاياه القانونية — اختلاس أموال التعاونيات، ومسائل الجنسية — دون حل.

والأهم من ذلك، أن الحزب الوطني المستقل لن يحكم بمفرده. فقد تم تجديد مجلس النواب، ولكن لم يتم تجديد الجمعية الوطنية، حيث يتمتع كل من حزب المؤتمر النيبالي و الحزب الشيوعي النيبالي-الماركسي اللينيني الموحد معاً بأغلبية الثلثين. يجب أن يُعتمد كل نص تشريعي من قبل المجلسين. تتطلب الإصلاحات الدستورية الأكثر طموحاً في برنامج الحزب الوطني المستقل — ولا سيما الانتقال إلى سلطة تنفيذية منتخبة بالاقتراع المباشر — أغلبية الثلثين في مجلس النواب، التي يقترب منها الحزب دون أن يبلغها، واتفاقاً مع مجلس الشيوخ حيث لا يحوز اي مقعد. ولا تزال إعادة التشكيل المؤسسي الكامل قيد الانتظار.

ثمة فضلا عن هذه القيود الداخلية أخرى خارجية، حيث تتعرض نيبال لضغوط متقاطعة من الهند والولايات المتحدة والصين. وبكين، التي كانت تعتمد تقليدياً على الأحزاب الشيوعية النيبالية شركاء مفضلين، وترى اليوم هذه التشكيلات قد أضعفت بشكل دائم؛ كما سحب الحزب الوطني المستقل من برنامجه مشروع مجمع داماك الصناعي، المدعوم من الصين. لقد ورثت الحكومة الجديدة لعبة إقليمية لا تملك الخبرة الكافية لإدارتها.

اعتقال أولي

صوت مجلس وزراء شاه، منذ اجتماعه الأول في 27 مارس، على تنفيذ توصيات لجنة التحقيق رفيعة المستوى. وفي الساعات الأولى من يوم 28 مارس، اعتقلت الشرطة أولي في منزله في باكتابور، وكذلك راميش ليخاك. [6]

لم تثبت اللجنة أن أولي أمر قوات الأمن بإطلاق النار؛ بل خلصت، في المقابل، إلى أن أولي وليكاك لم يتخذا أي إجراء لوقف إطلاق النار الذي أودى بحياة 19 متظاهرًا ومتظاهرة في يوم 8 سبتمبر 2025 وحده، وأن تصريحاتهما اللاحقة بجهلهم بالوقائع تنطوي على إهمال جنائي. وتصل عقوبة التهم الموجهة إليهما، وهي القتل بسبب الإهمال أو عدم الحذر، إلى السجن لمدة تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات. [7]

يتجسد الرابط العملي بين الانتفاضة والاعتقالات في شخصية واحدة. سودان غورونغ، 38 عاماً، مؤسس «هامي نيبال» (نحن، نيبال) — المنصة المدنية التي شكلت خوادم «ديسكورد» الخاصة بها هيكل التنظيم الذاتي في سبتمبر 2025 — تم تعيينه وزيراً للداخلية في نفس يوم أداء شاه اليمين الدستورية. كان غورونغ، وهو دي جي (مازج موسيقي) سابق تحول إلى النشاط الإنساني بعد زلزال عام 2015، قد تفاوض مباشرة مع قائد الجيش بشأن اختيار رئيسة الوزراء المؤقتة سوشيلة كاركي. وقد انتُخب نائبًا عن غورخا-1 بـ 29896 صوتًا، وتولى الحقيبة الوزارية الأكثر حساسية في الحكومة. [8] أعلن غورونغ عن الاعتقالات على مواقع التواصل الاجتماعي: «لا أحد فوق القانون. هذا ليست انتقاماً — إنه بداية العدالة فقط».

أولي، البالغ من العمر 74 عاماً، والذي خضع لعمليتي زرع كلى ويعاني من مشاكل في القلب، نُقل إلى المستشفى بعد وقت قصير من اعتقاله. و أمرت المحكمة العليا، بعد ثلاثة عشر يوماً من الاحتجاز، بالإفراج عنه في 9 أبريل، معتبرة أن احتجازه لم يعد ضرورياً للتحقيق وأن حالته الصحية تستدعي حلاً سريعاً. [9] أُفرج عن أولي وليخاك بشرط المثول أمام المحكمة. لم توجه إلى أي منهما، حتى الآن، تهمة رسمية؛ وكلاهما ينفيان أي مسؤولية. ولا يزال التحقيق مفتوحاً.

انهيار اليسار والتحديات المفتوحة

كان رد فعل الحزب الشيوعي النيبالي الماركسي اللينيني الموحد فوريا: إدانة الاعتقالات باعتبارها ثأراً سياسياً، ودعوة إلى تحركات متدرجة. لكن الفجوة بين البرنامج المعلن والتعبئة الفعلية كانت واضحة: ففي اليوم التالي للاعتقالات، تقلصت المشاركة في كاتماندو إلى حوالي 200 شخص، وظل القادة الرئيسيون غائبين عن الشارع. [10] حافظت قيادة حزب المؤتمر النيبالي على موقف متناقض مدروس — واصفة تقرير كاركي بـ«الأحادي الجانب» دون أن تنضم إلى الشارع — في حين لم يتخذ الحزب الشيوعي النيبالي أي إجراء.

جاء صوت متميز ضمن اليسار من هاركا سامبانغ راي، رئيس حزب ثقافة العمل سامبانغ، وهو عمدة داران السابق وابن جوركا سابق خدم في الجيش البريطاني، ينتمي إلى مجتمع الراي الأصلي في شرق نيبال. وقد بنى حزب ثقافة العملعلى أساس برنامج يجمع بين ثقافة العمل وسياسة مكافحة الفساد والتمثيل النسبي للقوميات الأصلية والماديشي والداليت والمسلمين. ووصف الاعتقالات بأنها «انتقام سياسي» ودعا الدولة إلى ملاحقة من أشعلوا النار في سينغا دوربار والبرلمان والمحكمة العليا بنفس الصرامة — وليس فقط من أمروا بالقمع. هذا الموقف — الذي لم يكن دفاعاً عن أولي ولا تأييداً للإطار الحكومي — أشار إلى فضاء سياسي لم تشغله التشكيلات اليسارية القديمة: مطلب المساءلة غير الحزبية، المطبق على جانبي الانقسام.

أما بنظر عائلات ضحايا سبتمبر، تكتسي لاعتقالات أهمية من نوع آخر تماماً: انها قطع طال انتظاره مع تقليد الإفلات من العقاب. كان القمع امتدادا لسجل متراكم من أوجه النقص — التعذيب أثناء الاحتجاز، والتمييز المستمر ضد الداليت والمجتمعات المهمشة، ولجان العدالة الانتقالية التي تعترض عليها منظمات الضحايا. [11]

لا يزال الاقتصاد النيبالي معتمدا بشكل كبير على تحويلات أموال الجالية — حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي؛ لم يكن الإحباط الذي غذى الثورة ناجمًا عن انهيار اقتصادي كلي، بل عن الفساد، والتفاوتات في التوزيع، وإغلاق الفرص أمام شباب كثير ومتصل بالنت. يمثل اعتقال أولي الحلقة الأكثر إثارة في أزمة سبقت ذلك بكثير. فقد تفوق حزب ثقافة العمل، الذي تأسس قبل أربعة أشهر من الانتخابات، على الحزبين الشيوعيين الكبيرين في مقاطعة كوشي — على أرضهما التاريخية.

لم تستطع أحزاب اليسار النيبالية — غير القادرة على صياغة مواقف واضحة بشأن ملكية وسائل الإنتاج، أو الاعتماد على تحويلات الأموال، أو الإقصاء الهيكلي للمجتمعات الأصلية والداليت — توجيه الغضب الشعبي في سبتمبر. بل أصبحت هي نفسها هدفاً لهذا الغضب. لم تكن للثورة أي راية أيديولوجية، وعندما استولى التشكيل الجديد الذي انبثق عنها على السلطة ثم ألقى القبض على أبرز شخصية في اليسار، فعل ذلك بتأييد شعبي واسع. يتعين على ما تبقى من اليسار النيبالي المنظم أن يواجه سؤالاً جوهرياً: لماذا، عندما انتفض النيباليون ضد نظام غير عادل، التفتوا إلى مغني راب، ودي جي سابق، وحزب وُلد من الأنقاض — بدلاً من الأحزاب التي تدعي منذ عقود أنها تمثلهم.

الحكم الصادر ليس مسألة دورة انتخابية. إنه الحصيلة — المؤقتة — لفشل اليسار على مدى عشرين عاماً في الوفاء بوعوده.

بيير روسيه وآدم نوفاك، محرران في Europe Solidaire Sans Frontières.

إحالات

[1] Comment la gauche a viré à droite au Népal », ESSF, http://www.europe-solidaire.org/spip.php?article78206.

[2] La monarchie hindoue du Népal est finie » — ou peut-être pas », ESSF, http://www.europe-solidaire.org/spip.php?article76222.

[3] Le règlement de comptes horrifique du Népal avec sa classe politique défaillante », ESSF, http://www.europe-solidaire.org/spip.php?article76204.

[4] Selon le bilan de la commission d'enquête Karki.

[5] Soulèvements de la jeunesse en Asie du Sud : trois pays, trois ans, une crise », ESSF, http://www.europe-solidaire.org/spip.php?article76623.

[6] Justice or Politics ? Understanding the Arrest of Oli and Lekhak », Nepal News, 28 mars 2026, https://english.nepalnews.com/s/pol....

[7] Human Rights Watch, « Nepal : Unlawful Use of Force During 'Gen Z' Protest », 19 novembre 2025, https://www.hrw.org/news/2025/11/19/....

[8] What home minister Sudan Gurung's first week in office looked like », The Kathmandu Post, 3 avril 2026, https://kathmandupost.com/national/....

[9] Oli, Lekhak released following court order », The Kathmandu Post, 9 avril 2026, https://kathmandupost.com/national/....

[10] UML protest sees cadres injured as top leaders stay away from streets », Khabarhub, 29 mars 2026, https://english.khabarhub.com/2026/....

[11] تمثل القوميات الأصلية (Adivasi Janajati) ما بين 35 و50٪ من السكان؛ ويواجه الداليت والماديشي إقصاءً هيكلياً من مؤسسات الدولة. انظر: المجموعة الدولية للعمل من أجل شؤون السكان الأصليين (IWGIA)، الملف القطري لنيبال، https://iwgia.org/en/nepal.

المصدر:

https://www.europe-solidaire.org/spip.php?article78550

كتاب : عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 12)

حياة مناضل أممي مغربي في حرب الغوار السلفادورية, ووفاته:

مقاتل حرب غوار ضمن آخرين

بقلم : لوسيل دوما

على امتداد سنوات 1980، توجه العديد من الشباب الثوريين/ت، من مختلف البلدان، إلى السلفادور لدعم نضال شعب هذا البلد ضد أوليغارشية شرسة مدعومة من الإمبريالية الأمريكية.

انضم العديد منهم/ن إلى صفوف جبهة فارابوندومارتي للتحرير الوطني (FMLN) في حربها الغوارية، بينما دعم آخرون السكان، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم. كان هؤلاء الأمميون يأتون بشكل أساسي من أمريكا الجنوبية وأوروبا. ولكن ماذا كان يفعل بينهم لسان الدين بوخبزة، المعروف باسم فرناندو في منظمة حرب الغوار، والذي كان بالتأكيد الأفريقي الوحيد والعربي الوحيد في صفوف الجبهة؟ كيف قرر هذا الطبيب المغربي الشاب السفر إلى السلفادور والانضمام إلى صفوف مقاتلي حرب الغوار؟ ما هي الذكريات التي احتفظ بها رفاقه في النضال؟ في أي ظروف لقي حتفه؟

يحاول هذا الكتاب أن يجيب على هذه الأسئلة، وأن ينقذ من النسيان تجربة خاصة من تجارب النضال الأممي الثوري، خاضها مناضل مغربي لم يتردد في عبور المحيط الأطلسي ليضيف حصاته الصغيرة إلى التاريخ البطولي للشعب السلفادوري.

قضت المؤلفة، لوسيل دوماس، أكثر من 45 عامًا من حياتها في المغرب. شاركت في نشر العديد من المؤلفات الجماعية ونشرت العديد من المقالات حول حياة البلد الاقتصادية والاجتماعية

مقاتل حرب غوار ضمن آخرين

أي ذكريات بقيت راسخة لدى رفاقه عن علاقتهم به؟

ليس بوسعي قول الكثير عن علاقاته بالنساء. فالقلة من النساء اللائي عرفنه، وتمكنت من مقابلتهن، لم يكن بينهن وبينه علاقة وثيقة. لكنه كان يتعامل معهن بنفس طريقة معاملته للجميع. محترم، متحفظ، مستمع جيد، فكه ومرح. الفتاة الوحيدة التي يبدو أنه كان صديقاً لها كانت طبيبة من إقليم الباسك، تعرفت عليه جيداً إبان إقامته في سان فيسينتي، وكانت تشارك حتى في بعض المناقشات غير الرسمية التي كانوا يجرونها في المساء، والتي كان يقتصر الحضور فيها غالباً على الرجال.

كان قريباً جداً من مارغريتا لا شابارا. كانت أحياناً تنضم إلينا «، يتذكر إل نيجرو فلاديمير، الذي كان بالتأكيد أحد أصدقائه المقربين في سيرو دي غوازابا [81]. وامتنع، على غرار معظم الأجانب، امتنع عن إقامة أي علاقة مع فتاة. ومع ذلك، يبدو أنه كان يجذب بعض الفتيات: كانت ثمة ممرضات و«بريغاديسات» [82] كنّ مغرمات به للغاية. كان وسيمًا. وكان يجذب الانتباه. كانت عيناه، كانتا تنقلان الفرح. عيناه محفورتان في ذاكرتي حقًا. كانت عيناه تلمعان عندما يقول: «هذا الوغد، hijoputa...». لم نكن نولي اهتماما للحيته لأن جميع الأجانب كانوا يتركونها تنمو. الرفيقات كنّ من الفلاحات. كان لديه معجبات، لكنني لم أعرف له رفيقة قط. لكن لا بد أنه كان لديه الكثير من المعجبات لأنه كان وسيمًا، حقًا. وبالنسبة لنا، كان من دواعي السرور التحدث معه.

هذا على أي حال ما يؤكده إل نيجرو فلاديمير.

في المقابل، كانت علاقاته مع المقاتلين الآخرين أوثق بكثير. أقام صداقات حقيقية مع بعض رفاقه. كان إل نيجرو فلاديمير أحدهم، الذي كان دائم الحرص على ألا يشعر الأمميون بالوحدة.

كنت أذهب دائماً إلى هؤلاء الرفاق، العديد من الرفاق الأمميين، وكنت أبدأ حواراً معهم لأنني كنت أشعر أنهم بعيدون عن بلدانهم، وأنهم بحاجة إلى أصدقاء، وأنهم بحاجة إلى أشخاص يفهمونهم، وخاصة فرناندو، بسبب وضعه الثقافي. ثم كنت أرغب في معرفة الوضع في الشرق الأوسط... ما عشناه معاً كان حقاً رائعاً.

في المخيمات، كان البعض يجتمعون أيضًا في الليل، للتحدث، ولعب الشطرنج، عندما لا تكون هناك عملية، بالطبع. كان فرناندو أحدهم. هذا ما يرويه إل نيجرو فلاديمير:

كنا قادمين من المدينة، كنا من محبي السهر. كما تعلم، الفلاحون يأتون من الريف، ينامون بالفعل في الساعة 6 أو 7 مساءً، بيد أننا نحن كنا نسهر، كنا طيور الليل، كنا هكذا وفرناندو أيضًا، هذا مؤكد. في الساعة السادسة أو السابعة مساءً، لم نكن نستطيع النوم. لذلك كنا نخوض في الليل نقاشات كبيرة، محادثات كبيرة مع الرفاق القادمين من المدينة، كنا نتحدث، نتحدث.

وكمقدمة للمناقشة، المفعمة بالحيوية أحيانا، كانت ثمة بالطبع القهوة، كما كان معتاداً في المغرب. «كنا نستخدم الآلة السوفياتية الشهيرة لصنع القهوة ثم نتشاجر كجِراء» [83]، يقول ميداردو. وحتى لو كان ذلك ممنوعاً في صفوف المقاتلين، كان كأس صغير يدور بيننا من حين لآخر، لكن وفقاً لإل نيجرو فلاديمير، لم يكن فرناندو يشرب أبداً. وهكذا، كان الجميع يتحدث عما يعرفه، وعن تجاربه، وعما يفكر فيه. كان فرناندو يروي ما عاشه، والأعمال التي شارك فيها، لا سيما في الشرق الأوسط. «هو الذي سمح لنا بالفهم. [...] لم يكن يتحدث أبدًا عن حياته الخاصة. كانت مسألة مفاصلة. ونحن، لم نكن نطرح أسئلة «، يلاحظ إل نيجرو فلاديمير.

وهكذا، كان فرناندو مسهبا في الحديث عن رحلته إلى الشرق الأوسط ونضال الشعب الفلسطيني. في المقابل، ظل صامتًا بشأن ما عاشه في المغرب. هل كان ذلك مسألة سرية كما يوحي إل نيجرو فلاديمير، أم أنه كان يعتقد أن النضالات التي خاضها في بلده لم تكن ذات أهمية على بعد آلاف الكيلومترات من وطنه؟ كان الجميع يعلم أنه من أصل عربي، لكن الكثيرين لم يكونوا يعلمون أنه مغربي.

كما كانت له علاقات مع الأمميّين الآخرين. «كان هناك تضامن كبير بين الأمميّين أنفسهم»، تتذكر غلاديس ميلارا. في إحدى الصور القليلة المتداولة[84]، يمكن رؤية فرناندو بين مارغريتا لا شابارا وجوناثان، وهو طبيب بلجيكي. التقطت الصورة في سان فيسنتي، على الأرجح في عام 1984. يتذكره دانيال إل تيكو [85] وهو مناضل أممي من كوستاريكا، تعرف على فرناندو في منطقة سان فيسنتي ولا يزال يقيم في تلك المنطقة بعد ثلاثين عاماً:

كنا نشكل نوعًا من النادي، كان هناك البلجيكي جوناثان، وكان هناك لاغاديك، وكان هناك أيضًا اثنان من تيكوس، من كوستاريكا، ومن كان الأجنبي الآخر، روبليتو، كارلوس روبليتو إل نيكا [86]، ومع رفاق القيادة السياسية والعسكرية، والقيادات المختلفة للفرقة، سمح لنا ذلك بتشكيل حلقة، هذا صحيح. وهنا كان فرناندو يتميز أيضًا، حيث كان كل واحد يظهر قدراته الخاصة ويكشف عن معارفه.

كانت حلقات، لكن بوجه خاص، كيف أقول لك؟، لم يكن الأمر مجرد ثرثرة، هناك تعلمنا أن نتعرف على بعضنا البعض، وأن نقترب من بعضنا البعض، وأن نفتح قلوبنا أكثر، هناك تعرفوا عليّ، على قصتي، وعلى كوستاريكا، وكيف اندمجت، وكذلك الآخرون، وكيف انضم إلينا جوناثان، وماريو بيلون، ومادلين لاغاديك، التي أحضرته إلى السلفادور، كان كل واحد منا يشرح السبب، وكنا نبدي تعليقاتنا، وهكذا تعرفنا على بعضنا جيداً.[87]

يتذكر العديد من المقاتلين السابقين أن فرناندو لم يكن يحب البقاء مع القيادة كثيراً. كان يفضل أن يكون مع القاعدة، مع القوات، أقرب ما يمكن من خط الجبهة الأمامي. ومع ذلك، يكشف مانويل ميلغار أن فرناندو أصبح صديقاً حميمياً للقائد كاميلو تورسيوس، الذي كان في وقت ما قائده المباشر في غوازابا. ربما كان يحب شخصيته المرحة والمزاحية، وبساطته، وتواضعه، وشجاعته، وحقيقة أنه، لكونه من أصل ريفي، كان قريباً جداً من القاعدة وأيضاً أقرب إلى خطوط الجبهة من معظم أعضاء القيادة. [88]

في الواقع، كان لفرناندو علاقة خاصة جدًا بالفلاحين. يروي إل نيجرو فلاديمير:

أنا فلاح لكنني عشت كثيرًا في المدينة، وعندما وصلت إلى الجبهة، كان عليّ أنا أيضًا أن أفعل الشيء نفسه [مثل فرناندو]، أن أُظهر للفلاحين أنني أستطيع زراعة الذرة، واستخدام المنجل. فعل فرناندو ذلك أيضًا. كان لديه هذه الرغبة في معرفة كيف يمكنه كسب ثقة الناس. من خلال إظهار أنه يفعل نفس الأشياء التي يفعلونها. إذا كان أحد الفلاحين يحفر خندقاً، كان فرناندو يأخذ هو أيضاً المعول والمجرفة ويقف بجانبه، وهكذا كان يكسب محبة الفلاح. ليس لزراعة الذرة أو قصب السكر، لا. بل كان ذلك ليكون على نفس مستوى الفلاح. كان يأخذ المعول والمجرفة ويحفر خندقاً... وقد استطاع كسب محبتهم. [...] هذا كان فرناندو. كان يتعاطف مع الناس. وعندها بدأ الناس يرونه ليس كغريب، بل كشخص انضم إليهم وتولى المسؤولية.

لكن الأمر لم يكن مجرد مشاركة الفلاحين في العمل، بل أراد أيضًا أن يثبت لرفاقه أنه قادر على إطلاق الرصاص، وأنه ذاهب إلى الجبهة معهم. هكذا كان بإمكانه كسب ثقة الفلاح السلفادوري في ذلك الوقت؛ كان لا بد من إظهار أن المرء يمتلك الشجاعة لمواجهة العدو. أثبت فرناندو ذلك منذ البداية، ولهذا أُطلق عليه لقب «المتشيزا». أظهر ذلك بهذه الطريقة واستطاع كسب محبة الناس... كان بإمكانه فعل ذلك بطريقة أخرى، لو كنت طبيباً لكان بإمكانك إجراء عملية جراحية لشخص ما وإنقاذ حياته. كنت ستصبح بطلاً بالفعل لأنك أنقذت حياته. لكن فرناندو كان يفعل ذلك وأكثر.

هكذا كسب فرناندو ثقة الفلاحين وصداقتهم، بالاهتمام بما يفعلونه، ومشاركتهم أعمالهم، وممازحتهم. لكن الأمر لم يكن في اتجاه واحد. سيبريانو، فلاح من سيرو دي غوازابا، في نفس عمر فرناندو، كان قد أصيب بجروح، وكان فرناندو هو من عالجته. يتذكر:

خلال محادثاتنا، كان يسألني من أين أتيت، ويخبرني من أين هو، وماذا كنت أفعل من قبل وماذا كان يفعل هو.

كنت أقول له إنني مزارع، وإنني أعيش على الأرض، وإن لدي ميلبا الخاص بي [89]

، وإنني أزرع الذرة والفاصوليا، وكنت أخبره بكل شيء. أنا من مكان كذا، أنا من هنا من غوازابا، أنا أنتمي إلى غوازابا، كنت أقول له. هذا ما كنا نتحدث عنه معاً.

ومن هناك، كنت أسأله أيضًا من أين هو، وكان يقول لي إنني من هذا الجزء من العالم، لكنه لم يكن يخبرني بالكثير، لأننا كنا حريصين على هذه الأمور أيضًا، كان يتحدث معي عن عائلته، وعن صديقته، كان يقول لي، لدي صديقتي، كان يقول لي، لدي عائلتي. وصلنا إلى الحديث عن خطيبته. [90]

كان سيبريانو الرفيق الوحيد في النضال الذي قابلته وتحدث معي قليلاً عن حياته الخاصة السابقة، وعن عائلته، وعن رفيقته.» لكنه لم يكن يخبرني بالكثير، لأننا كنا حريصين على هذه الأمور أيضاً. « وهذا يعني أنه كان يثق بسيبريانو ثقة كبيرة لدرجة أنه تحدث معه عن كل ما كان يحتفظ به عادة لنفسه.

وقد اكتسب هذه الثقة وهذا المودة أيضًا لأنه كان بالغ الاحترام للجميع ، وكان مقتنعًا جدًا ومتحمسًا للنضال الذي كان يشاركه مع رفاقه السلفادوريين. وأيضًا لأنه كان «يشجع» المرضى والأطفال وأعضاء الفرق والمقاتلين. ومرة أخرى بسبب شجاعته وحماسه للذهاب إلى القتال.

إحالات

80 . مقابلة مع تشوتشو ميلتون، سان سلفادور، 3 مايو 2019

81 . مقابلة مع إل نيجرو فلاديمير، من المكسيك عبر سكايب، 7 أغسطس 2019.

82 . أعضاء الفرق الطبية، من الرجال ولكن في أغلب الأحيان من النساء، بل وحتى الفتيات الصغيرات جدًا، كانوا مساعدين في مجال الرعاية الصحية. اللاتي كن يساعدن الطبيب والممرضات ويقدمن الإسعافات الأولية للجرحى في خط النار الأمامي.

83 .مقابلة مع ميداردو فويرتيس، سان سلفادور، 3 مايو 2019. كانت "السوفيتية" عبارة عن إبريق قهوة معدني.

84 . انظر الصورة في الملحق.

85 . طريقة تسمية الأشخاص من أصل كوستاريكي في بقية دول أمريكا الوسطى.

86 . من نيكاراغوا.

87 . مقابلة مع دانيال إل تيكو، لاغونا دي أباستيبيكي، 12 أبريل 2019.

88 . مقابلة مع ميداردو فويرتيس، سان سلفادور، 3 مايو 2019.

89 . قطعة أرض، تُزرع عادةً بالذرة.

90 . مقابلة مع سيبريانو، إل سيريتو، 4 مايو 2019

من أعلام الحركة العمالية المغربية: ليون سلطان

بقلم: رونيه غاليسو

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسِي، بإيقاف المنيّة جهود الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزب العمالي. والأمرُّ ما هي عليه انشغالات المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بإتاحة تعريف بأعلام الحركة العمالية المغربية، بتناول حالة المناضل و المؤرخ جرمان عياش كما وردت في قاموس اعلام الحركة العمالية المغربية.

ومن نافل القول أن القصد إتاحة أدبيات في التاريخ العمالي للمغرب، بلا مشاطرة بالضرورة لآراء من ننشر كتاباتهم- هن.

ليون سلطان ، رينيه، المعروف باسم فوركلود مارك.

ولد في 13 سبتمبر 1905 في قسنطينة (الجزائر)؛ وتوفي في 25 يونيو 1945 في الدار البيضاء؛ محامٍ في الدار البيضاء؛ أمين عام الحزب الشيوعي المغربي عند تأسيسه عام 1943.

كان ليون سلطان، ابن موظف في المؤسسات العسكرية، هو الأكبر في أسرة من ثمانية أطفال. بعد إتمام دراسته الثانوية في قسنطينة ودراسته في كلية الحقوق بالجزائر، عمل في البداية محامياً في قسنطينة (1925-1929)، ثم استقر في الدار البيضاء مع زوجته، التي كانت محامية هي أيضا . يتحدر هؤلاء المحامون من عائلات يهودية من قسنطينة وتلمسان، وكانوا يتحدثون العربية، لا سيما وأن زبائنهم كانوا في الغالب من الطبقة المتواضعة.

كان الحزب الشيوعي محظوراً في المغرب؛ وكان المثقفون اليساريون الشباب الذين يجتمعون في حلقات نقاش ومجموعات ماركسية، يلجأون إلى فدرالية الفرع الفرنسي للأممية العمالية SFIO. في العام 1934، انضم ليون سلطان إلى الشبيبة الاشتراكية (كان عمره قرابة الثلاثين عامًا)، وأصبح سكرتيرًا لمجموعة الدار البيضاء. في ربيع العام 1935، وبحساسية تجاه الحركة الاشتراكية الصهيونية، ترأس لجنة دعت الشباب اليهودي في المغرب إلى التبرع للمكابياد في تل أبيب. دفعه معاداته للفاشية إلى الانضمام إلى التجمع الشعبي؛ وشارك في المظاهرة التي انتهت بشجار، في بور-ليوتي (القنيطرة) في مارس 1936، ضد «صلبان النار»، وهي رابطة فرنسية من اليمين المتطرف، ذات نفوذ قوي في الأوساط الاستعمارية، وفي الحركة المعارضة للمقيم العام ذي القبضة الحديدية، بيروتون، الملقب بـ"الساتراب" لقيادته حملة القمع في تونس.

عندما وصل المقيم الجديد، الجنرال نوغيس، في أكتوبر 1936، استغل الشيوعيون التسامح الذي ساد في فترة الجبهة الشعبية، ونظموا أنفسهم في "المنطقة الشيوعية للمغرب"، التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي، وكان ليون سلطان عضوًا في اللجنة الإقليمية. وعقب المؤتمر الإقليمي المنظم في 4 أبريل 1937 وأسفر عن انشقاق (تيار غرانسار وتيار هيرو)، رفض ليون سلطان اتخاذ موقف. و كرس نفسه، تحت الاسم المستعار مارك فوركلود، لكتابة مقالات عن «السياسة المغربية» في الصحيفة الشيوعية «كلارتيه»؛ كان متحفظًا جدًا بشأن مطالب الوطنيين المغاربة، ولم يذكر كتلة العمل المغربية إلا بمناسبة حلها على يد المقيم نوغيس، المعين مع ذلك من قبل حكومة الجبهة الشعبية (كلارتيه، 3 أبريل 1937).

كان ليون سلطان، عضو مجلس نقابة المحامين منذ العام 1938 وضابطًا فرنسيًا في الاحتياط، قد تم تجنيده في أغسطس 1939 لكنه لم يتمكن من الذهاب إلى الجبهة. بعد تسريحه في يوليو 1940، عمل على جمع الشيوعيين في الدار البيضاء والمغرب الذين اضطروا إلى العمل السري في ظل نظام فيشي الذي كان المقيم نوغيس يطبقه في المغرب. بعد الإنزال الأمريكي في 8 نوفمبر 1942 ، وفشل الجنرال نوغيس، ظهر الشيوعيون علانية وأعلنوا تأسيس الحزب الشيوعي المغربي الذي تولى ليون سلطان منصب أمينه العام ، في المؤتمر التأسيسي الذي عُقد في 14 نوفمبر 1943. في وقت لاحق، استشهد الحزب الشيوعي المغربي بمقال لليون سلطان، نُشر في صحيفة «الوطن» ،يتحدث عن حق المغرب في الاستقلال، في عدد صدر في يناير 1943. ولن يتوفر أبدًا النص الكامل للمقال الذي نُشر في تلك الصحيفة التي ظلت بلا خلف. في تلك الفترة، إذا كانت الحركة الشيوعية، في المغرب كما في أماكن أخرى، تشير إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإنها كانت تحشد قواها حصرياً من أجل الكفاح ضد ألمانيا النازية، وتدين الحركات الوطنية باعتبارها عوامل انقسام أو انفصالية، وقد أدان الحزب الشيوعي المغربي (PCM) بيان المطالبة بالاستقلال الصادر في يناير 1944، بل ووافق حتى على إجراءات القمع ضد الوطنيين في شمال إفريقيا. وفيما واصل الحزب الشيوعي المغربي الحديث عن «الاستفزاز» الذي يقع المغاربة ضحيته من جانب الوطنيين، طالب في رسالة إلى المقيم العام، نُشرت في منشور، مؤرخة في 4 مارس 1944 وموقعة من سلطان ولافاي ومازيلا ، بأن يفتح عفو عام «طريق التهدئة والوحدة «.

تطوع ليون سلطان، رغم أنه أب لثلاثة أطفال، للذهاب إلى الجبهة والقتال من أجل تحرير فرنسا؛ وأصيب بجروح خطيرة في ألمانيا وهو يقود «فرقة» الرماة المغاربة التابعة له، كما ورد في التقدير الصادر عن الفرقة. توفي في 25 يونيو 1945، متأثراً بجراحه، في الدار البيضاء حيث كان قد عاد للتعافي.

المصادر: Clarté، الدار البيضاء، من ديسمبر 1936 إلى يوليو 1937. L'Espoir، جريدة الحزب الشيوعي المغربي، أعداد النعي، 24 يونيو و1 يوليو 1945

ج. أوفيد، اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية، الجزء الثاني

ألبير عياش، الحركة النقابية في المغرب، الأجزاء 1 و 2

بقلم رونيه غاليسو بناء على ملاحظات ألبير عياش وجورج أوفيد